

مجمل أدلة العلو والفوقية

ونقض أبرز شبه المخالفين العقلية والنقلية

راجعها

فضيلة الشيخ فتحي بن سلطان الموصلي

كتبها

أبو عبد الرحمن

محمد بن يوسف خشان



مجمل

أدلة العلو والفوقية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١١/٩/٣٦١٩)

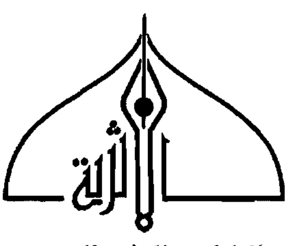
٢٤٢
خشان، محمد يوسف
مجمل أدلة العلو والفوقية / محمد يوسف خشان .- عمان :الدار الأثرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١

( ) ص .
ر. إ. : ٢٠١١/٩/٣٦١٩.
الواصفات : / الشريعة الاسلامية//الاسلام//الايمان

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

- الطبعة الأولى -



للطباعة والنشر والتوزيع
Telfax: +962 6 5658045
Mob. : +962 79 5943456
P.O.Box: 925595 Amman - Joordan
E-mail: alatharya1423@yahoo.com

مُجْمَلُ

أَدِلَّةِ ٱلْعُلُوِّ وَٱلْفَوْقِيَّةِ

وَنَقْضُ أَبْرَزِ شُبَهِ ٱلْمُخَالِفِينَ

ٱلْعَقْلِيَّةِ وَٱلنَّقْلِيَّةِ

راجعها

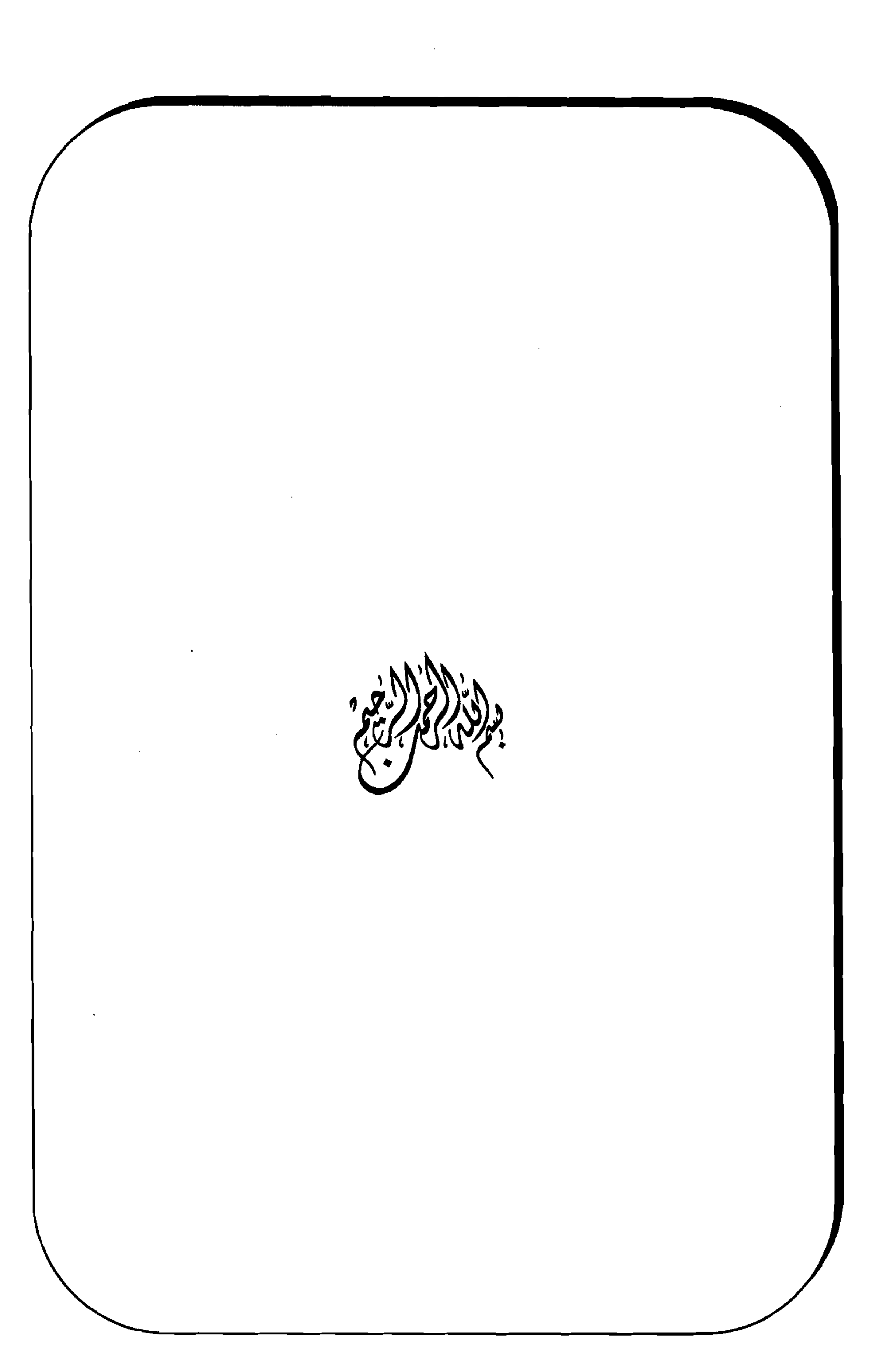
فضيلة الشيخ فتحي بن سلطان الموصلي

- حفظه الله -

كتبها

أبو عبد الرحمن

محمد بن يوسف خشان


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فإنّ أحسنَ الكلامِ كلامُ الله، وخيرُ الهديِ هدي محمدٍ ﷺ، وشرُّ الأمورِ محدثاتها، وكلُّ محدثةٍ بدعةٌ وكلّ بدعة ضلالة وكلّ ضلالةٍ في النّار.

وبعد:

فلا يخفى على كلِّ ذي بَصيرة ما للعقيدةِ من المنزلةِ الساميةِ والمكانةِ العظيمةِ في الشريعةِ، فهي أصلُ الأصولِ، وعليها مدارُ الوصولِ، وهي أسّ وأساسُ دعوةِ الرسولِ ﷺ فلا ينبغي -والحال كذلك- التهوينُ من شأنِها، أو التهاونُ في رِعايتها تعلّماً وفهماً وتعبُّداً وحياطةً وحِراسةً، فهِي ركنُ هذا الدّين القويمِ، والتفريطُ فيها مُؤذِنٌ بفسادٍ عظيمٍ فلِذلك كان من أعلى الواجباتِ على أهلِ العلمِ وطلابهِ الصادقينَ أن يسلُكوا سبيلَ المؤمنينَ من السلفِ الصالحِ في تقريرِ العقيدةِ الصحيحةِ، والذبّ عَنها، والذّودِ عن حِياضها بالحجةِ والبرهان، وبذلك يحصل واجب النّصرةِ لهذه العقيدة، لا سيَّما مع عمل القلب وهجرته إلى الله، والنظر إلى ما عنده، مع تركِ ما حرّم الله، وإصلاح العمل، وبذلك تكمل للعبدِ منزلة الصديقية والتي هي لازم معيَّة الربّ ونُصرته لعبدِه.

ولأجلِ ذلك، فقد جمعتُ هذه الرسالة، والتي هي في بابٍ من أبوابِ العقيدة، وهو إثبات علو الله جلَّ وعلا بذاتهِ على خلقهِ، أردت فيها المشاركة في الدفاعِ عن العقيدةِ الصحيحة، وأن أذبَّ عن صفاتِ ربي -جلَّ وعلا-.

ومقصودي في هذه الرسالةِ ردّ ما وقفت عليه من شُبهِ المخالفينَ العقلية والنقلية، وبيانُ مدى مناقضتها لما جاءَ بهِ الرّسول ﷺ من الأدلّة القرآنية والسّنن النّبوية، والآثار السّلفية، وذلك لِـمَا عُلِمَ أن الشّبه هي التي أفسدت على النّاس

دينهم، فلو تُركَ النّاس على أصل فطرتهم لسلمت عقائدهم واستقامت مناهجهم، فأدلة إثبات علو الله -جل وعلا- مشهورةٌ معلومةٌ حتى قال ابن القيّم -رحمه الله- كما في «النونية» (١/ ٢٤٩ - هرّاس):

يا قومنا والله إن لقولنا ألفاً تدل عليه بل ألفان

عقلاً ونقلاً مع صريح الفطرة الأولى وذوق حلاوة القرآن

وسيأتيك النّقل عن شيخ الإسلام -رحمه الله- فيما نقله عن بعض أصحاب الإمام الشافعيّ -رحم الله الجميع- أنّ في القرآن ألفُ دليلٍ وأزيد على إثبات العلوّ الذاتي لله -جل وعلا- فضلاً عن أدلّة السّنة وأدلّة العقل المنضبط الصريح، بل والإجماع وكذا الفطرة، كلها دلائل وبراهين قد دلّت بلا أدنى شك أو التباس على إثبات هذه العقيدة وتثبيتها، فأهل السنة أتباع الحديث والأثر، المعظمون لما جاء في الكتاب والسنة من الحقائق والمعاني، العالمون بما جاء به الوحي من مقاصد قد اجتمع عندهم من العلوم الضرورية، والحقائق اليقينية ما لا يمكن دفعه عن قلوبهم، لأجل هذا كانوا متفقين على يقينية الدليل النقلي، آيةً كان أو حديثاً. (١)

ولذلك فقد كانت هذه المسألة من مسائل الأصول الكبار والتي لا يسوغ فيها الاجتهاد أو الاختلاف حيث إن دلائلها قطعيةٌ ثبوتاً ومعنىً.

---

(١) انظر «منهج السلف بين العقل والتقليد» (ص ١١٧- ١١٨) د. محمد الجليند.

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ-[1]:

ولم يكن هذا عندهم من جنس مسائل النزاع التي يسوغ فيها الاجتهاد، بل ولا كان هذا عندهم من جنس مسائل أهل البدع المشهورين في الأمة كالخوارج والشّيعة والقدرية والمرجئة، بل كان هذا عندهم أعظم من هذا كلّه، وكلامهم في ذلك مشهور متواتر، ولهذا قال الملقّب بإمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة فيما رواه عنه الحاكم: « من لم يقل أنّ الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه وجب أن يستتاب فإن تاب وإلا ضُربت عنقه، ثم أُلقي على مزبلة لئلّا يتأذّى بنتن ريحه أهلُ القبلةِ ولا أهلُ الذّمة» اهـ[2].

وممّا ينبغي التّذكير به، والتّنبيه عليه أنّ معرفة الباطل ومُقدِّماته، مع سبق ذلك بمعرفةٍ تفصيليةٍ بالحقِّ ودلائلهِ تورث قوة الإيمان، مع كمالِ الإقرارِ والطمأنينة، وكما قِيل:

والضِّدُّ يظهر حسنه الضد...

وبضدِّها تتبيَّنُ الأشياءُ...

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٠٨).

(٢) رواه الحاكم أبو عبد الله في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص ٨٤) وأورده الإمام أبو عثمان الصابوني في كتابه «عقيدة السلف» (ص ١١١) ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص ١٩٤) والذهبي في «العلو» (٢/ ١٢١٤) وكذا في «السير» (١٤/ ٣٧٣) بلفظٍ مقارب: وإسناده أئمة -رحم الله الجميع-.

ويقولُ ابن القيّم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-[1]:

وهكذا من عرفَ البدعَ والشركَ والباطلَ وطُرُقَهُ ومدى مناقضَته للحقّ، فأبغضها لله، وحذر منها ودفعها عن نفسِه ولم يدعْها تخدشُ وجهَ إيمانهَ ولا تورث شبهةً ولا شكاً بل يزداد بمعرفتها بصيرةً في الحق ومحبةً له، وكراهةً للباطل ونفرةً عنه أفضل ممن لا تخطر بباله ولا تمر بقلبه، فإنه كلما مرت بقلبه، وتصورت له ازداد محبة للحق ومعرفةً بقدره وسروراً به، فيقوى إيمانه به، كما أن صاحب خواطر الشهوات، والمعاصي كلما مرت به فرغب عنها إلى ضدها ازداد محبةً لضدها ورغبةً فيه، وطلباً له وحرصاً عليه.اهـ.

ولهذا كان صحابة النبي ﷺ أعظم الناس إيماناً وأشدهم حرصاً على الحق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ولذلك قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-[2]:

« ولهذا كان الصحابة -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ- أعظم إيماناً وجهاداً ممن بعدهم بكمال معرفتهم بالخير والشر، وكمال محبتهم للخير وبغضهم للشر، لما علموه من حسن الإسلام والإيمان والعمل الصالح، وقبح حال الكفر والمعاصي، ولهذا يوجد من ذاق الفقر والمرض والخوف أحرص على الغنى والصحة والأمن ممن لما يذق ذلك، ولهذا يقال: والضد يظهر حسنه الضد...»، والمراد هنا: «أن من الناس من يحصل له بذوقه الشر من المعرفة به والنفور عنه، والمحبة للخير إذا ذاقه ما لا يحصل لبعض الناس...» اهـ.

---

(١) «الفوائد» (ص ١٢٧).

(٢) «الفتاوى» (١٠/ ٣٠١).

وقد قسمت رسالتي هذه إلى فصولٍ ثلاثة :

الأول : قواعد مهمة في بيان منهج السلف في هذا الباب، مع توضيحٍ لبعض ما قد يُشكل من نصوص الأئمة،ومرويات السلف،وذكر المسلك الصحيح الذي سار عليه المحققون من العلماء - رحمهم الله - في التعامل مع المشكلات من المرويات والمنقولات.

الثاني : مجمل أدلة العلو،حيث لم أتوسع في إيراد الدلائل على إثبات العلو لشهرتها وصراحتها،وكثرة التصانيف فيها، مع الجواب عما يعرض على تلك الدلائل من اعتراضات،وإشكالات يوردها النفاة.

الثالث : الجواب عن أشهر شبه المخالفين - من الأشاعرة - العقلية والنقلية،مع بيان بطلانها بالعقل والنقل،وباختصار من غير إخلال.

واعلم أيها المبارك -بإذن الله- أن حاملي الأساس على جمع هذه الرسالة هو شكوى كثيرٍ من إخواننا من الشبه التي تُلقى على مسامعهم في الجامعات،فلأجل هذا عزمت على جمع مادةٍ علميةٍ مختصرةٍ محكمةٍ - ما استطعت إلى ذلك سبيلاً-، تضم شتات ما قد تفرق في الكتب من كلام أئمتنا وعلمائنا،تعين إخواننا على معرفة الحق بدلائله في هذا الباب،وتحصنهم من ظلام الشبهات.

ولا يفوتني أن أشكر شيخي الحبيب المحقق فتحي بن سلطان الموصلي - حفظه الله - على تفضله بالنظر في هذه الوريقات، وإتحافي بتوجيهاته وملاحظاته، فجزاه ربي خيراً.

والله المسؤول أن يوفق جميع المسلمين أن يعتقدوا العقيدة الصحيحة، وأن يجنبهم شر البدع والضلالات والحمد لله اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.



الفصل الأول
مقدمات مهمات

المقدمة الأولى
الأصل في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها

وهذه قاعدة عظيمة لفهم نصوص الوحيين، وقد جرى عليها وعلى العمل بها الصحابة،والتابعون لهم بإحسان،حيثُ دلّ عليها استقراء نصوص الكتاب والسنة.

ومن المهم جداً معرفته قبل بيان القاعدة هو بيان معنى (الظاهر) (١) فأقول:

المقصود (بالظاهر) هنا هو المعنى الذي يتبادر إلى الأفهام السليمة العارفة بلغة الخطاب، أو بعبارةٍ أخرى هو: ما يتبادر إلى الذهن من المعاني بحسب ما يقتضيه السياق أو تقتضيه القرائن، أو ما يضاف إليه الكلام، فالكلمة الواحدة قد يكون لها معنىً في سياق ومعنىً آخر في سياق آخر، كما قد يكون لها معنىً إذا أضيفت ويكون لها معنىً آخر إذا انقطعت عن الإضافة، وهكذا، وحتى لا يكون الكلام نظرياً عرياً عن التمثيل، أضرب على ذلك مثالين:

---

(١) ليس المراد (بالظاهر) هنا ما اصطلح عليها أهل الأصول، والذي يكون في مقابلة النص، وهو ما احتمل أمرين هو في أحدهما أظهر.

انظر للفائدة: «روضة الناظر» (ص ١٥٧) لابن قدامة و «المذكرة على الروضة» (ص ٣١٤) للشنقيطي.

الأول: لو قال قائل: رأيت الأسد لفهم السامع أن المراد بالأسد هو الحيوان المعروف، لكنه لو قال: رأيت الأسد يحمل سيفاً مقتحماً صفوف العدو، لفهم السامع أن المقصود هو رجل شجاع يُعمِل سيفه في العدو فكلمه (الأسد) هي هي لم تختلف لكن السياق هو الذي اختلف، وبالتالي اختلف المعنى تبعاً له، مع أن كلمة (الأسد) عند الإطلاق لا تدل إلا على الحيوان المعروف في حال تجردها عن القرائن والإضافات، وهو ما عبرنا عنه بـ (الظاهر) مع التنبيه مرة أخرى على معرفة الفرق بين ما نورده هنا الآن من معنى الظاهر، وبين معناه عند الأصوليين، فالظاهر هناك ليس له متعلق بالقرائن والسياق بل متعلقة ذات الكلمة كما لو قلت: (أسد) هكذا مجردة، فإنه ظاهر في الحيوان المفترس، ويَبعُدُ أن يراد به الرجل الشجاع مع احتمال اللفظ له [1].

الثاني: قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢]، فلفظ الساقِ هنا جاء مجرداً عن الإضافة والتعريف، فهو لفظ منكر غير مضاف، فلم يقل ربنا سبحانه (الساق) -معرفةً- أو (ساقه) -مضافة-، فمع عدم التعريف أو الإضافة لا يظهر أن هذه الآية من آيات الصفات، وبناءً عليه فإن (ظاهر) معنى (الساق) يوافق ما يُروَى عن ابن عباس رضي الله عنهما [2] وطائفة من أن المراد به الشدة، أي أن الله عز وجل يكشف عن شدة وهولٍ عظيم في الآخرة فإذا تقرر

(١) انظر «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة» (ص ٣٩٢-٣٩٣) للجيزاني.

(٢) ولمْ يثبُت هذا عنه رضي الله عنه مِن طريقٍ صحيحٍ موصولٍ وانظُر بيان ذلك في «الرُّدود والتعقُّبات» (ص١١٣)، لشيخِنا أبي عبيدة مشهور حسن، و«المنهل الرّقراق» (ص٨٥ - وما بعدها).

ذلك وعلمت أن هذا هو (معنى) (الساق) في الآية وذلك لتجردها عن الإضافة والتعريف، علمت أيضاً بطلان قول: من يدعي أن هذا من الدلائل على ثبوت التأويل عن السلف، بل هذا كذبٌ عليهم -رحمهم الله- فابن عباس رضي الله عنهما إنما فسر وقال (بالظاهر)[1] الذي دل عليه سياق الآية، ومن قال من السلف بإثبات صفة الساق لله عز وجل إنما أثبتها بحديث أبي سعيد المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل وفيه «**فيكشف الرب عن ساقه**»[2]، وأما من قال من السلف بأن الآية من آيات الصفات فهو إنما قال ذلك حملاً لها على حديث أبي سعيد لا أنها مجردة تدل على ثبوت الصفة؛ فتنبه لهذا وليكن منك على بال..، وسيأتي مزيد بيان -بإذن الله- وعوداً على قاعدة الباب؛ فأقول:

قد دلت النصوص على وجوب إجراء النصوص على ظاهرها دون تحريف سيَّما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها.

قال الله عز وجل: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾[الشعراء:١٩٣] وقال سبحانه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[يوسف:٢]، وقال -جل شأنه-: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[الزُّخرُف:٣]. وقد دلت هذه الآيات على وجوب فهم القرآن على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي، إلا أن يمنع من ذلك الفهم دليل شرعي[3]، ومن المعلوم بداهةً أن الشارع متصف بكمال العلم وصدق

---

(١) وهذا كله على فرض ثبوته عنه رضي الله عنه.

(٢) البخاري (٨/ ٨٤٦ – فتح)، ومسلم (٣/ ٣١ – نووي).

(٣) مثاله: قوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]،=

الحديث، وقوة الفصاحة، وحسن البيان، وقصد الهدىٰ، وقد تكلم باللسان المفهوم لدىٰ المخاطبين، فوجب قبول كلامه وفهمه علىٰ ظاهره «فإنه يمتنع أشد الامتناع مع كمال علم المتكلم وفصاحته ونصحه أن يريد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته»[1].

فقول المتكلمين بأن ظواهر نصوص الصفات غير مرادة، قول فاسد، واعتقاد كاسد، فلازم هذا نسبة النقص في كلام الله، إمَّا من جهة صدق حديثه، أو حسن بيانه، أو كمال علمه، أو تمام نصحه، بل وفيه القدح في الرسول ﷺ من جهة علمه وبيانه أيضاً، « فيكون أولئك المحرفون للكلام عن مواضعه أعظم منه علماً، وأشد نصحاً وأحسن بياناً وتعبيراً عن الحق، وهذا مما يُعلَم بطلانه بالضرورة عند الموافق والمخالف، فإن مخالفيه ﷺ لم يَشُكُّوا في أنه أفصح الخلق وأقدرهم على حُسن التعبير بما يطابق المعنى ويخلصه من اللَّبْس والإشكال»[2].

ولازم القول -كذلك- بأن ظواهر نصوص الصفات غير مرادةٌ أن يكون ظاهر نصوص الكتاب وكذا السنة سبيلاً إلى الضلال[3]، وموقعاً في

=فقد يُفهم هنا أنّ (الظاهر) يقتضي: أن تكون الاستعاذة بعد القراءة، وهذا الظاهر -إن صحّ التعبير- متروكٌ لدليلٍ شرعيٍّ آخر وهو ما ثبت من فعل النبيّ ﷺ أنه كان يستعيذ عند شروعه بالقراءة. انظر «المجلى شرح القواعد المثلى» (ص ٢٢٤).

(١) احفظ هذا الكلام؛ فإنَّهُ نفيسٌ غايةً. وانظر «مختصر الصواعق» (١/ ٨٢).

(٢) انظر «مختصر الصواعق» (١/ ٨٠).

(٣) بل صرح الصاوي في حاشيته على «الجلالين» (٣/ ٩) بأن الأخذ بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر، ولا شكّ أن هذا من أعظم الباطل، وأشدّه انتهاكاً لحرمة كتاب الله، وصدق=

التشبيه والتمثيل.

- ولازمه كذلك أن يكون الله قد رمز إلى ما يريد بيانه رمزاً وألغزه إلغازاً، فلا يفهم المعنى المراد إلا بعد جهدٍ جهيد.

- ولازمه أيضاً، أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان، وذلك إما جهلٌ يُنافي العلم، وإما كتمان لما وجب بثه وبيانه[1] وتأمّل في هذه اللّوازم جميعها تجد كل واحدٍ منها أشدَّ فساداً من الآخر، فنسأل الله الثبات على السنة.

*** فإن قال قائل في نصوص الصفات: لا يجوز إجراؤها على ظاهرها لأن ظاهرها غير مراد أو لأنها توهم محالاً.**

فجوابه: أن يقال: ماذا تريد بالظاهر؟

*** فإن أردت بـ (الظاهر)** ما تدل عليه النصوص من المعاني اللائقة بالله تعالى من غير تمثيل، فهذا الظاهر حقٌّ، وهو -قطعاً- مرادٌ لله، وواجبٌ على العباد قبوله والإيمان به، لأن من الممتنع أن يخاطب الله عباده بما يريد منهم خلاف ظاهره بدون بيان، «فإن من خاطب غيره بما يريد منه خلاف ظاهره بدون بيان فإنه لم يبين له، ولم يهده»[2]، والله ﷻ يقول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ

=الله إذا يقول: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:٢]، فمن لم يجد الهدى فيه فليس من المتقين فكيف بمن يقول: أنّ ظواهره تستلزم الكفر، فنعوذ بالله من الخذلان.

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (١/ ٨٠-٨١)

(٢) احفظ هذا فإنَّهُ أصلٌ مُهِمٌّ في إلزام المُخالِف.

وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[النساء:٢٦].

يقول شيخ الإسلام (٣٣/ ١٧٥): «... الظاهر في فِطَر المُسلِمين قبل ظُهور الأهواء وتشتُّت الآراء؛ هو الظاهرُ الذي يَليقُ بجلالِه -سُبحانَه وتعالى-، كما أنَّ هذا هو الظاهر في سائر ما يُطلق عليه -سُبحانه- مِن أسمائه وصفاته كالحياة؛ والعلم والقدرة؛ والسمع والبصر؛ والكلام؛ والإرادة والمحبة والغضب والرِّضا كقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾[ص:٧٥]، و: «ينزل ربُّنا إلى سَماء الدُّنيا كُلَّ ليلة»، إلى غيرِ ذلك، فإنَّ ظاهر هذه الألفاظ إذا أُطلِقَت علينا أن تكون أعراضاً أو أجساماً؛ لأن ذَواتَنا كذلك؛ وليس ظاهرُها إذا أُطلِقت على الله -سُبحانه وتعالى- إلّا ما يَليقُ بجلالِه ويُناسِبُ نَفسَه الكريمة؛ فكَما أنَّ لفظ (ذات) و(وُجود) و(حقيقة): تُطلَق على الله وعلى عباده وهو على ظاهره في الإطلاقين؛ مع القطع بأنه ليس ظاهره في حقّ الله مُساوِياً لظاهره في حقِّنا، ولا مُشارِكاً له: فيما يُوجِبُ نَقصاً أو حُدوثاً سواءٌ جُعِلَت هذه الألفاظ مُتواطئة أو مُشترَكة؛ أو مُشكِّكة[1] كذلك قوله: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾[النساء:١٦٦]،

(١) المتواطئ: هو اللفظ الدَّال على أعيان متعدِّدة بمعنى واحد مُشترَك بينها كدلالة اسم الإنسان على زيد وعمرو.

والمُشترَك: هو اللفظ الواحد الذي يُطلَق على أشياء مُختلِفة؛ كالعين؛ فإنَّها تُطلَق على آلة البصرة وعين الماء والجاسوس و...

والمشكك: هو الكلِّي الذي لم يتساوَى أفرادُه فيما تشتركُ فيه، كالوجود فإنَّه ممّا تشترك فيه=

و: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[الذاريات:٥٨]، و: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]، و: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥]، الباب في الجميع واحد».

* وإن أردت بالظاهر ما فهمته من التمثيل، فهذا غير مراد، لكنه ليس هو الظاهر، فإن السلف لم يكونوا يطلقون لفظ الظاهر على المعاني الباطلة التي قامت في عقول وقلوب النُّفاة[1] فإن (الظاهر) -كما سبق- هو ما يتبادر منه إلى الذهن من المعاني اللائقة بالله تعالى، فمثلاً قوله تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[التوبة:٦٧].

أقول: ليس ظاهر الآية دالاً على أن الله ﷻ ينسى، فليس هو المعنى المتبادر إلى الذهن هذا من جهة، وليس هو معنىً لائقاً في حق الله تعالى من جهة أخرى.

ثم إن هؤلاء الذين نسوا الله هم لم ينسوه على معنى النسيان المعروف، بل هم تركوا عبادة الله، وأعرضوا عنها إعراضاً شديداً فكان حالهم مع خالقهم كحال الناسي للشيء، فعاملهم الله من جنس فعلهم بأن أعرض عنهم ووكلهم إلى أنفسهم.

=جميع الموجودات باعتبار أصل المعنى، ولكنه في حقّ الله شيءٌ وفي حق المخلوق شيء آخر. انظر: «التعريفات» (ص١٤٩-١٥٠) -للجرجاني-، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (/ ١٠٧١).

(١) «تقريب التدمرية» (ص ٥٥).

من هنا تعلم -أيُّها المُوفَّق- أنَّ قولنا: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾؛ أي: تركوا الله وعبادته، ليس تأويلاً، كما ينسبهُ إلينا أهل البدع من نفاة الصفات بل هو تفسيرٌ لما يقتضيه ظاهر النص، كما سبق تقريره وبيانه.



المقدمة الثانية
الجهل بكيفية الصفات ليس جهلاً بأصل معناها اللغوي

وهذه من المسائل المهمة، حيث أن عامة أهل السنة يعتقدون أن صفات الرب -جلَّ وعلا- معلومةٌ من حيث أصل المعنى، مجهولـةٌ من جهة الحقائق والكيفيات، فالجهل بكيفية الصفات ليس جهلاً بأصل المعنى للصفة.

أقول هذا لأن نُفاة الصفات يشوشون على عوام أهل السنة فيقولون: «إن مدلول اللفظ في اللغة هو نفس الكيفية، وهما متحدان، ولأنك بمجرد سماع اللفظ يُرسَم في ذهنك كيفية المدلول في الخارج، فبثبوت المعنى: يثبت الكيف وبانتفاء المعنى ينتفي الكيف»، كذا يزعمون وجواب هذا أن يُقال:

مرادكم بهذا التقرير هو التوصل إلى أن تفويض[1] السلف هو الجهل بالمعاني

---

(١) ومذهب المفوضة مذهبٌ فاسد باطل يقوم على اعتقاد أن معاني آيات ونصوص الصفات مجهولةٌ، فَهُمْ يفوضون معاني آيات وأحاديث الصفات ويدّعون أن هذا هو مذهب السلف، يقول شيخ الإسلام في «درء التعارض» (١/ ١١٥): «فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة ولا السابقون الأوّلون، فيكون ما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياءُ معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه»، ثم قال: «فتبيَّن أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متّبعون للسنة والسلف من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد». اهـ. =

كما هو الجهل بالكيفيَّات، وهذا كذبٌ على مذهب السلف جملةً وتفصيلاً، ونصوصهم في إثبات معاني الصفات مشهورةٌ معلومةٌ، وسيأتي ذكر شيء منها -بعون الله-.

والمقصود أن قولهم: «إن مدلول اللفظ في اللغة هو نفس الكيفية»، قولٌ فاسد، وبيان فساده من وجوه[1]:

١- في أخبار اليوم الآخر ونعيم الجنة، حيث أخبر الله -جلَّ وعلا- في كتابه عمَّا سيكون من أحوال في اليوم الآخر وكذا عما أعده الله للمؤمنين في الجنة، قال الله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾[محمد:١٥].

ومن المعلوم: أن معاني ما ذكره الله -جلَّ وعلا- في هذه الآية معلومة لا تخفى، وأما حقائقها وكيفياتها: فمجهولةٌ، قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[السجدة:١٧].

وقد روى الشيخان[2] في صحيحيهما من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ يرفعه إلى ربه -تباركَ وتعالى-: «**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا**

= وانظر «تقريب التدمرية» (ص ٧٣).

(١) وهذا استدلالٌ بالأشباه والنَّظائر وبابه مقرَّرٌ معروف.

(٢) البخاري (٦/ ٣٨٣ فتح) برقم (٣٢٤٤) ومسلم (٩/ ١٦٥ نووي) برقم (٧٠٦٣ و٧٠٦٤ و٧٠٦٥).

أذنٌ سمعت ولا خطر على قلب بشر».

وهذا صريح جداً في جهلنا حقائق وكيفيات ما في الجنة، مع علمنا بمعاني ما أخبر الله عنه، ويلزم على غيرِ هذا الأصل محاذير:

- فإما أن يدَّعي المفوض علمه بالكيفيات، وهذا خلاف ما أقام عليه دينه وعقيدته.

- وإما أن يقول: إنَّ ما خاطبنا الله به في سياق التفضل والتمنن مما أعده من نعيم وملذات في الجنان هو رموز وألفاظٌ لا نعرف لها معنى، وليت شعري هل يخاطب الله عباده في سياق التمنن والتفضل[1] بكلام لا يفهمونه ولا يعقلونه!!

٢- قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فُصِّلَت:٢١]، وقال -جل شأنه-: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[يس:٦٥].

ومما لا يخفى على كل عاقل معنى (الكلام، والنطق، والشهادة) ولكن هل يعرف هذا العاقل كيفية نطق الجلود وشهادة الأرجل وكلام الأيدي، قطعاً لا يعرف، فصار القول بجواز العلم بمعاني الأشياء دون حقائقها وكيفياتها مؤيداً بالحجة والبرهان، والحمدلله رب العالمين.



(١) قطعاً لا يخاطبنا ربنا بما لا يُعقل ولا يُفهم لا في سياق التمنن ولا في غيره.



المقدمة الثالثة
اختلاف الصحابة في المسائل العقدية قليل و غير واقع إلا في دقيق المسائل وخفيها

إن من المتقرر عند أهل السنة، أتباع الحديث والأثر أن الصحابة رضي الله عنهم لم يختلفوا في مسائل التوحيد، والاعتقاد، حيث إنهم تلقوا الحق غضاً طرياً ممن لا ينطق عن الهوى ﷺ..

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- كما في «الفتاوى» (٥/ ٧١)..:

«إذ لم يختلفوا -أي الصحابة- بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنقل إلينا كما نقل سائر الاختلاف فاستقر صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم حتى أدوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفر ولله المنة...».

قلت: وقد ادعى نفاة الصفات من جملة ما ادعوه من أباطيل أن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، قد اختلفوا في مسائل الاعتقاد، وقالوا: لم يكن الصدر الأول على وتيرة واحدة في عقيدتهم وأصول دينهم.

والجواب:

قد وقع شيء من الاختلاف بين الصحابة في بعض الدقائق العقدية، كما في مسألة رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج، وكمسألة الساق، ودونك البيان في هاتين المسألتين وهما الأشهر فيما يلوح به النفاة:

اختلف أهل العلم في رؤية النبي ﷺ -خاصة- لربه -جل وعلا- وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ . عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾[النجم:١٣-١٤] حيث وقع الخلاف، هل المراد بمن رآه النبي ﷺ هو رب العزة -جل وعلا-، أم هو جبريل عليه السلام، والصحيح الثاني، دل على ذلك حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت النبي ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: «**نور أَنَّى أراه**»(١).

وفي رواية: «**رأيت نوراً**»(١).

ويقويه -أيضاً- حديث: «**رأيت جبريل له ستمائة جناح وقد سد الأفق**»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٥ نووي) برقم (٤٤٢) وابن خزيمة في كتاب «التوحيد» (٢/ ٥١٠) برقم (٣٠٥)، من طريق وكيع عن يزيد بن ابراهيم عن قتادة به، وأخرجاه كذلك باللفظ الآخر «رأيت نوراً» في «مُسلم» (٣/ ١٥ نووي) برقم (٤٤٣) وابن خزيمة (٢/ ٥١٢) برقم (٣٠٧) من طريق معاذ بن هشام، ومن طريق معاذ بن هشام رواه أيضاً ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» (ص ١٧٧) برقم (ص١٧٧) برقم (٤٤١).

وقال العلامة الألباني -رحمه الله-: «إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري غير عبد الله ابن شقيق وهو العقيلي، على شرط مسلم».

ورواه الترمذي (٥/ ٣٦٩) وأحمد (٥/ ١٧١ و١٧٥) بلفظ «**نورُ أنّى أراه**».

(٢) «مُسلم» (٣/ ٦ - نووي).

والمتقرر أن حديث أبي ذر، والذي فيه قوله ﷺ: «نور أَنَّى أراه» كان في سياق حادثة المعراج، فإذا عُلِم ذلك، فليعلم أنه لا يصح نصب المعارضة بين هذا الحديث وبين حديث ابن عباس، وأم الطفيل والذي فيه قوله ﷺ: «رأيت ربي الليلة في أحسن صورة»[١].

حيث إن هذا الحديث كان رؤيا منام في المدينة كما هو معلوم، فأم الطفيل لم ترو عن النبي ﷺ إلا في المدينة، وحادثة المعراج وقعت في مكة اتفاقاً، فليس المنفي في حديث أبي ذر: «نور أَنَّى أراه»، هو نفسه المثبت في حديث ابن عباس وأم الطفيل: «رأيت ربي الليلة في أحسن صورة»، فهذا حديث وذاك حديث؛ فالأوَّل: في حادثة المعراج، والثاني: في المنام، وكل منهما وقع في حادثة مستقلة عن الأخرى.

* من أثبت من الصحابة رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج، إنما أراد الرؤية القلبية، كما نُقِل ذلك عن ابن عباس وغيره -رضي الله عن الجميع- ومن نفاها كعائشة رضي الله عنها إنَّما أرادَت الرؤية البصرية، -كما ذكر الحافظ- ابن حجر فالقول متفق غير مفترق ولله الحمد[٢]، وعلى فرض أن الخلاف في المسألة حقيقي فلا يخرج

(١) رواهُ الترمذيُّ في «سُننه» (٥/ ٣٤٢ و٣٤٣)، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في المواضع الثلاثة، مِن صحيح السُّنن. وانظُره في «صحيح الترغيب والترهيب» برقم (١٩٤).

وقال الترمذيُّ عقِبَ الحديث الأخير: «سألتُ محمد بن إسماعيل -أي: البخاري-، فقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

(٢) وهذا التوجيه هو الذي ارتضاهُ وأيَّدَهُ الحافظُ ابنُ حَجَر وشيخ الإسلام ابن تيميَّة،=

ذلك -في هذه المسألة- عن كونه خلافاً بين أهل العلم والإيمان،والذي تدل عليه عمومات الأدلة وإطلاقاتها -المعتبرة-، فلكل وجهه المعتبر، والمحترم.

وعليه: فليست المسألة مما يصح الاحتجاج به مطلقاً على وقوع الخلاف في زمن الصحابة- فيما بينهم- في مسائل العقيدة، وعلى فرض التسليم -تنزلاً- بصحة وقوع الخلاف بين الصحابة، فإنه اختلاف في فروع عقدية تحتمله الأدلة..

* ومثلها أيضاً: مسألة الساق، فقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في قوله -جلَّ وعلا-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[القلم:٤٢] على قولين: فذهبت طائفة إلى أن المقصود بالساق في الآية هي: صفة الرب -جلَّ وعلا- يُروى هذا عن أبي سعيد الخدري وجماعة.

وذهبت طائفة أخرى: إلى أن المقصود بالساق الشدة والهول العظيم، يُروى هذا عن ابن عباس[1] وجماعة، ولا شك أن هذا المعنى -عند من يعقل- هو من

=ووجه ذلك أَنَّهُ لم يثبت عن الصَّحابة رضي الله عنهم بالأسانيد الصحيحة التَّصريح بأن رسول الله ﷺ قد رأى ربَّهُ بعينَي رَأسِه؛ وعليه: وَجَبَ حَمل ما أطلق مِن الرُّؤية على ما قُيِّدَ بالرُّؤية القلبية.

انظُر «الفتاوَى» (٦/ ٥٠٩)، و«الفَتح» (٨/ ٦٠٨)، وأحاديث العقيدة التي يُوهِمُ ظاهِرُها التَّعارُض في «الصحيحَيْن» (ص٣٤٣-٣٧٣).

(١) قال شيخنا مشهور حسن -حفظه الله- في «الردود والتعقبات» (ص ١١٣): وإلا فإنه في حدود بحثي ونظري لم يأت من طريق صحيح موصول عنه، ...» اهـ.

وانظُر «الرُّدود والتعقُّبات» (ص١١٣ - وما بعدَها). =

قبيل التفسير لا من قبيل التأويل المذموم الذي يقول به جمهور النفاة، فإن هذا المعنى: إنما هو حملٌ للفظ على مقتضى اللغة، وما يدل عليه ظاهر السياق، حيث إن اللفظ جاء منكراً غير مضافٍ إلى رب العزة، فهو غير صريح من جهة دلالته على الصفة، بينما لا تجد هذا الاختلاف أبداً في حديث أبي سعيد الذي عند مسلم «.. **فيكشف ربنا عن ساقه..**»[1]؛ حيث إنه (نصٌّ) في إثبات الصفة لله -تبارك وتعالى-.

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- (٦/ ٣٩٤): «وأما الذي أقوله الآن وأكتبه وإن كنت لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي وإنما أقوله في كثير من المجالس، إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله، وتمام هذا: أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى

= وأما ما ورد من تأويل الصفة الساق، ينسب لمجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وقتادة وابراهيم النخعي، فلم يثبت ذلك عنهم بالأسانيد الصحيحة. وانظر بيان ذلك -حديثياً- في «دفاعاً عن السلفية» (ص ٢٢-٢٦) و«المنهل الرقراق» (ص ٨٥- ٨٧) وانظر للفائدة أيضاً: «الرد على الجهمية» لابن منده (ص ٣٧- ٤٣).

(١) سبق تخريجه.

﴿ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[القلم:٤٢] فرُوِيَ عن ابن عباس، وطائفة: أن المراد به الشدة، أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد، وطائفة: أنهم عدوها في الصفات للحديث الذي رواه أبو سعيد في «الصحيحين»، ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه الآية من الصفات، فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[القلم:٤٢]، نكرة في الإثبات، لم يضفها إلى الله، فلم يقل: (عن ساقه) فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها، ومعناها المعروف. اهـ.

قلت: وكلام الإمام النووي -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في شرحه على «صحيح مُسلم»(٣/ ٢٦) ، لم يكن محرَّراً في هذا الباب، حيث أنزل تفسير ابن عباس للساق بالشدة على حديث أبي سعيد، حيث قال: وفسَّر ابن عباس وجمهور أهل اللغة وغريب الحديث (الساق) هُنا بالشِّدَّة، أي: يكشف عن شدة وأمر مهول. اهـ.

فإنزاله -رَحِمَهُ اللَّهُ- تفسير ابن عباس للآية على حديث أبي سعيد ليس صواباً؛ فكلام ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما جاء مفسراً للآية فحسب على ما سبق شرحه وبيانه ولا يخفى الفرق بين إنزال كلام ابن عباس على الآية، والذي هو من قبيل التفسير، وبين إنزاله على الحديث والذي يجعله من قبيل التأويل المذموم، وهذا الأمر من جملة ما جعل النفاة يصرحون ويجهرون بقولهم: «قد ثبت التأويل عن السلف»، وقد سبق لك الجواب، فتنبه!!

وبالجملة، فمن حمل الآية على معنى الشدة -كما هو قول بعض أكابر

الصحابة- مع أيمانه بحديث أبي سعيد، وأن المراد منه: إثبات الصفة إلى الرحمن، فقوله قول أهل السنة أتباع الأثر، ومن نفى مقتضى دلالة حديث أبي سعيد وجعل الآية صارفة له عن معناه إلى المعنى الذي عينه، فقد خالف الحق، وتخبط في قواعد العلم، وحاد عن سبيل المؤمنين، وتنكب سبيل السلف الصالحين..

ثم إنَّ جعل الخلاف بين الصحابة في هذه المسائل هو من جنس الخلاف بين أهل السنة من جهة، وبين نفاة الصفات من جهة أخرى لهو الجهل والضلال المبين، وحاله كمن يجعل الخلاف مع الروافض من جنس اختلاف الأئمة الأربعة فيما بينهم في مسائل الأحكام، كما هو ظن بعض الجهلة والطَّغام.

يقول ابن القيم -رحمه الله- كما في «إعلام الموقعين» (١/ ٤٩):

«وقد تضمن هذا أموراً منها: أن أهل الإيمان قد يتنازعون في بعض الأحكام ولا يخرجون بذلك عن الإيمان، وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسوموها تأويلاً ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً ولم يُبدوا لشيء منها إبطالاً ولا ضربوا لها أمثالاً ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها بل تلقوها بالقبول والتسليم وقابلوها بالإيمان والتعظيم وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً». اهـ.

والمتأمل في كتب العقيدة السلفية، والتي صنفت على طريقة المتقدمين من

التي جمعت آثار السلف، في أبواب العقائد، ككتاب «السنة» لابن أبي عاصم، وكتاب «السنة» للخلال، وكتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، و«الإبانة» لابن بطة، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي، و«التوحيد» لابن خزيمة، وغيرها كثير، يجدها تسير على نسق واحد، في الاثبات، وكأن مصنفها وجامعها واحد، وهذا من فضل الله ورحمته، حيث إن أهل السنة مهما اختلفت أزمانهم، وتباعدت بلدانهم، واختلفت أشكالهم وألوانهم، إلا أنهم على طريق واحد يسيرون، ولحق واحد يقررون، فله الحمد سبحانه أن جعل الدين واضحاً لمن تطلبه -مخلصاً- من مظانه الصحيحة، وبدلائله الصريحة.





المقدمة الرابعة
بيان أسماء الرب وصفاته قد وقع في النصوص على أتم وجهٍ، وأحكمه وأكمله

وهذه مسألة جليلة القدر، عظيمة النفع لمن تأملها.

ومعناها: أن معرفة الرب -جلَّ وعلا- بأسمائه وصفاته وأفعاله هي: أعظم المطالب الدينية، فما خلق الله سبحانه الخلق إلا ليوحدوه، وبالعبادة يفردوه، ويتوجهوا إليه بسائر أنواع العبادات، وأجلها القلبية كالحب والخوف والرجاء والرغب والرهب والتوبة والإنابة وهنا الملحظ: فكلما كان العبد أكثر علماً بربه، بإسمائه وصفاته وأفعاله، كلما كان على الحال الأقوم، والمراتب الأعلى في تلك العبادات، والعكس بالعكس، فكلما انتقص العبد من علمه بأسماء ربه وصفاته وأفعاله فإنه ينقص من تلك العبادات وكمالاتها في نفسه بمقدار ما جهل من أسماء ربه وصفاته، واعتبر لذلك بقوله -جلَّ وعلا-: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر:٢٨] فكل من كان بالله أعلم كان أكثر له خشية، ومحبة، وامتثالاً، وإنابةً، ومفهوم الآية أن غير العلماء ليسوا أهلاً للخشية بكمالها وتمامها وعليه: فإذا كان باب العلم بأسماء الله وصفاته هو أعظم المطالب، وأشرف المقاصد،

فلا بد أن يكون بيانه قد وقع على أحسن الوجوه وأحكمها، ويزيد هذا الأمر إيضاحاً: أن النَّبي ﷺ قد بين للناس ما نزل إليهم من ربهم بياناً كاملاً شاملاً في دقيق أمورهم وجليلها، حيث علمهم ما يحتاجون إليه في سائر أمور حياتهم ومعاشهم، علمهم ما يتعلق بمآكلهم ومشاربهم ومساكنهم وملابسهم..إلخ.

فعلمهم آداب الطعام والشراب واللباس، وعلمهم آداب النكاح والتَّخلِّي، وآداب الطهارة وأحكامها كما وعلمهم ﷺ ما أُمروا به من عبادة الله -جلَّ وعلا- من صلاة وزكاة وصيام وحج.

وعلمهم أيضاً: ما أُمروا به في معاملة الخلق من بر الوالدين وصلة الأرحام، وحسن الصحبة والجوار.

وقد روى الإمام أحمد في «مسنده» (٥/ ١٥٣) عن أبي ذر قوله: «لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علماً»[1].

وروى مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤نووي) برقم (٦٠٥) من حديث سَلمان رضي الله عنه أنه قيل له: «علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة؟».

فقال: «أجل؛ لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجي باليمين أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار».اهـ.

---

(١) قال شعيب الأرنؤوط: حديث حسن، وهذا إسناده ضعيف لجهالة أشياخ منذر.
ورواه ابن حبَّان في «صحيحه» كما في «موارد الظمآن» للهيثمي (ص ٤٧) برقم (٧١) وصححه الشيخ الألباني -رحمه الله- في «صحيح موارد الظمآن» (١/ ١١٩).

فإذا كانت الشرائع والأحكام قد بُيِّنت للناس على وجه الكمال والتمام، أَفيَتْرُكُ ربنا أشرف المقاصد وأعلى المطالب، وهو العلم به، وبأسمائه وصفاته غير مُبيَّنٍ ولا مُحكم!!!

يقول شيخ الإسلام رحمه الله كما في «الفتاوى» (٥/ ٦):

«فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب بالحق؛ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم وأتم عليهم نعمته -محال مع هذا وغيره: أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا وما يجوز عليه وما يمتنع عليه.

فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصلته النفوس وأدركته العقول فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الباب اعتقاداً وقولاً.

ومن المحال أيضاً: أن يكون النبي ﷺ قد عَلَّمَ أمته كل شيء حتى الخِرَاءَة وقال: «**تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**»[1] وقال فيما صحَّ عنه أيضاً: «**ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن**

(١) الحديث: «تركتكم على البيضاء...»، بدون: «المحجة»، رواه ابن ماجة (١/ ٣٢ الصحيح)=

يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم»[١].

وقال أبو ذر: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً»[٢].

وقال عمر بن الخطاب: «قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه» رواه البخاري[٣].

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين -وإن دقت- أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين الذي معرفته غاية المعارف وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مُسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام ثم إذا كان قد وقع ذلك منه: فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه.

ثم من المحال أيضاً: أن تكون القرون الفاضلة -القرن الذي بعث فيه

=والحاكم في «المستدرك»(١/ ٩٦) وأحمد في «مسنده»(٤/ ١٢٦) وهو في «الصحيحة» برقم (٩٣٧).

(١) رواه مسلم (١٢/ ٤٣٦ نووي) برقم (٤٧٥٣) والنسائي في «الصغرى» برقم (٤١٩٦) وأحمد (٢/ ١٩١).

(٢) رواه أحمد (٥/ ١٥٣) وقد سَبَق.

(٣) البخاري (٦/ ٣٤٤) برقم (٣١٩٢).

رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم- كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق؛ وكلاهما ممتنع.

أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق من أكبر مقاصده وأعظم مطالبه؛ أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته. وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر.

وهذا أمر معلوم بالفطرة فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي -الذي هو من أقوى المقتضيات- أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق وأشدهم إعراضاً عن الله وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله تعالى؛ فكيف يقع في أولئك؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه: فهذا لا يعتقده مسلم أو عاقل عرف حال القوم. ثم الكلام في هذا الباب عنهم أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى وأضعافها يعرف ذلك من طلبه وتتبعه». اهـ.

قلت: وهذا أصلٌ جامعٌ نافعٌ، نبّه عليه شيخ الإسلام في مواطن من كتبه وفتاواه، فرحمه الله رحمةً واسعةً[1]، ويتفرع عن هذه المقدمة:

(١) تراهُ في (٥/ ١٥٥ وما بعدها) و(٥/ ١٧٤) و(١٣/ ٣٣١) من «الفتاوى»، وقريباً منه جداً ما ذكره ابن القيم -رحمه الله- في «مختصر الصواعق» (١/ ٣١ وما بعدها)

المقدمة الخامسة
المنهج السلفي قائمٌ على إثبات معاني أسماء الرب وصفاته وذمٍّ التفويض والتأويل

وقبل الخوض في بيان هذه المقدمة، نقفُ سريعاً عند معنى التأويل وأقسامه، وحيث سبق بيان معنى التفويض[1].

فأقول:

يرجع معنى التأويل في اللغة وفي الاصطلاح الشرعي إلى معنيين:

١- المرجع والمآل والمصير أو هو: حقيقة الشيء ووقوعه، فالتأويل: التصيير، وأولته: وإذا صيَّرته إليه.

٢- التفسير والبيان[2]، وهذان المعنيان: هما اللذان جريا على لسان السلف عند إطلاق لفظ التأويل وهما المعنيان اللذان دلت عليهما نصوص الشرع.

فمن الأول قوله -تعالى-: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ

---

(١) (ص١٩).

(٢) «الفتاوى» (٥/ ٣٥ وما بعدها) و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١١٤٤ وما بعدها) و«مختصر الصواعق» (١/ ٣٩ وما بعدها).

نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف:٥٣]، أي: هل ينتظر الكفار إلا أن يقع حقيقة ما أخبروا به من العذاب في الآخرة، يوم تقع هذه الحقائق، وتصير عياناً فيقول اللذين نسوه قد جاءت رسل ربنا بالحق.

ومن الثاني: دعاء النبي ﷺ لابن عباس بقوله: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**»(١)..

وأما **التأويل** في اصطلاح المتأخرين: فقد اختلفت فيه عباراتهم، ولكن مدارها على المعنى التالي وهو: **صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لِقَرينة**(٢).

وهذا التعريف للتاويل ليس باطلاً بإطلاق، فإذا دلَّ الدليل على هذا الصرف، فإنه يصبح من باب التفسير والبيان ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل:١]؛ أي: سيأتي أمر الله، وعُبِّرَ عنه بصيغة الماضي، تحقيقاً لوقوعه وقربه، فيكون معنى التأويل هنا ومرده

(١) رواهُ الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٢٦٦) و (٣١٣ و٣٢٨ و٣٣٥) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير به، ومن طريق عبد الله بن عثمان، رواه أيضاً الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٣٤) وصححه ووافقه الذهبي، وهو في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ١٧٣) برقم (٢٥٨٩).

(٢) «مختصر الصواعق» (١/ ٤٠ وما بعدها).

إلى معنى (التفسير) وأما التأويل المذموم الذي أنكره أئمة السلف، فهو التأويل الفاسد البعيد الذي استخدمه المتكلمون، وجعلوه سيفاً مصلتاً على رقاب الأدلة، والذي لا تدل عليه القرائن الصحيحة المعتبرة، بل هي شُبَه وخيالات ظنوها قرائن صحيحة يحرفون بها الكلم عن مواضعه.

وبالجملة فمنهج السلف قائم على إثبات أسماء الرب وصفاته وعلى ما يليق بجلاله وعظمته من غير اعتقاد للتمثيل والتكييف، ومن غير اعتقاد للتعطيل والنفي، وكلامهم في هذا مشهور معلوم، ومن أمثلته:

١- يقول ابن مسعود رضي الله عنه: «ما بين السماء والدنيا والتي تليها مسيرة خمسماية عام وبين كل سمائين مسيرة خمسماية عام، وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسماية عام، وبين الكرسي إلى الماء خمسماية عام، والعرش على الماء، والله تعالى فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه»[1].

٢- تقول زينب بنت جحش رضي الله عنها: «زوجكن أهاليكن؛ وزوجني الله من فوق سبع سماوات»[2].

٣- وتقول عائشة رضي الله عنها: «وايْمُ الله إني لأخشى لو كنت أُحِبُّ قَتْلَهُ لقُتِلتُ

---

(١) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٤٦) برقم (٨١) وقال محققه: إسناده حسن ورواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٢) برقم (٢١٤٩)، واللالكائي (٣/ ٣٩٦) برقم (٦٥٩) والذهبي في «العلو» (١/ ٤١٧) برقم (٦٧ و ١٥٩) وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٩) وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/ ٨٦) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه البخاري (١٣/ ٤٩٤ فتح) وغيره من حديث أنس.

-تعني: عثمان-، ولكن علم الله من فوق عرشه أني لم أحب قتله»[1].

٤- ويقول عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، والقلم، وعدن، وآدم، ثم قال لسائر الخلق كن فكان»[2].

أقول: وأقوالهم رضي الله عنهم في الإثبات مشهورة معلومة، فضلاً عن أقوال: التابعين وتابعيهم، والمقصود هو ذكر شيء يسيرٍ جداً من مقالتهم كي يعلم الجاهل ويرغم المجادل، لعله يقتنع أن الصحابة -فضلاً عمن جاء بعدهم- كانوا ناطقين بالحق في هذا الباب.

وأما ما نُقل عن السلف ممّا فهم منه النفاة التفويض فدونك بيانه.

١- صحَّ عن الإمام مالك -رحمه الله- وغيره[3] أنه قال: «الاستواء معلوم

---

(١) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٤٧) برقم (٨٣) وقال محققه: إسناده حسن.

(٢) رواه الدارمي في «الرد على المريسي» (١/ ٢٦٣) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٢٩) برقم (٧٢٩ و ٧٣٠) وأورده الذهبي في «العلو» (١/ ٦٣٨) برقم (١٦٩) وقال: إسناده جيد.

وقال الألباني -رحمه الله- في «مختصر العلو» (ص ١٠٥): سنده صحيح على شروط مسلم.

(٣) كربيعة -شيخ مالك- رحمها الله- حيثُ أخرجَه اللَّالَكائيُّ (٣/ ٣٩٨) رقم (٦٦٥)، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩١١) برقم (٣٢٢)، وغيرهم -رحِم الله الجميع-.

يقول شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥/ ٣٦٥): ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقال في (٥/ ٤٠) بإسناد: كلهم أئمَّة ثقات. اهـ.

وقد رُوِي هذا المعنى عن أمِّ سَلَمَة رضي الله عنها ولكن ليس إسناده مما يُعتمَد عليه؛ رواه اللالكائيُّ (٣/ ٣٩٧) برقم (٦٦٣)، والصابوني في «عقيدة السلف» (ص٤٥)، والذهبي في «العُلو» (١/ ٦٣١) رقم (١٦٥)، وقال: فأمّا عن أمِّ سَلَمَة فلا يصحّ.

والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة»[1].

وصحَّ -أيضاً- بلفظ: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً، فأمر به أن يُخرج»[2].

قال أهل التفويض: هذا القول من الإمام مالك رحمه الله دليل على أنه يقول: بمقالة المفوضة، حيث إن قوله الاستواء غير مجهول؛ أي معناه في اللغة غير مجهول، وأما معناه وكيفيته[3] في حق الله: فمجهولةٌ غير معقولة، كذا قالوا.

والجواب: إن هذا الادعاء تحريف للكلم عن مواضعه فإن المنفي في كلام الإمام مالك هو علم الكيفية بصفة الرب والذي هو الاستواء -فكان المناسب واللائق أن يُحمل المعنى الذي أثبته- أو المعنى الذي نفى الجهل به أيضا على صفة الرب لا على أصل المعنى اللغوي فمراد من قال: «الكيف غير معقول» نفي علم الكيفية، وليس مراده نفي حقيقة الصفة كما يظنه أهل التحريف، فنحن لا نعلم كيفية استواءه كما أننا لا نعلم كيفية ذاته، ولكن مما لا نزاع فيه بين

---

(١) رواه الدارمي في «الرَّد على الجهمية» (ص٥٥-٥٦)، واللَّالَكائيُّ (٣/ ٣٩٨) برقم (٦٦٤)، والصابوني في «عقيدة السلف» (ص٤٥)، والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (ص٤٠٨) مِن طريقين، وقد جوَّد الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٨) الطريق المروية عن ابن وهب، ورواه ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٥١)، وذكَره البغوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ١٧٧) بلا إسناد.

وانظُر تفصيل ذلك في «سلسلة الآثار الصحيحة» (٢/ ٤٥) للداني آل زهوي.

(٢) انظر الصفحة السابقة.

(٣) نفي العلم بالكيفية حق لا مرية فيه، أما نفي العلم بالمعنى فباطل لا شك فيه.

علماء السلف أننا نعلم معنى الاستواء، وهذا معنى قول السلف: «والاستواء غير مجهول» فالسلف ينفون علم الكيفية، ولا ينفون حقيقة الصفة.

ويُقوي ما سبق ذكره، ما صحَّ عن الإمام مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- من طريق عبد الله ابن وهب قال: «كنا عند مالك، فقال رجل: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استواؤه؟ فأطرق مالك، وأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه، فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه، ولا يقال له: كيف، و«كيف» عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه»[1].

فقوله -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «كما وصف نفسه ولا يُقال كيف» دليل على الإيمان بألفاظ دلَّت على معانٍ، وليس ألفاظاً وحروفاً فحسب.

يقول شيخ الاسلام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما في «الفتاوى» (٥/ ٤١-٤٢):

«فقول ربيعة ومالك: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب»: موافق لقول الباقين: «أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»؛ فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة.

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه -على ما يليق بالله- لما قالوا: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ولما قالوا: «أَمِرُّوها كما

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٥٠) والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٥٢) وذكره الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٨) وجوَّد إسناده.

جاءت بلا كيف»؛ فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم.

وأيضاً: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يُفهم عن اللفظ معنى؛ وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أُثبتت الصفات.

وأيضاً: فإن من ينفي الصفات الخبرية -أو الصفات مطلقاً- لا يحتاج إلى أن يقول: (بلا كيف)، فمن قال: (إن الله ليس على العرش) لا يحتاج أن يقول بلا كيف فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: (بلا كيف).

وأيضاً: فقولهم: (أَمِرُّوها كما جاءت)؛ يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه فإنها جاءت ألفاظٌ دالةٌ على معانٍ؛ فلو كانت دلالتها منتفية؛ لكان الواجب أن يُقال: أَمِرُّوا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مُراد؛ أو أَمِرُّوا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلَّت عليه حقيقةً، وحينئذٍ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت ولا يُقال حينئذٍ: (بلا كيف)؛ إذ نَفيُ الكيف عما ليس بثابت لغوٌ من القول». اهـ.

٢- قال النفاة: قد ذكر الذهبي في «السير» (٨/ ١٦٢) عن أبي عبيد القاسم ابن سلَّام -رحمه الله- قوله عن أحاديث الصفات: ما أدركنا أحداً يُفسر هذه الأحاديث، ونحن لا نفسرها.

وأسند اللالكائي (٣/ ٤٣٢) إلى محمد بن الحسن -صاحب أبي حنيفة- قوله: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق والمغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث

التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تفسير»[١]. اهـ.

والجواب: إن هذه المقالة -أعني: الاحتجاج بما سبق على أن مذهب السلف هو التفويض-، هي مقالة: من لم يعرف مذاهب القوم في الاعتقاد، أو هي مقالة من يعرف ولكن يُحرف، فإن ما احتجَّ به المخالف ليس حجة بحال، وبيان ذلك:

إن مقصود السلف بقولهم «من غير تفسير» أو: (من غير تكييف) لهذه الصفات.

أي: مِن غيرِ تكييف، أو من غير تفسير باطل للصفات، كتفسير الجهمية الذين نفوا الصفات وعينوا لها معانٍ باطلة كقولهم: (الاستواء هو الاستيلاء).

ويؤيد هذا ويقويه ما رواه الذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٩٩)[٢] عن العباس الدوري؛ قال: سمعت أبا عبيد القاسم وذكر الباب الذي يُروى فيه حديث الرؤية، والكرسي وموضع القدمين، وضحك ربنا وحديث «أين كان ربنا» فقال: هذه أحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل لنا: (كيف وضع قدمه، وكيف ضحك)، قلنا: (لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره).).

---

(١) وانظر «العلو» للذهبي (٢/ ١٠٠٥) و (٢/ ١٠٠٩).

(٢) ورواه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٩٨٨) برقم (٥٨) بلفظ مقارب واللالكائي (٣/ ٥٢٦) برقم (٩٢٨) والبيهقي (٢/ ١٩٨) برقم (٧٦٠) والذهبي في «السير» (١٠/ ٥٠٥) وذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤٩) وصححه شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥/ ٥١) بقوله: إسناده صحيح.

فظهر جلياً أن قول أبي عبيد القاسم (من غير تفسير) أي: (من غير تكييف)، لا كما ادعى النفاة.

ومن نفس الباب ما قاله محمد بن الحسن -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

يبين هذا ويجليه تتمَّة كلامه، حيث قال: «من غير تشبيه ولا تفسير»، فمن فسَّرَ منها شيئاً، وقال بقول جهم فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة»[1]. اهـ.

يقول شيخ الإسلام كما في «الفتاوى» (٥/ ٥٠).. وقوله: «(من غير تفسير) أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات»[2]. اهـ.

وهذا التقرير من شيخ الإسلام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- موافق لما سقناه مما صح عن أولئك الأئمة -رحمهم الله- من صريح القول بإثبات الصفات.

(١) وانظر «الفتح» (١٣/ ٤٩٨).

(٢) ومن نفس الباب ما رُوِي عن جماعة من السلف كمكحول والزهري ومالك والليث والأوزاعي -رحِم الله الجميع- أنهم قالوا: (أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف)، فقولهم: «أَمِرُّوها كما جاءت» فيه إبقاء لدلالتها على ما جاءت به من المعاني، فلو كانوا لا يعتقدون لها معنىً لقالوا: «أَمِرُّوا لفظها، ولا تتعرضوا لمعناها»، وقولهم: «بلا كيف»؛ فيه إثبات حقيقة المعنى، إذ أن من لا يؤمن بمعاني نصوص الصفات لا يحتاج أن يقول: (بلا كيف) وإلا صار الكلام عَبثاً لا فائدة منه ولا فيه.

وانظر «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» (ص٢٩) و«الفتاوى» (٥/ ٤١) و «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١١٧٨).

ومن الأخطاء العلمية الدالة على سوء المقصد عند كثير من نفاة الصفات: هو تقريرهم مناهج العلماء، من مجملات كلامهم أو استطراداتهم والواجب في هذا المقام هو الاستقراء لمناهج أهل العلم ومذاهبهم من خلال ما كتبوه تقريراً وتأصيلاً وليس من خلال ما كتبوه رداً أو استطراداً، كما وينبغي رد مجمل الكلام إلى محكمه[1]، ونذكر تتميماً للفائدة مثالَين:

١- يقول ابن قدامة -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابه «لمعة الاعتقاد» (ص١٣):

«وما أشكل من ذلك -أي: من نصوص الصفات- وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه». اهـ.

وقال (ص٣٥) -ناقلاً عن الإمام أحمد-: وما أشبه هذه الأحاديث: «نؤمن بها ونصدق بها لا كيف ولا معنى». اهـ.

وهذه النصوص من المجملات والمفردات، والتي يجب ردها إلى صريح أقوالهم -رحمهم الله- وبذلك تستبين مقاصدهم من تلك الإطلاقات.

ثم من نظر في كتاب «لمعة الاعتقاد» ونظر في مسائله ومباحثه علم يقيناً أن ابن قدامة -رَحِمَهُ اللَّهُ- من مثبتة الصفات، وعلى الجادة في هذا الباب، حيث أثبت لله سائر صفات الذات، كالوجه واليدين والنفس، وأثبت أيضاً: سائر صفات

(١) وهذا فيما إذا كان العالم من أهل السنة أو كانت أصوله سليمة، ولكن زلت قدمه في باب أو في مسألة أو حتى في مسائل، شريطة أن لا تكثر بحيث تكون دالة على فساد في الأصل.

الفعل كالمجيء والرضا والمحبة والنزول والضحك والاستواء وغيرها.

فابن قدامة -رحمه الله- من أبعد الناس عن التأويل وعليه: فليس من العلم والإنصاف أن يُؤخذ بالمجمل أو بالمشكل من قوله -في موضع أو موضعين- ثم يُجعل هذا الموضع حكماً قاضياً على صريح قوله ومفصله، فما ورد عن ابن قدامة هنا هو من قبيل المجمل المتشابه الذي فُسِّر صريحاً بيناً في مصنفاته الأخرى وعلى رأسها «ذم التأويل» الذي رد فيه على أهل التأويل والتفويض، وأثبت فيه مذهب أهل السنة من الإيمان بما جاء في الكتاب والسنة من إثبات أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنىً، فكل ما ورد عنه -رحمه الله- مما قد يحتمل معنىً باطلاً فإنه يجب رده إلى المحكم من كلامه في سائر تصانيفه.

فإن قيل: ما الجواب عما قاله الإمام أحمد في حديث النزول وشبهه: «نؤمن بها ونصدق، لا كيف ولا معنى».

قلنا: الجواب على ذلك[1]: أن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم، وحرفوا به نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلى معاني تخالفه.

ويدل على ما ذكرنا أنه نفى المعنى، ونفى الكيفية؛ ليتضمن كلامه الرد على كلتا الطائفتين المبتدعتين: طائفة المعطلة وطائفة المشبهة.

ويدل عليه -أيضاً- ما قاله المؤلف[2] في قول محمد بن الحسن: «اتفق

(١) من كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-.

(٢) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية، «الفتاوى» (٥/ ٥٠).

الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ، في صفة الرب عز وجل من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه»[1]. اهـ.

قال المؤلف[2]: «أراد به تفسير الجهمية المعطلة»، الذين ابتدعوا تفسير الصفات، بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات».

٢- يقول الحافظ بن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ٣٤٥)

وأما قوله: **يضحك الله**، فمعناه: «يرحم عبده عند ذاك ويتلقاه بالروح والراحة والرحمة والرأفة...» اهـ.

والجواب عن هذا من وجهين:

أولا: إن الذي يتتبع كتب الحافظ ابن عبد البر وتصانيفه، وينظر فيما أورده من مباحث ومسائل عقدية، يعلم -بالقطع واليقين- أنه على طريقة السلف، سائرٌ في منهج تلقيه واستدلاله، وإليك البيان من خلال تأصيلاته وتقريراته.

يقول -رحمه الله- كما في «التمهيد» (٧/ ١٤٥):

(١) من كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمن -رحمه الله- في «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» (ص ٣٠)، وبنحو ما قاله الإمام أحمد قال الحافظ الذهبي -رحمهما الله- كما في «السير» (٨/ ١٠٥) وجوابنا أعلاه هو جوابنا هناك، والله الهادي.

(٢) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية، «الفتاوى» (٥/ ٥٠).

«أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدون في صفة محصورة وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود والحقّ فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنّة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله».اهـ.

ويقول (٧/ ١٤٣):

«وأما قوله ﷺ في هذا الحديث ينزل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا فقد أكثر الناس التنازع فيه والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: ينزل كما قال رسول الله ﷺ ويصدقون بهذا الحديث ولا يكيفون». اهـ.

ويقول -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «الاستذكار» (٢٣/ ١٦٧):

وأما قوله في هذا الحديث للجارية أين الله فعلى ذلك جماعة أهل السنة وهم أهل الحديث ورواته المتفقهون فيه وسائر نقلته كلهم يقول ما قال الله تعالى في كتابه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وأن الله -عزّ وجلَّ- في السماء، وعلمه في كل مكان، وهو ظاهر القرآن في قوله -عزّ وجلَّ-: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [المُلك:١٦]، وبقوله -عزّ وجلَّ-: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًاۚ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ وَٱلَّذِينَ يَمۡكُرُونَ

ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر:١٠] وقوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج:٤]، ومثل هذا كثير... ومخالفونا ينسبونا في ذلك إلى التشبيه والله المستعان ومن قال بما نطق به القرآن فلا عيب عليه عند ذوي الألباب». اهـ.

ثانياً: جرت عادة السلف والأئمة من أهل السنة حين تقرير الحقّ، أو حين التصنيف والتأليف أن يذكروا تفسير اللفظ بلازمه، أو بأثره، أو ببعض مدلولاته.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «مختصر الصواعق» (٢/ ١٩٩):

«عادة السلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللفظة بعض معانيها أو لازم من لوازمها، أو الغاية المقصودة فيها أو مثالاً ينبه السامع على نظيره، وهذا كثير في كلامهم لمن تأمله».اهـ.

ويقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «الفتاوى» (٦/ ٣٩٠-٣٩١):

«فإن من عادة السلف في تفسيرهم أن يذكروا بعض «صفات المفسر» من الأسماء أو بعض أنواعه؛ ولا ينافي ذلك ثبوت بقية الصفات للمسمى، بل قد يكونان متلازمين، ولا دخول لبقية الأنواع فيه.

وهذا قد قررناه غير مرة في القواعد المتقدمة، ومن تدبره علم أن أكثر أقوال السلف في التفسير منفقة غير مختلفة.

مثال ذلك قول بعضهم في «**الصراط المستقيم**» أنه الإسلام.

وقولٌ آخر: أنَّهُ القرآن.

وقول آخر: إنه السنة والجماعة.

وقول آخر: إنه طريق العبودية.

فهذه كلها صفات له متلازمة لا متباينة؛ وتسميته بهذه الأسماء بمنزلة تسمية القرآن والرسول بأسمائه، بل بمنزلة أسماء الله الحسنى.

ومثال «الثاني» قوله -تعالى-: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾[فاطر:٣٢]، فذكر منهم صنفاً من الأصناف والعبد يعم الجميع.

فالظالم لنفسه المخل ببعض الواجب والمقتصد القائم به، والسابق المتقرب بالنوافل بعد الفرائض.

وكل من الناس يدخل في هذا بحسب طريقه في التفسير والترجمة بيان النوع والجنس؛ ليقرب الفهم على المخاطب، كما لو قال الأعجمي ما الخبز؟ فقيل له: هذا وأشير إلى الرّغيف. فالغرض الجنس لا هذا الشخص.

فهكذا تفسير كثير من السلف وهو من جنس التعليم.

فقول من قال: ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[النور:٣٥] هادي أهل السماوات والأرض كلام صحيح فإن من معاني كونه نور السماوات والأرض أن يكون

هادياً لهم؛ أما إنهم نفوا ما سوى ذلك فهذا غير معلوم» اهـ.

قلت: وتفسير الحافظ أبي عمر ابن عبد البر لصفة الضحك بالرحمة هو من هذا الباب سواء بسواء، فإن من آثار ضحك الرب لعبده ولوازمه أن يرحمه، ويرضى عنه، وهذا مع ثبوت أصل صفة الضحك[1].. والله الهادي إلى سواء السَّبيل.



(١) وانظر ما كتبه عدنان عبد القادر في رسالته «براءة السلف مما نُسِبَ إليهم من انحراف في الاعتقاد» (ص ١٣ وما بعدها).

المقدمة السادسة
طريقة القرآن في تقرير الحق ومحاجة الخصوم هي أحسن الطرق وأقومها وأبينُها

لا يخفى على كل من آمن بالله ربّاً ومعبوداً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً أن طريقة القرآن في بيان الحق ورد حجج الخصوم هي الطريقة الأحسن والأقوم، فقد جاءت الرسل عليهم السلام بغاية الحجة، وبأقوم الدلائل والبراهين وعليه، فإنه: لن تكون حجة أبلغ على الله من حجج الأنبياء و التي بلّغوها عن الله تعالى إلى خلقه ولا أهدى لهم إن قبلوها.

وقد تضمن كتاب الله -جلّ وعلا- من الشرائع والأحكام، والحجج والدلائل، والبيّنات ما يبهر العقول ويحيِّرُها، بل ويعقل شاردها، فإنه -جلّ وعلا- قد بيّن في كتابه في كثيرٍ من مواطن النقض والرد على المعاني التي يستخرجها المتكلمون بمعاناة وجهدٍ بألفاظ سهلةٍ قليلةٍ تحتوي على معانٍ كثيرة فجمع فيه من بيان علم الشرائع والحجج، والتنبيه على طُرق الحجج العقلية، والرد على الخصوم ببراهين قوية، وأدلة بيِّنة، سهلة الألفاظ، ظاهرة المقاصد، رام المتحذلقون أن ينصبوا أدلة مثلها فما استطاعوا، بل اعترفوا بعجزهم وضعفهم[1].

(١) وقد أقر كثير من المتكلمين بأنه لا يمكن أن يزاد على الحجج الواردة في القرآن حيث=

ومن هذه الآيات العظيمات، والدلائل البينات، والحجج الواضحاتِ قوله -تعالى-: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ۚ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس:٨١]، وقوله -سبحانه-: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:٧٨-٧٩].

وقوله -سبحانه-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء:٢٢]، وكقول ابراهيم -عليه وعلى نبيِّنا الصَّلاة والسَّلام- في محاجة قومه: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ. الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ. وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ. وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ . وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾[الشعراء:٧٥- ٨١].

فاستدل ابراهيم على ربِّه في محاجة قومه لإثبات قدرته -سبحانه- وتدبيره.

وكقول موسى في سؤال فرعون: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ. قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ. قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ . قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ۖ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾[طه:٤٩- ٥٢].

ولمّا قال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾؟ قال موسى عليه السلام: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ

=قال الفخر الرازي: «بل أقرّ الكلّ بأنه لا يمكن أن يزاد في تقرير الدلائل على ما ورد في القرآن» اهـ. «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» (ص ٢٠) لابن الوزير اليماني -رحمه الله-.

﴿وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾[الشعراء:٢٤].

وقال موسى عليه السلام في آية أخرى: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[الشعراء:٢٨].

فلم يزد موسى عليه السلام في الجواب عن مسألة فرعون غير ما أنبأهُ الله به في الكتاب.

وكذلك نبيُّنا ﷺ لمّا سألهُ قومهُ: من يعيدُنا؟ فأنزل الله -جلّ وعلا- عليه: ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾[الإسراء:٥١].

وقال -جلَّ شأنُهُ-: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ . وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾[يس:٧٧-٧٨]، فقال -سبحانه- لنبيّه: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ . ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾[يس:٧٩-٨٠]، فلم يكلف الله نبيه ﷺ من الحجة والجواب غير ما قاله في الكتاب.

وقد روى أحمد في «مسنده» (٥/ ١٣٣-١٣٤) والترمذي في «سننه»(٥/ ٤٢١) برقم (٣٣٦٥) والحاكم في «مستدركه» (٢/ ٥٤٠) -وغيرهم-، بأسانيد يعضد بعضها بعضاً[1]، من حديث أبي بن كعب أن المشركين قالوا: يا

---

(١) قال الألباني -رحمه الله- في «صحيح سنن الترمذي» (٢٦٨٠): حسن لغيره دون قوله «والصمد الذي لم يولد»، وانظر «ظلال الجنة» (ص ٢٧٦) برقم (٦٦٣)، و«الضعيفة» (١١/ =

محمد، انسب لنا ربك، فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص:١- ٤](1).

فمن اعتصم بالكتاب والسنة في تلقيه واستدلاله ومحاجته فقد كُفِيَ وهُدِيَ، وانتظم في سلك من سلك الطريق القويم السوي.



=٣٥٠) تحت الحديث رقم (٢٥٠٦)، وقال: وفيه أبو جعفر الرازي، وهو ضعيف، لكن لحديثه شواهد تقويه. اهـ.

(١) جُلّ ما أوردته في هذه المقدمة السادسة استفدته من كتاب ابن الوزير اليماني -رحمه الله- «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» (ص ١٧ - ١٩) مع اختصارٍ وتهذيبٍ وإضافاتٍ وزياداتٍ.

المقدمة السابعة
العقل وحدوده في الغيبيات

يُخطئ من يدعي ويقول: إن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم، بل مذهب السلف: هو الأسلم والأعلم والأحكم، حيث إن السلامة لا تتأتى إلا بالعلم والحكمة، وهذه المقولة الفاسدة: إنما مؤداها نسبة الجهل لمذهب السلف، وأنه مذهب ساذج لا يقوم على التبصر في الأمور والمعاني والغوص في النصوص والدلائل بينما مذهب الخلف من المتكلمين -عند أصحاب هذه المقالة- هو المذهب المتين الذي غاص في النصوص وسبر غورها، وعرف حقائقها ومعانيها، وليت شعري كيف يكون المخالفون أعلم بالله من خير القرون!!

يقول الإمام الشوكاني -رحمه الله- في كتابه «التحف في مذاهب السلف» (ص٤١): «... ولكن زعموا أن طريق الخلف أعلم، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية أن تمنى محققوهم وأذكياؤهم في آخر أمرهم دين العجائز، وقالوا: هنيئاً للعامة.

فتدبر هذه الأعلمية التي حاصلها أن يهنيء من ظفر بها للجُهَّال ويتمنى أنه في عدادهم، وممن يدين بدينهم، ويمشي على طريقهم فإن هذا ينادي بأعلى

صوتٍ، ويدل بأوضح دلالة على أن هذه الأعلمية التي ادعوها، الجهل خيرٌ منها بكثير، فيا لله العجب من علم يكون الجهل البسيط أعلى رتبةً منه وأفضل مقداراً بالنسبة إليه، وهل سمع السامعون مثل هذه الغريبة، أو نقل الناقلون ما يماثلها أو يشابهها؟!..» اهـ

فأي علمٍ وأي حكمةٍ في مذهب قد أعلن حُذَّاقه رجوعهم عنه قبل موتهم، وتبرأهم مما كانوا عليه(١)..

والمقصود: هو بيان خطأ من ركن إلى عقله وأطلق له العنان يجول في العوالم هنا وهناك من غير قيدٍ أو ضبط، معرضاً في ذات الوقت عن الكتاب والسنة، وهنا بيان المسألة فأقول:

وظيفة العقل في الشريعة هي الفهم والتدبر لمراد الله ومراد رسوله ﷺ، قال الله -جَلَّ وعلا-: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[محمد:٢٤]، وهذا يحثنا -لزوماً- على الحديث عن مجالات العقل ومساحاته.

إن جمهور الخلق يعلم ويقر أن العوالم قسمان أو نوعان:

١- عالم الشهادة: وهو هذا العالم الذي نعيش فيه، وندرك حقائقه بحواسنا، وقد حث الشرع الإنسان أن يتأمل بعقله ويجول بفكره في هذا العالم المشاهد، حتى يرى عظيم قدرة الصانع -سبحانه-، مما يكون معيناً له على الترقي في

---

(١) انظر «الفتاوى» (٤/ ٧٢-٧٤) و «الصفات الإلهية» (ص ١٥٧-١٧١) للشيخ محمد أمان الجامي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

مراتب الإيمان ومنازله، كما قال -جلَّ وعلا-: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ . ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[آل عمران: ١٩٠-١٩١].

وكقوله -سبحانه-: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ . وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ . وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ . وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[الغاشية:١٧-٢٠].

وكقوله -جلَّ في عالي سماه-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[الرعد:٣].

إلى غير ذلك من الآيات، والتي تحث العقل على التفكر في هذا الكون والتأمل فيه، فهذا هو مجال العقل ومدركه الذي يملك أدوات التعامل معه وهي الحواس، فما سُقناه من آيات تحث العقل وتحفزه على التفكر والتدبر، للترقي في منازل الإيمان، تتسع دائرتُها لتشمل الكون كله من أفلاكٍ وحيوانات ونباتات وجمادات، إذ ليس في الكون ما هو غريب على العقل فهمه وإدراكه.

فموقف السلف من العقل مؤسس على إدراك كامل بطاقته ولكن في عالمه ومجاله، وهو عالم الشهادة، لأن مُتَعلقه وروافده هي الحواس، فمن فقدها أو شيئاً منها فإنه لن يدرك شيئاً إلا على جهة التخيل.

٢- عالم الغيب: وهو ذلك العالم العلوي الذي غاب عنك إدراكه والعلم

بحقائقه وكيفياته، وعدم التفريق في مطلب الشرع من العقل بين عالم الشهادة وعالم الغيب، هو المزلق الخطير الذي أوقع المتكلمين فيما وقعوا فيه من التناقض تارة، والاضطراب تارة، والشك والحيرة تارة أخرى، فهؤلاء قد أطلقوا للعقل العنان، فلم يعرفوا له حدوداً أو غايات ينتهي إليها أو يقف عندها.

بينما تجد أن منهج القرآن والسُّنَّة وما عليه أهل الإجماع يقرر ويحدد للعقل مجالاته وحدوده وهو عالم الشهادة وعالم المحسوسات دون عالم الغيب الذي انقطعت بينه وبين العقل الروافد والسبل إلا من خلال خبر المعصوم، فمنهج السلف قائمٌ في هذا الباب على توظيف العقل فيما خُلِق له من التفكر والتدبر في عالم الشهادة، والذي هو مسرحه ومجاله.

وأما في عالم الغيب فهو متعلمٌ يأخذ العلم ويتلقاه بالتسليم من مصادره من الكتاب والسنة، فالعقل يملك أدوات البحث والتعرف على عالم الشهادة، ولكنه في ذات الوقت يفقد جميع الأدوات التي يتعرف بها على عالم الغيب إلا من مصدر واحدٍ كما ذكرنا وهو الوحي.

ومن المهم جداً التنبيه عليه في هذا المقام هو أن السلف لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعيه البعض عقليات ويردون من أجلها ما صح من النقليات[1] فيعارضون خبر المعصوم بما

---

(١) استفدت كثيراً في هذه المقدمة السابعة من كتاب «منهج السلف بين العقل والتقليد» للدكتور محمد الجليند -مع بعض الإضافات والتصرفات- وهو كتاب نافع في بابه.

وانظُر ما كتبه د. محمود الرضواني في كتابه «أصول العقيدة» (١/ ٣٦-وما بعدها) ففيه كلام لطيف.

قام في العقل من وهم وظنون، فضلاً عما تتضمنه تلك الأدلة العقلية المزعومة من تناقضات، وما تؤدي إليه من منازعات، فليس للعقل حدٌّ يضبطه، فليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة.

يقول ابن القيم -رحمه الله-[1]: «إن المعقولات ليس لها ضابط ولا هي محصورة في نوع معين فإنه ما من أمة من الأمم إلا ولها عقليات يختصمون إليها ويختصمون بها، فللفرس عقليات، وللهند عقليات، وللمجوس عقليات، وللصابئة عقليات، وكل طائفة من هذه الطوائف ليسوا متفقين على العقليات، بل فيها من الاختلاف ما هو معروف عند المُعتَنِين» اهـ.

قلت: وبذلك نكون قد أتينا على شيءٍ من قواعد أهل السنة في هذا الباب، أردت أن تكون كالتوطئة لمسألة العلو أرجو الله أن ينفع بها وبما سوف يأتي.



(١) «مختصر الصواعق» (١/ ٢٣٦).



الفصل الثاني
أدلة إثبات العلو مُحكَمة ومُتنوِّعة[1] وهي نصٌّ[2] في الباب

لقد تواردت الأدلة والنصوص، وتظافرت وتنوعت في الكتاب والسنة على إثبات علو الله الذاتي[3] على خلقه، مما يجعل هذه العقيدة من العقائد المعلومة

---

(١) وانظر «الفتاوى» (٥/ ١٦٤) في بيان هذا التنوع.

(٢) والمراد (بالنص) هنا: ما لا يحتمل إلا معنىً واحداً أو ما كان صريحاً في معناه، وهو ما يقابل الظاهر والمجمل عند الأصوليين.

وانظر -إن شئت-: «شرح مختصر الروضة»(١/ ٥٥٤) للطوفي.

(٣) التصريح بلفظ (الذات) أو العلو الذاتي لله -جلَّ وعلا- هو الذي عليه أئمة السلف، وذلك لما ظهرت البدع وصار النفاة يصرحون بنفي صفات الله -جلَّ وعلا- قابلهم أئمة السلف بنحو هذه الألفاظ إثباتاً لحقيقة الصفات، وأنها ليست مجازاً أو على خلاف الحقيقة.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «مختصر الصواعق» (٢/ ٤٩٤):

«إن الجهمية لما قالوا الاستواء مجاز صرح أهل السنة بأنه مستوٍ بذاته على عرشه، وأكثر من صرح بذلك أئمة المالكية». اهـ.

ويقول شيخ الإسلام كما في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٨): وقال الشيخ أبو نصر السجزي في كتاب« الإبانة» له: وأئمتنا كسفيان الثوري ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وحماد بن زيد وحماد ابن سلمة وعبد الله بن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وإسحق بن إبراهيم: متفقون على أن الله -سبحانه- (بذاته) فوق العرش وأن علمه بكل مكان، وأنه يُرى يوم القيامة بالأبصار، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا وأنه يغضب ويرضى، ويتكلم بما شاء، فمن خالف شيئاً من

بالاضطرار من دين المسلمين يدل على ذلك:

١- التصريح بلفظ الفوقية مقروناً بأداة الجر (مِن) المعيّنة للفوقية بالذات:

يقول الله -جلَّ وعلا-: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[النحل:٥٠].

وهذه الآية من أصرح الآيات الدالة على فوقيه الله -جلَّ وعلا- فوق خلقه، بذاته، وأما القول بأن المقصود بالفوقية هنا هي فوقية الرتبة والمكانة، لا فوقية الذات، فسخافة مِن مُدَّعيها، وجهالة مِن قائلها.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما في «مختصر الصواعق» (٢/ ٥٦٣):.. فلا يُعرف في عرف اللغة البتة أن يُقال: الذهب من فوق الفضة ولا العالم من فوق الجاهل ويُراد به فوقية الرتبة، وقد جاءت فوقية الرب مقرونةً بـ (مِنْ) كقوله تعالى:

ذلك فهو= =منهم بريء وهم منه براء». اهـ.

ويقول أبو الحسن الكرجي كما في «العلو» (٢/ ١٣٦١) و «الفتاوى» (٣/ ٢٢٣) في قصيدة له هي أزيد من مائتي بيت -يقول-:

عقائدهم أن الإله (بذاته) على عرشه مع علمه بالغوائب

وأن استواء الرب يعقل كونه ويجهل فيه الكيف جهل الشهارب

ومن هنا تعلَم أنَّ قول ابن الجوزي -عفا الله عنه- في «دفع شبه التشبيه» (ص ١٠٢): «ومن قال استوى بذاته فقد أجراه مجرى الحسِّيَّات» قول مردود؛ إذ ليس ذلك بلازم إلّا عندَ من ينفِي الصِّفات بدعوَى التَّنزيه هُروباً من شبهة التشبيه المزعوم.

وانظر «العلو» (٢/ ١٢٩٠).

﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[النحل:٥٠]، فهذا صريح في فوقية الذات[1] ولا يصح حمله على فوقية الرتبة لعدم استعمال أهل اللغة له». اهـ.

ويقول الشيخ أسامة القصاص -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «إثبات علو الله» (١/ ٨٥): «لا أظن أن أحداً عنده شيء من علم العربية يخفى عليه ما في هذه الآية من إثبات علو المولى -جلَّ وعلا- فسبحانه يذكر في هذه الآية ملائكته، فيصفهم بالخوف منه، وهم يخافونه من فوقهم، ومن المعلوم أن الملائكة في السماء، فهم فوقنا، وفوقهم رب العزة، ولذا لم يقل: (يخافون ربهم من تحتهم أو من أمامهم أو من

(١) فلفظ (الفوق والتحت) يستعملان -أولاً-: للدلالة على الجهة الحسية وذلك في موضعين:

١- إذا تقيدًا بحرف الجر (من) كقوله -سبحانه-: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠] حيث يأبى اللسان العربي حمله على غير المعنى الحسي في مثل هذه الموارد.

٢- إذا تجردًا عن القيد بحرف الجر (من) ولكن السياق أو القرائن يوجبان حمله على المعنى الحسي والمعنوي معاً كقوله -سبحانه-: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾[الأنعام:١٨] أو الحسي وحده كقولك: السماء فوق الأرض.

كما ويستعملان -ثانياً- (الفوق والتحت) للدلالة على معنى الرتبة والمكانة، وذلك بشرطين:

١- أن يتجردا عن القيد بحرف الجر (من) المعين لفوقية الذات الحسية.

٢- أن يوجب السياق أو القرائن حمله على الفوقية أو التحتية المعنوية كقوله -سبحانه-: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦]، وكقوله -سبحانه-: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾[الأعراف:١٢٧] .

وانظر ما كتبه أسامة القصاص -رَحِمَهُ اللَّهُ- في رسالته «علو الله على خلقه» (١/ ٨٧-٩٨) ففيه كلام بديع.

خلفهم) فقد تحقق من ذلك فوقية الباري -جلَّ في علاه-. اهـ

فحمل الفوقية في الآية على معنى القهر والمكانة -كما ادعاه جمهور النفاة- تخبط مرفوض، وقول مردود.

٢- ذكرُ الرفع إليه -جلَّ في علاه وعظم في عالي سماه-.

قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[آل عمران:٥٥]، وقال -سبحانه-: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النساء:١٥٨].

يقول ابن جرير -رحمه الله- (٣/ ٣٣٨): حدثنا محمد بن سنان حدثنا أبو بكر الحنفي عن عباد عن الحسن قال: «رفعه الله إليه فهو عنده في السماء».

ويقول الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في «تفسيره» (ص ١٥٧): «وفي هذه الآية دليل على علو الله تعالى، واستواءه على عرشه حقيقة، كما دلت على ذلك النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تلقاها أهل السنة بالقبول والتسليم» اهـ.

ويقول القاسمي -رحمه الله- في «محاسن التأويل» (٢/ ٣٧٠): «وقد دلت هذه الآية بظاهرها أن الله -تعالى- فوق سماواته كقوله -تعالى-: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٥٨]، وقوله -تعالى-: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[النحل:٥٠].

وهو مذهب السلف قاطبة كما نقله الإمام الذهبي في كتاب «العلو» قال أبو الوليد بن رشد في «مناهج الأدلة»: «لم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتون لله تعالى جهة الفوق حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشاعرة كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، إلى أن قال: والشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء..وجميع الحكماء اتفقوا أن الله والملائكة في السماء، كما اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سماواته، وقد بسط نصوص السلف الحافظ الذهبي في كتاب «العلو» فانظره». اهـ. كلام القاسمي.

ويقول ابن خزيمة والملقب بإمام الأئمة -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابه «التوحيد»[1] (١/ ٢٥٥):

«ألم تسمعوا يا طلاب العلم قوله -تبارك وتعالى-: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [آل عمران:٥٥] أليس إنما يُرفع الشيء من أسفل إلى أعلا لا من أعلا إلى أسفل». اهـ.

٣- ذكر الفوقية مجردة عن الأداة:

قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[الأنعام:١٨].
وقد دلت الآية على أمرين:

---

(١) وقد سماه بعض الجهمية المعاصرين كذباً وافتراءً بكتاب «الشرك»، ولا غرابة، إذ أنهم يعتقدون أن إثبات صفات الرب -سبحانه- ينافي الأحدية فأثبتوا رباً معبوداً من غير صفات، وعقلاء العالم متفقون على أن موجوداً متجرداً عن الصفات هو موجود -فقط- في الأذهان لا في الأعيان، فحقيقة قولهم نفي وجود الخالق، لو يعقلون.

أ- إثبات فوقية القهر، دل عليها اسمه (القاهر) -سبحانه-.

ب- إثبات فوقية الذات، دل عليها لفظ الفوقية، فحمل الآية على معنى فوقية القهر دون فوقية الذات باطلٌ مردود، فمن المتقرر عند أهل العلم أن الواجب في النص حمله على جميع معانيه، فإذا كان ثمة نص مشتمل على جملة معانٍ، وهذه المعاني تتفق بمجموعها أو آحادها مع متعلقها من معنى النص، فالواجب هو قبول هذه المعاني دون أخذٍ لأحدها وردٍّ لآخر، إلا بقرائن معتبرةٍ صحيحةٍ تُلزم برد معنىً من المعاني وعدم اعتباره، وشرط هذه القرينة: أن تكون منضبطة لا أن تكون منفلتة، وكم ظُلمت القرائن -كان الله لها- عند جمهور النفاة فكلما ضاق عقل جهمي عن إثبات صفة من صفات ربنا -سبحانه- قال: يلزم من ذلك التحيز أو الجسمية، أو الجهة، أو تعدد القدماء[1]، إلى آخر هذه التُّرَّهات والفلسفات، والتي ما جرَّت على أصحابها إلا الحيرة والاضطراب.

٤- التصريح بلفظ العروج والصعود إليه -سبحانه-:

قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج:٤]، وقال -سبحانه-: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ

---

(١) ولا يخفى على أصحاب العقول السوية والمنطق السليم أن هذه الألفاظ التي زعم أصحابها أنها قرائن صارفة أنها ليست بشيء، فليست هي بالمنضبطة -أوّلاً- ثم هي شبهٌ قامت في عقول أصحابها -حسب- بسبب ما ورثوه عن أسلافهم من فلاسفة اليونان فضلاً عما فيها من إجمال وتلبيس سيأتي الكلام عليه -بإذن الله-.

شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر:١٠].

ومن البديهيات أن العروج والصعود إنما يكونان من أسفل إلى أعلى.

فهذه الآيات دليل صريح من جملة الأدلة على علوه -سبحانه- على خلقه وقد زعم بعض النفاة زعماً فاسداً حيث قال: «ليس المقصود الصعود، وإنما هو كناية عن قبول الله لأقوال عباده وأعمالهم».

وهذا القول الفاسد مردود على صاحبه، ودليل رده وفساده ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ٤١١) والترمذي في «سننه» (٢/ ٣٤٢) برقم (٤٧٨)[1] وغيرهما من حديث عبد الله بن السائب أن رسول الله ﷺ كان يصلي أربعاً بعد أن تزول الشمس قبل الظهر وقال: **«إنها ساعة تُفتح فيها أبواب السماء وأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح»**.

يقول الشيخ أسامة القصاص -رحمه الله- في كتابه «إثبات علو الله» (١/ ١٢٩): «ففي هذا القول: النبوي دليل واضح على أن الصعود على حقيقته وذلك في قوله: «**تُفتح فيها أبواب السماء**» فلماذا أبواب السماء تُفتح؟ أليس لأن هذا الصاعد إنما هو صاعد إلى المولى -جلَّ في علاه-. اهـ

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- في تعليقه على «سنن الترمذي» (٢/ ٣٤٢): وهو حديث صحيح متصل الإسناد، وقد انتقد الشيخ الألباني -رحمه الله- الحافظ الذهبي في إيراده لحديث أبي أيوب في كتاب «العلو» وذلك لضعف سنده، وتركه حديث عبد الله بن السائب والذي هو أصح إسناداً من حديث أبي أيوب، حيث قال -رحمه الله- في «مختصر العلو» (ص ٩٦): «وسنده صحيح -يعني: حديث ابن السائب- فلو آثره المصنف بالذكر لأصاب لصحة سنده واختصار متنه» اهـ.

ويقـول مجاهـد -وحـسبك بـه-: «يقـال ذي المعـارج: الملائكـة تعـرج إلى الله». اهـ.

٥- التصريح بلفظ (العلي) و(الأعلى):

ومن ذلك قوله -جلَّ وعلا-: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١] وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وهذه الآيات صريحة في إثبات علوه -سبحانه- على خلقه علو ذات، وعلو قدر ومكانة، وذلك لما تقرر من وجوب حمل اللفظ على جميع معانيه[1].

يقول ابن خزيمة -رحمه الله- في كتاب «التوحيد» (١/ ٢٥٧): «﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، فالأعلى مفهوم في اللغة أنه أعلى كـل شيء وفـوق كـل شيء، والله قد وصف نفسه في غير موضع من تنزيله ووحيه وأعلمنا أنه العلي العظيم.

أفليس العلي ما يكون علياً، لا كما تزعم المعطلة الجهمية أنـه أعـلى وأسـفل ووسط ومع كـل شيء وفي كـل موضـع مـن أرض وسـماء وفي أجـواف جميـع الحيوانات». اهـ.

قلت: ولا كما تزعم الأشاعرة أنه لا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شـمال ولا

(١) فحَصْرُ معنى العلو في الآية -كما زعم النفاة- بعلـو المكانـة والقـدر -حسب- مخالفٌ للعلوم القويمة والعقول المستقيمة والفطر السليمة.

داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل، فليس ثمّة وَصف أبلغ للعدم من هذا، ورحم الله من قال: «المشبه يعبد صنماً والمعطل يعبد عدماً»، فلا يُعلم في الخارج من الأعيان ما يكون متجرداً عن الصفات، نعم، قد يفرض الذهن شيئاً ليس له وجود في الخارج كذاتٍ مجردة عن الصفات أما في الأعيان فهذا ممتنع، فرب المعطلة النفاة لا يعدو أن يكون فرضية ذهنية، وعدماً ، فضلاً عما في قولهم: «لا داخل العالم ولا خارجه» مِن رَفْع للنقيضَيْن ممتنع ببداهة العقول وسيأتي الكلام على هذا في موضعه بإذن الله العلي.

٦- نصوص استواء الله تعالى على عرشه:

وذلك في قوله -جلَّ وعلا-: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[الفرقان:٥٩].

وقد فسر جمهور أهل السنة معنى الاستواء في الآيات بالعلو والارتفاع، نصَّ على ذلك الأئمة سلفاً وخلفاً.

قال مجاهد كما في «البخاري»- معلقاً- (١٣/ ٤٩٣ فتح): «استوى: علا على العرش»[1].

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٦): «وصله الفريابي عن ورقاء عن أبي نُجيح عنه». اهـ. والطرق إلى أبي نُجيح عن مجاهد مشهورة قوية.

ويقول أبو العالية: «استوى إلى السماء: ارتفع»[1].

ويقول يزيد بن هارون: «من زعم أن الرحمن على العرش استوى خلاف ما يقر في نفوس العامة فهو جهمي»[2].

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ- «الفتاوى» (١٧٨-١٧٩):

قال يزيد بن هارون: «من زعم أن «الرحمن على العرش استوى» خلاف ما يقر في نفوس العامة فهو جهمي».

فالذي أقره الله في فطر عباده وجبلهم عليه أن ربهم فوق سماواته... وهو الظاهر من لفظ (استوى) عند عامة المسلمين الباقين على الفطر السليمة التي لم تنحرف إلى تعطيل ولا تمثيل، هذا هو الذي أراده يزيد بن هارون الواسطي المتفق على إمامته وجلالته وفضله». اهـ

والعرب لا تعرف معنى الاستواء في هذه الآيات إلا على هذه المعاني[3]، وهذا

---

(١) وهو في البخاري -معلقاً- (١٣/ ٤٩٣ فتح)، وقد وصله ابن جرير في «تفسيره» كما في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٤٤) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٧٥) وانظر «سبيل الرشاد» (٥/ ٨) للشيخ تقي الدين الهلالي.

(٢) ذكره البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ١٨) برقم (٤٨) ورواه عبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب «السنة» (١/ ١٢٣) وأورده الذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٣١) وجَوَّد إسناده الشيخ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- في «المختصر» (ص ١٦٨). وانظر «سبيل الرشاد» (٣/ ١٩٧) للهلالي -رحم الله الجميع-.

(٣) في الأشهر والأظهر من أقوال السلف، وإلا فقد فُسِّر (الاستواء) بالصعود والاستقرار أيضاً، وهذا لا محذور فيه عند مثبتة الصفات على قاعدة الكمال اللائق به سبحانه- حيث أن لفظ=

ما نص عليه أئمة اللغة كابن الأعرابي والخليل بن أحمد وغيرهما.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ٢٦٥):

«قول أبي عبد الله محمّد بن الأعرابيّ: قال ابن عرفة في كتاب «الردّ على الجهمية»: حدّثنا داود بن علي قال: «كُنّا عند ابن الأعرابيّ فأتاه رجلٌ فقال له: ما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥]؟ فقال: هو على عرشه كما أخبر، فقال: يا أبا عبد الله، إنما معناه استولى، فقال: اسكت: لا يقُال استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد، فإذا غلب أحدهما قيل استولى.

كما قال النابغة:

إلا لمثلك أو من أنت سابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمر. اهـ

ويقول الخليل بن أحمد -إمام العربية وشيخ سيبويه- كما في «التمهيد» (٧/ ١٣٢) قال: «أتيت أبا ربيعة الأعرابي وكان من أعلم من رأيت فإذا هو على السطح فسلمنا عليه فرد علينا السلام، وقال لنا: استووا، فبقينا متحيرين ولم

=الاستواء متضمن لهذه المعاني- ، فاستواءه -سبحانه- على عرشه يتضمن استقراره وثباته عليه ثبوتاً غير مزلزل، وهذا دال على كمال استواءه -سبحانه-، ومن هنا تعلم أن قول الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٦): «وقالت الجسمية معناه الاستقرار» اهـ.

خطأ منه-رَحِمَهُ اللَّهُ- إذ الاستِواء متضمِّن معنى الاستقرار في بعضِ موارده وذلك لا يخرج عن قاعدة أهل السُّنَّة ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]. وانظر «شرح الواسطية» للعثيمين (١/ ٣٣٣) و «مختصر الصواعق» (٢/ ٤٩٨).

ندرِ ما قال، فقال لنا أعرابي إلى جنبه: إنه أمركم أن تستووا، قال الخليل: هو من قـــول الله -تَعَالَى-: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[فُصِّلَت:١١]» اهـ.

قلت: فالعرب في لغتها لا تعرف أن الاستيلاء هو من معاني الاستواء، وقد سُئل ابن الأعرابي عن ذلك: فقيل له: هل يصح أن يكون استوى بمعنى استولى؟ فقال: لا تعرف العرب ذلك[1].

٧- التصريح بنزول الأشياء من عنده -جلَّ وعلا-:

قال -جلَّ وعلا-: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدْر:١]، وقال -جلَّ شأنه-: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾[الدخان:٣].

وهذه الآيات صريحة في إثبات علو الرب -جلَّ وعلا- حيث أن الإنزال إنما يكون من علو إلى سفول، فإن قيل: قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد:٢٥] ونحوها من الآيات، وهي دالة على ان معنى الإنزال هو الإخراج.

(١) «مختصر الصواعق» (٢/ ٤٨٩) وانظر «الفتاوى» (٥/ ٥١٨) و (١٧/ ٣٧٤).

قلنا: هذه مغالطة علمية، فلا يُعرف أن الإنزال معناه الإخراج[(١)]، فالأصل في الإنزال أن يكون على معناه الحقيقي وهو النزول من أعلى إلى أسفل إلا إن دلت القرائن على خلاف ذلك كقولك: (أنزلتك مقامك اللائق بك)، وهنا ينبغي التفريق بين ما كان مطلقاً من الإنزال وبين ما كان مقيداً، فالإنزال المطلق المجرد عن قيد مكانه لا يُعرف مصدره، مع التنبيه على أنه متضمنٌ لمعنى الإنزال من علو إلى سفول بصورة من صوره، وشكل من أشكاله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد:٢٥] فالحديد إنما يكون في المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض وقد قيل: إن الحديد والمعدن كلما كان أعلى كلما كان أجود، فظهر أن إنزال الحديد هو إنزال له من جبله إلى أرضه، أي من علو إلى سفول. ومن نفس الباب قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۚ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَـٰتٍ ثَلَـٰثٍ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [الزُّمَر:٦]

---

(١) وذلك أنه قد جاء في النصوص ما يدل على الفرق بينهما كقوله -تعالى-: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا﴾[النبأ:١٤] وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٢٢]، فالإنزال هنا من المعصرات والسماء، والإخراج من الأرض، فانتبه لهذا ولا تخلط.

حيث أن الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض، وهذا لا يكون إلا من أعلى إلى أسفل، ومن وجه آخر يُقال: أن ذكور الأنعام عندما تناكح إناثها فإنه ينزل ماؤها من أصلابها إلى أرحام الإناث وهذا لا يكون أيضاً إلا من علو إلى سفول.

وقد يُقال: ما المانع من أن ينزل أصل الأنعام مع أصل الأنام؟ بل رُوي الكثير عن نزول الكبش الذي فُدي به اسماعيل، هذا بالنسبة للأنعام[1]، وأما بالنسبة للحديد فقد روى أصحاب النقل أيضاً نزول السندان والمطرقة يوم أنزل آدم عليه السلام[2]، وهذا شيء يحصل، بل هو معلوم من كتاب الله كما أخبرنا ربنا أنه أنزل مائدة من السماء إلى حواريي عيسى عليه السلام وسمى السورة بالمائدة.

فاستحالة نزول أصل الحديد وأصل الأنعام من فوق باطلة إذ ليس ذلك معلوماً بالضرورة، ولا دليل على منعه واستحالته[3] سيما أن السياق القرآني يقبله ولا يرده.

وأما الإنزال المقيد فهو الذي عُرف مصدره ومكانه.

ومنه قوله -تعالى-: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الجاثية:٢] وقوله -جلَّ شأنه-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان:٢٣] وقوله -جلَّ في علاه-:

---

(١) انظر «تفسير الطبري» (٢٣/ ١٠٣) و «القرطبي» (١٨/ ٧٣).

(٢) انظر «تفسير الطبري» (٢٧/ ٢٧٥) «وابن كثير» (٤/ ٤١٤) و «القرطبي» (٢٠/ ٢٦٨).

(٣) «إثبات علو الله على خلقه» (١/ ١٥٢ وما بعدها).

﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل:١٠٢]، إلى آخر ذلك من الآيات المبينة أن القرآن نزل من عند الله -جلَّ وعلا في عليائه وسماءه- فما سبق من آيات قد أُطلق فيها إنزال القرآن: كمثل: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر:١] و ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان:٣] فهي على معنى الإنزال الحقيقي من أعلى إلى أسفل، وما سبق من آيات قُيِّد فيها إنزال الكتاب العزيز من عنده -جلَّ وعلا- فهي كالمؤكدات لتلك المطلقات، والحمدلله رب العالمين.

٨- قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر:٣٦-٣٧]:

يقول أبو محمد الجويني -والد إمام الحرمين أبي المعالي- في رسالته -في الاستواء والفوقية-، والمطبوعة ضمن مجموعة «الرسائل المنيرية» (١/ ١٧٧).

يقول: وهذا يدل على أن موسى أخبره بأن ربه تعالى فوق السماء ولهذا قال وإني لأظنه كاذباً. اهـ.

قلت: وهذه الآية صريحة جداً في إثبات علو الله الذاتي فلا يحتاج الأمر إلى حشد الأقوال والنقولات في بيان معناها فخير الكلام وأفصحه وأبينه هو كلام الله -جلَّ وعلا-، وبالجملة، فمن نفى العلو فهو جهمي فرعوني ومن أثبته فهو سني متبع، معتقد لعقيدة الأنبياء عليهم السلام.

وبذلك نكون قد أتينا علىٰ أنواع من الأدلة المثبتة لعلو الله فوق خلقه دون أفرادها وآحادها والتي تزيد عن ألف دليل، بحيث يكفي منها دليل واحد في ترسيخ هذه العقيدة وتثبيتها في قلب كل مؤمن متبع، والله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم[1].

ومن أدلة السنة:

أولاً: قال معاوية بن الحكم السُلمي رضي الله عنه[2]: أتيت رسول الله ﷺ بجارية فقلت: يا رسول الله عليَّ رقبة أفلا أعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: من أنا؟ قالت: رسول الله، قال: اعتقها فإنها مؤمنة.

رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (٥/ ٢٣) برقم (١١٩٩) والإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٧٦) -واللفظ له- وعنه الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص ٧٥) وابن أبي شيبة في «الإيمان» (ص ٣٦) والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٤٤٨) وأبو داود في «سننه» (١/ ٢٦٠ الصحيح) والدارمي في «الرد على الجهمية»

---

(١) وانظُر «الفتاوى» (٥/ ١٦٤)، يقول شيخ الإسلام (٥/ ١٢٢): وقد وصف الله تعالى نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بالعلو والاستواء على العرش والفوقية في كتابه في آيات كثيرة حيث قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دليل أو أزيد على أن الله تعالى عالٍ على الخلق وأنه فوق عبادة. اهـ

(٢) وقع في بعض دواوين السنة «عمر بن الحكم» كما في (٢/ ٧٧٦) من «موطأ» الإمام مالك وهذا وهم منه -رحمه الله- فليس من الصحابة من اسمه عمر بن الحكم بل هو معاوية بن أبي الحكم باتفاق أهل النقل نبه على ذلك الإمام الشافعي في« الرسالة» (ص ٧٦) والحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ٧٦) «وقارن بالاستذكار» (٢٣/ ١٦٦).

(ص٣٩) وفي «الرد على المريسي» (١/ ٤٩١) وابن أبي عاصم في «السنة» برقم (٤٨٩) وعبد الله ابن الإمام أحمد في «السنة» (١/ ٣٠٦) وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٧٩) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٣٩٢) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٥٣٢) وفي «السنن» (٧/ ٦٣٦) من طرق، عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم به[١].

وهذا الحديث والمشهور بحديث الجارية حديث صحيح باتفاق أهل النقل، فقد أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٥/ ٢٣) برقم (١١٩٩) وصححه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤٣٩) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٥٣٣) والبغوي في «شرح السنة» (٣/ ٢٣٩) والذهبي في «العلو» (١/ ٢٤٩) والألباني في مواضع، حيث قال في تحقيقه على كتاب «الإيمان» لابن أبي شيبة (ص٣٦): إسناده صحيح على شرط مسلم. بل قال في «مختصر العلو» (ص٨١): فإنه مع صحة إسناده وتصحيح أئمة الحديث إياه دون خلاف بينهم أعلمه. اهـ

فالحديث صحيح باتفاق، ولم يخالف في ذلك إلا المتأخرون من شُذاذ الجهمية[٢]، وذلك موافقة منهم لأهوائهم، لِتَسْلَم لهم عقيدة التعطيل، وإن كان في ذلك ردٌّ للنصوص الثابتة الصحيحة[٣].

---

(١) وانظر الكلام على الحديث سنداً ورجالاً، وتخريجه بإيعاب واستيعاب في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٤٥٦ وما بعدها).

(٢) وهذا بخلاف حال المتقدمين منهم، والذين كانوا أقرب إلى الشرع والعقل من هؤلاء.

(٣) انظر «الصحيحة» (٧/ ٤٧١ وما بعدها)، ففيها تعقُّبات مهمَّات.

ومما ينبغي لفت النظر إليه هو أن هؤلاء النفاة من الجهمية يعتقدون ثم يستدلون وهذا حال سائر أهل البدع، وهو مسلك منحرف سار عليه جمهور أهل الأهواء، فالواجب هو العكس: استدِل ثُمّ اعتقِد، فلما اعتقد النفاة بما دلت عليه قواعدهم وأصولهم الفلسفية، صاروا يصرفون لأجلها ما دلت عليه النصوص من الحقائق والمعاني.

فالذي حمل نفاة العلو على الطعن في حديث الجارية هو اشمئزاز نفوسهم من السؤال عن الله بـ (أين) حيث إن لازم هذا عندهم أن يكون الله -جلَّ وعلا- في مكان.

وهنا يُقال لهم: ألم يصرح النبي ﷺ حين سؤاله للجارية بقوله: أين الله من غير لبس أو خفاء؟ أَوَ يتكلَّم النبي أو ينسب إلى ربه ما يكون مشتملاً على مقدحٍ أو مطعن؟ حاشاه ﷺ فهو أعلم الخلق بربه -سبحانه- فالذي ينكر ذلك إنما ينكر على النبي ﷺ سؤاله للجارية، ولا تنسَ -أيها اللبيب- أن الحديث صحيح باتفاق، فلا يهولنك تشويش بعض النفاة على صحة الحديث فهذا مما لا وزن له في ميزان التحقيق، وبيننا وبينهم العلم والبرهان، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن نفاة الصفات حاكموا النصوص الشرعية على مقدماتهم المنطقية وقواعدهم الكلامية، وهذا مسلك خطير جداً، سبق الكلام عليه، فمن المعلوم أن الكلمة قد يكون لها معنىً خاصّ تعارف عليه أهل علم، أو فن، أو صنعة، وهذا المعنى يختلف عن المعنى اللغوي العام في أصل الوضع، وحمل أحدهما على الآخر مؤذنٌ بخلطٍ قبيحٍ، وبيان ذلك بالمثال:

(الأحد، والواحد) قال المتكلمون: اسم (الواحد والأحد) يستلزم نفي التركيب والتبعيض،ونفي قيام الصفات بالموصوف.. أي أن اسم الله (الواحد والأحد) يقتضي ويستلزم عند المتكلمين نفي صفات الرب -جلَّ وعلا- لأن إثبات الصفات يقتضي الكثرة والتعدد الذي ينافي الأحدية وهو ما يُعبر عنه بـ(تعدد القدماء)، وهذا المعنى للـ(الأحد والواحد) إنما أخذه المتكلمون عن أسلافهم مِن الفلاسفة ثم فسروا به النص القرآني، فأنت ترى أنهم فسروا الألفاظ القرآنية بالمعاني الكلامية، ولو نظرنا في لغة العرب وفي النصوص الشرعية لوجدنا أن لفظ (الواحد والأحد) يُطلق على الشخص الموصوف بالصفات، ويُطلق على المركب من الأجزاء والأبعاض[1] فالذي جاء في كلام العرب ونصوص الشريعة يدل على أن الذات الموصوفة بالصفات يُقال لها (أحد أو واحد) ودليله قوله تعالى: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا﴾ [المدّثر:١١] والتي نزلت في الوليد بن المغيرة[2] وهو شخصٌ له صفات متعدِّدة قامت به، ومع ذلك وَصَفَهُ الشّارع بالأحديَّة، وكذلك قوله: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [التوبة:٦] فحمل معاني القرآن على اصطلاحات أهل الفلسفة هو من أصول البلايا، وعظيم الخطايا التي أوقعت النفاة فيما وقعوا فيه من نفيٍ لصفات الباري -جلَّ وعلا-.

---

(١) هذا بالنسبة لنا، أما في حق الله فلا يُقال أجزاء وأبعاض.

(٢) انظر «تفسير ابن كثير» (٥/ ٥٩٠).

وعوداً أقول: إن منشأ الغلط عند النفاة هو خلطهم بين نوعي (المكان) الوجودي المخلوق الذي كان بعد أن لم يكن وبين (المكان) العدمي والذي هو معنى العلو المطلق حيث ليس ثمة مخلوق، وهنا ينبغي استحضار ما أوردناه سابقاً من وجوب التفريق بين عالم الغيب وعالم الشهادة في مجالات العقل ومدركاته، فالعقل في باب الغيبيات يتلقى ما جاء عن المعصوم بالتسليم والقبول، وإن لم يدرك حقائق تلك المغيبات، وعليه:

فمن أراد بالمكان أو الجهة الشيء الوجودي المخلوق الذي كان بعد أن لم يكن، وهو الذي يتبادر لأذهان جماهير الناس من معنى المكان فهو مبطلٌ قائلٌ بالكفر، ولم يقل بذلك أحد من أهل (السُّنَّة)، فالله -تعالى- لا تحوزه ولا تحيطه المخلوقات.

ومن أراد بالمكان أو الجهة الشيء العدمي، وهو ما فوق العالم حيث ليس ثمة مخلوق ولا جهات إلا العلو المطلق، فلا شك أن هذا من أعظم الكمال اللائق به -سبحانه-، والذي لا يجوز نفيه أو صرفه عن الله -جلَّ وعلا-.

ومن المعلوم أن مذهب أهل السنة في مثل هذه المصطلحات المجملة هو الاستفصال عن معانيها، فإن فُسِّرت بما يوافق معاني ما جاء في الكتاب والسنة قُبِلت من جهة معناها وأُوقفت ألفاظها وعُبِّر عنها بالألفاظ الشرعية، وإن فُسِّرت بمعانٍ باطلة رُدَّ لفظها ومعناها.

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «الفتاوى» (٣/ ٤١):

وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده فإن أراد حقاً قُبل وإن أراد باطلاً رُدَّ وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يُقبل مطلقاً ولم يُرَد جميع معناه بل يوقَف اللفظ ويُفسَّر المعنى كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك، فلفظ الجهة قد يُراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً كما إذا أُريد بالجهة نفس العرش أو نفس السماوات وقد يُراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى كما إذا أُريد بالجهة ما فوق العالم ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه نحو ذلك وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق والخالق مباين للمخلوق -سبحانه وتعالى- ليس في مخلوقاته شيء من ذاته؛ ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. فيُقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلاً في المخلوقات أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات.

وكذلك يُقال لمن قال الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق وإن أردت الثاني فهو باطل.

وكذلك لفظ التحيز: إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر؛ بل قد وسع كرسيه السماوات والأرض وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[الزُّمَر:٦٧].

وقد ثبت في «الصحاح» عن النبي ﷺ أنه قال: **«يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟»**[١].

وفي حديث آخر: **«وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة»**[٢] وفي حديث ابن عباس: **«ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»**[٣].

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي مباين لها منفصل عنها ليس حالًّا فيها: فهو سبحانه كما قال أئمة السنة: فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه. اهـ.

ومما يعجب منه اللبيب هو اختلاف مسالك النفاة في رد الحديث، فتارة ينفون أن يكون رواه الإمام مسلم، ويقولون: لعلها زيدت فيما بعد[٤]، وتارة

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٤/ ١٧)، وأورده ابن القيم في «الصواعق» (١/ ٤٢-٤٣).

(٣) سبقَ تخريجُهُ.

(٤) قال بذلك الكوثري في تسويداته على كتاب «الأسماء والصفات» (ص ٥٣٣)، مستغلاً كلمة للبيهقي ذكر فيها عدم إيراد الإمام مسلم لقصة الجارية في «صحيحه»، وهذا من البيهقي -رَحِمَهُ اللهُ- محمول على أوجُه؛ مِنها: اختلاف النسخ، فقد تكون النسخة التي وقعت بين يديه من «صحيح مسلم» ليس فيها قصة الجارية وهذا معروف عند الدارسين والباحثين، أو قد يكون ذلك وهماً منه -رَحِمَهُ اللهُ- فإن علماء من طبقة البيهقي قد أثبتوا الحديث عند مسلم من نفس الطريق التي عزا إليها البيهقي كما في «شرح السنة» (٣/ ٢٣٩) للبغوي، وعلى كل حال فإنه لا يخلو ديوان من دواوين السنة من هذا الحديث وفيه قصة الجارية، وهو مما يثبت قولنا ويرد قول المخالفين، والحمد لله رب العالمين.

يزعمون بأنه مضطرب[١] وتارة أخرى بأنه شاذ[٢]. وإليك أجوبة هذه الدعاوى والاعتراضات:

١- زعم الكوثري أن الحديث مضطرب، فقال: إن حديث الرسول ﷺ مع الجارية لم يكن إلا بالإشارة فعبر الراوي عما فهمه من إشارة الجارية باللفظ المشهور الذي فيه السؤال ثم اشتُهر هذا اللفظ بعد ذلك بين الصحابة. وصواب الحديث وأصله: «... **فمدَّ النبي ﷺ يده مستفهماً، من في السماء؟ قالت: الله، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله..**» كذا قال الكوثري.

والجواب: إن هذا الحديث الذي ادَّعى فيه الكوثري المعارضة وبالتالي الاضطراب هو حديث ضعيف[٣] وسنده من الزوائد على الكتب الستة، ووجه ضعفه من جهتين:

أولاً: من جهة إسناده، فهو من رواية سعيد بن زيد أبو الحسن البصري، وقد ضعفه الأئمة كالقطان والنسائي، وقال الجوزجاني: سمعتهم يضعفون أحاديثه، فليس بحجة بحال[٤].

وانظر «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (ص ٢٨٦).

(١) انظر تعليق الكوثري على «الأسماء والصفات» (ص٥٣٢) للبيهقي -رحمه الله-.

(٢) وهو ما ادعاه الغُماري في «فتح المعين بنقد كتاب الأربعين» (ص ١٦) كما في «موسوعة أهل السنة» (١/ ٦٨٦) للشيخ عبد الرحمن دمشقية.

(٣) انظره في «العلو» (١/ ٢٥٤).

(٤) أحوال الرجال (ص١١٤).

وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ في الأخبار ويهم في الآثار حتى لا يُحتج به إذا انفرد[١]، وترجم له الحافظ في التقريب فقال: صدوق له أوهام[٢].

ثانياً: ما جاء من روايته[٣] والتي فيها أن النبي ﷺ استفهم من الجارية بالإشارة، فهذا مما تفرد به عن سائر من روى الحديث من الحُفَّاظ، فتفرده بذلك دليل على نكارة الحديث فلا يصح بحال اعتباره معارضاً للفظ (أين الله) حتى يُقال بعد ذلك بالاضطراب، فشرط الاضطراب عند المختصِّين معروف، فتبين بذلك أن دعوى الاضطراب مضطربة[٤].

٢- وأما دعوى الغماري بأن حديث الجارية شاذ وأنه بهذا اللفظ تَصَرُّفٌ من الراوي[٥]، فالصواب أن يُقال: إن قول الغماري هو الشاذ، فالشاذ في اصطلاح أهل الحديث هو مخالفة الثقة للأوثق، وأين هذا في الحديث!! اللهم إن كان يقصد العكس من كونه رواية سعيد بن زيد -والتي فيها الإشارة- هي الشاذة، فحينئذٍ يُصَوَّب قوله ويُقال: بل هو منكر.

٣- وأمّا دعوى الكوثري أن في هذا الحديث يحيى بن كثير وهو مدلس وقد عنعن[٦] فمردودة، فإنه وإن كان أكثر الطرق مدارها على يحيى بن كثير إلا أن الحديث قد ورد من غير طريقه كما في «موطأ» الإمام مالك (٢/ ٧٧٦).

---

(١) «المجروحين» (١/ ٣١٦) برقم (٣٩٦).

(٢) (ص ٢٦٣) برقم (٢٣١٢).

(٣) سعيد بن زيد.

(٤) انظر «مختصر العلو» (ص ٨١-٨٢).

(٥) انظر تعليقه على كتاب «التمهيد» (٧/ ١٥٣) للحافظ ابن عبد البر.

(٦) كما في تعليقه على كتاب «الأسماء والصفات» (ص ٥٣٢).

قال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم[1].

وذكره..، وعنه الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص ٧٥ فقرة ٢٤٢).

ثم إن يحيى بن كثير قد صرح بالتحديث في روايته عن هلال كما عند الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٤٤٨)، والبخاري في «خَلق أفعال العباد» بـرَقم (١٤٨) -وغيرهم-، فانتفت شبهة التدليس بهذين الوجهين.

٤- وحديث معاوية بن الحكم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لا ينافي ما رواه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٤٥١) والإمام مالك في «موطئه» (٢/ ٧٧٧) من طريق الزهري عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمةٍ سوداء وقال يا رسول الله إن عليَّ رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة، أعتقها؟ فقال رسول الله ﷺ: **«أتشهدين أن لا اله إلا الله؟ قالت: نعم، قال: أتشهدين أني رسول الله؟ قالت: نعم، قال: أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟ قالت: نعم، قال: أعتقها»**. اهـ

فهذا الحديث صحيح، وحديث معاوية بن الحكم أصح منه ولا منافاة بين الحديثين، فكلاهما قد ورد في حادثة مستقلة عن الأخرى فهما متنان لقصتين مختلفتين، فحديث الأنصاري فيه الكفارة وليس الأمر كذلك في حديث معاوية ابن الحكم، فإعلال أحدهما بالآخر خطأ محض وجناية علمية، ثُمّ إن حديث معاوية أصح إسناداً من حديث الأنصاري فإعلال حديث الأنصاري أولى من حديث معاوية -على فرض جواز ذلك[2]- ورحم الله الإمام الألباني حيث قال:

---

(١) هو معاوية بن الحكم انظر (ص ٨٩).

(٢) انظر «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (ص ٢٨٥).

وهذا حديث صحيح بلا ريب ولا يشك في ذلك إلا جاهل أو مغرض من ذوي الأهواء الذين كلما جاءهم نص عن رسول الله ﷺ يخالف ما هم عليه من الضلال حاولوا الخلاص منه بتاويله بل بتعطيله، فإن لم يمكنهم ذلك، حاولوا الطعن في ثبوته كهذا الحديث[1]. اهـ.

٥- ادَّعَى النفاة من جملة ما ادعوه أن سؤال النبي ﷺ للجارية: أين الله؟ هو سؤال عن المكانة وليس المكان وهذا هو موقف المعتزلة أيضاً من الحديث.

والجواب: إن المكانة لا يُسأل عنها بـ (أين) ولا يُجاب عنها أنها في السماء إلا إذا دخلت عليها (مِن) كقولك: (أين الثرى من الثريَّا) أو: أين أنت من فلان، وطرد هذا المعنى على حديث الجارية بسياقه المعروف تحريف للكلم عن مواضعه، إذ السياق يأباه بشدة، ولا يقبله بحال، وهذا يعلمه بل ويقطع به الصغار في الكتاتيب.

ثم إن قائل تلك المقالة المشؤومة يجعل فوقية الله على خلقه في كل النصوص الواردة في الكتاب والسنة على معنى فوقية القدر والمنزلة وأن الخالق أعلى منزلة من المخلوق، ولا شك أن هذا المعنى لو صُرِّح به في حق الله لكان قبيحاً إذ يستقيم ذلك المعنى بين المتقاربين في المنزلة والمكانة لتأكيد وتبيين المفارقة والمباينة، أما أن تُجعل كل النصوص المثبتة لعلو الله وفوقيته -سبحانه- تقرر أن الخالق أعلى مكانة، وأجل قدراً من المخلوق، فهذا الحصر ظاهر البطلان وهو مما تنفر منه العقول الصحيحة وتشمئز منه القلوب السليمة إذ ليس في ذلك تمجيد

(١) انظر «الصحيحة» (٧/ ١/ ٤٧٠-٤٧١).

ولا تعظيم للرب -سبحانه- حيث إن هذه المفارقة والمباينة بين الخالق والمخلوق من العلوم الضرورية والبديهية والتي يستقل العقل بإثباتها ومعرفتها من غير حاجة إلى أدلة وبراهين.

وبالجملة فإن النص الشرعي المعصوم منزه عن مثل هذا الحشد لمئات بل آلاف الأدلة والنصوص لتقرير أمر مقرر، وهو إثبات أن الخالق أعلى منزلة ومكانة من المخلوق[1].

ألا ترى أن السيف ينقص قدره   إذا قيل أن السيف أمضى من العصا

* ثم إن صرف معنَى الفوقية إلى فوقية القدر والمنزلة والقهر هو حمل للفظ على مجازه، وهذا خلاف الأصل، إذ الأصل هو الحقيقة، وحقيقة الفوقية علو ذات الشيء على غيره، والمجاز -إن قيل به- خلاف الأصل، فلا يُقبل إلا بدليل يخرجه عن حقيقته، كما في قوله -سبحانه- حِكايَةً عن فرعون: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَنَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡ وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف:١٢٧] فهذه الفوقية هي فوقية قهر وغلبة، لأنه قد عُلم أنهم جميعاً مستقرون على الأرض ولا يلزم مثل ذلك في قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٨] إذ قد عُلم بالضرورة أن الله -جلَّ وعلا- وعباده ليسوا مستوين في مكان واحد، حتى

(١) انظر «مختصر الصواعق» (٢/ ٥٦٢) و «الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٤٠٩) للراجحي.

تكون فوقية قهر وغلبة[١].

* ومن وجه آخر فإن الله -جلَّ وعلا- قد أثبت لنفسه الفوقية المطلقة، وهي تشمل فوقية الذات وفوقية القدر والقهر، فمن أثبت البعض ونفى البعض فقد جحد ما أثبته الله لنفسه[٢] والله المستعان.

وأختم الكلام على حديث الجارية بنقل طائفة من كلام أئمة العلم والسنة في تقرير معنى الحديث.

* يقول الحافظ ابن عبد البر كما في «التمهيد» (٢٢/ ٨٠)[٣]:

معاني هذا الحديث واضحة يُستغنى عن الكلام فيها وأما قوله أين الله فقالت في السماء فعلى هذا أهل الحق لقول الله -عز وجلَّ-: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [المُلك:١٦] ولقوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًاۚ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ وَٱلَّذِينَ يَمۡكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ وَمَكۡرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر:١٠] ولقوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[المعارج:٤] ومثل هذا في القرآن كثير. اهـ.

* ويقول في «الاستذكار» (٢٣/ ١٦٧): وأما قوله في هذا الحديث للجارية أين الله فعلى ذلك جماعة أهل السنة وهم أهل الحديث ورواته المتفقهون فيه

---

(١) «الهداية الربانية» (١/ ٤٠٩-٤١٠).

(٢) «الهداية الربانية» (١/ ٤١١).

(٣) وانظر (٧/ ١٢٨) منه.

وسائر نقلته كلهم يقول ما قال الله تعالى في كتابه.. ومخالفون ينسبونا في ذلك إلى التشبيه والله المستعان ومن قال بما نطق به القرآن فلا عيب عليه عند ذوي الألباب.

* ويقول الأمام الدارمي في كتابه «الرد على الجهمية» (ص ١٧٥): ونكفرهم أيضاً أنهم لا يدرون أين الله، ولا يصفونه بـ (أين)، والله قد وصف نفسه بـ(أين). فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٨]، ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [آل عمران:٥٥]، و﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ﴾[المُلك:١٦] ونحو هذا، فهذا كله وُصف بـ (أين).

ووصفه الرسول ﷺ بـ (أين)، فقال للأمة السوداء: «**أين الله؟**» فقالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «**اعتقها فإنها مؤمنة**».

والجهمية تكفر به، وهذا أيضاً من واضح كفرهم، والقرآن كله ينطق بالرد عليهم، وهم يعلمون ذلك أو بعضهم، ولكن يكابرون ويغالطون الضعفاء، وقد علموا أنه ليس من حجة أنقض لدعواهم من القرآن. اهـ

* ويقول القاضي أبو يعلى الحنبلي: اعلم أن الكلام في الخبر: أحدهما في

جواز السؤال عنه -سبحانه- (بأين هو)، وجواز الإخبار عنه بأنه في السماء[1].

* ويقول شيخ الإسلام في «مجموع فتاويه» (٤/ ٦٢): والجارية التي قال لها النبي ﷺ: أين الله؟ قالت: في السماء قال: أعتقها فإنها مؤمنة جارية أعجمية أرأيت من فقهها وأخبرها بما ذكرته، وإنما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله -تعالى- عليها وأقرها النبي ﷺ على ذلك وشهد لها بالإيمان.

فليتأمل العاقل ذلك يجده هادياً له على معرفة ربه والإقرار به كما ينبغي؛ لا ما أحدثه المتعمقون والمتشدقون ممن سوَّل لهم الشيطان وأملى لهم[2]. اهـ.

* ويقول الإمام أبو محمد المقدسي: .. ومن أجهل جهلاً وأسخف عقلاً وأضل سبيلاً ممن يقول: لا يجوز أن يُقال: أين الله؟ بعد تصريح صاحب الشريعة بقوله: أين الله[3].

قلت: قد يقدر الخصم على حشد شيء من كلام لبعض أهل العلم يخالف ما نقلناه، ولكن اعلمْ -وفَّقَكَ اللهُ للحقِّ- أن الاعتقاد الحق هو ما وافق الدليل، ودون ذلك فاضرب به عرض الحائط، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وقد نظمتُ في هذا المقام أبياتاً قلتُ فيها:

---

(١) «إبطال التأويلات» (١/ ٢٣٢)، وانظر «العلو» (١/ ٢٧٠) وقارن بـ «مختصر العلو» (ص ٨١).

(٢) كحال ذلك السَّخَّاف الذي قال -وبئسَ ما قال- عن سؤال النبيِّ ﷺ للجارية: «أين الله»- قال: (ذاك اللفظ المُستَشْنَع) كما في تخريبِه على دَفع «شُبهة التَّشبيه» (ص١٨٨).

(٣) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص ٨٩) للغزالي، بواسطة «إتحاف أهل الفضل والإنصاف» (ص ٨٠) للعلوان، وانظُر «نقض الدارمي عثمان بن سعيد» (١/ ٤٨٨).

قد خالفوا شرعاً حكيماً مُنزلاً بالعقل والتخبيط والهذيان
لم يُثبتوا نصّاً صحيحاً محكماً بل قولهم في غاية الكفران
أعني نُفاة الشرع من جهمية ما قولهم والإفك يفترقان
قالوا الحديث إشارة لمكانة من غير نطقان ولا لمكان
والكوثري قد ادّعى من إفكه ضعف الحديث وهديه ذا الشانِ
بالاضطراب أعله هذا الذي قد ساقه الإعراض للنكران
ما قال ذلك بالدليل وإنما من عقله بل شبهة الشيطان
جحد النصوص ولم يعظم حقها يا حسرة العميان خلف فلان
فاحفظ لنص الشرع حقّاً قدره عقل وشرع ليس يستويان
بالسنة العصماء كن مستمسكاً واحذر طريق الغي والخذلان
فيها الكرامة والسعادة كلها من غير تبخيس ولا خسران

* ومن أدلة السنة أيضاً ما صح من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الراحمون يرحم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء**»[1].

ورواه الدرامي في «الرد على الجهمية» (ص ٤٣) من حديث ابن مسعود

---

(١) رواه أبو داود (٣/ ٢١٢ الصحيح) والترمذي (٤/ ٢٨٥) واللفظ لهما وأحمد (٢/ ١٦٠) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٥٩) والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٤٠) وفي «الرد على المريسي» (١/ ٥١٢) واللالكائي (٢/ ٣٩٤- ٣٩٥) وغيرهم -رحم الله الجميع- وفيه أبو قابوس قال عنه الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٦٣) لا يُعرف، ولكن يشهد له ما بعدَه.

بلفظ: **«من لم يرحم من في الأرض لم يرحمه من في السماء»**[1].

وهذا صريح جدا في إثبات علو الرب -جلَّ وعلا- وقد قيل: إن المراد بـ(من في السماء) جبريل أو الملائكة[2].

وجوابنا: بأن هذه مغالطة، بل وتحريف للكلم عن مواضعه، وانتقال بالنص من معناه الظاهر المتبادر للذهن إلى معنىً آخر خفيٍّ لا يؤيده السِّياق، فالحديث مسوقٌ للحث على التراحم بين الناس، وبيان أن هذا التراحم هو مظنة رحمة الرب ولازمها، وعليه: فليس لحشر رحمة الملك -دعاؤه واستغفاره- وجهٌ قويٌّ معتبر في مثل هذا السياق، سيما وأن الراحم الذي في السماء جاء ذكره بصيغة (الإفراد) وهذا في مثل هذه الموارد أليق في حق الرب -سبحانه- منه في حق الملك.

قالوا: قد رُوي الحديث بلفظ: «الراحمون يرحمهم الله، ارحموا أهل الأرض

---

(١) رواهُ الطبراني ي «الكبير» (٢/ ٣٥٥)، وفي سنده أبي إسحق السبيعي وهو مدلس ولكن يشهد له ما في الباب عن جرير بن عبد الله، وقد عزى الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٨٧) حديث ابن مسعود إلى مسند أبي يعلى وإلى الطبراني في الثلاثة وقال: رجال أبي يعلى رجال الصحيح إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه فهو مرسل، ويشهد له أيضاً حديث عبد الله بن عمرو السابق وكذا حديث أبي هريرة عند البخاري برقم (٥٩٩٧) وحديث جرير عند البخاري برقم (٧٣٧٦) فالحديث بمجموع شواهده ويرقى لدرجة الاحتجاج، وقد سكتَ عنهُ الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٥٤١) مُقَوِّياً إيَّاه، وهو في «الصحيحة» برقم (٩٢٥).

(٢) «تحفة الأحوذي» (٥/ ٣٤٠).

يرحمكم أهل السماء»(١) فهذا يدل على أنهم الملائكة.

قلنا: حتى وإن سلمنا لكم -جدلاً- بهذا واعتبرناه صارفاً لجيوش الأدلّة المثبتة لعلو الله، فإن الملائكة في السماء عند ربهم، قال -جلَّ وعلا-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف:٢٠٦] فأنّى وجّهتم قولكم، أو توجهتم به، عاد عليكم بالنقض والرد(٢).

٣- ومن أدلة السنة أيضاً على علو الرب -سبحانه- فوق خلقه ما رواه البخاري (٨/ ٨٤ فتح) برقم (٤٣٥١) ومسلم (٧/ ١٦٣ نووي) برقم (٢٤٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة قسمة الذهب التي بعث بها علي بن أبي طالب من اليمن، وفيها قول النبي ﷺ: «..**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً**».

ومن المعلوم عند جميع العقلاء أن (في) هنا ليست للظرفية حتى يقال إنه -سبحانه- يشبه المتحيز(٣) ليتوصل مِن خلاله إلى نفي العُلُو، كما ادعاه جمهور النفاة.

---

(١) كما في «المستدرك» (٤/ ١٥٩) و«مسند» أحمد (٢/ ١٦٠).

قال الذهبي في التلخيص: صحيح، وصححه لغيره شعيب الأرنؤوط كما في «تعليقه على المسند» (١١/ ٣٣).

(٢) انظر «إثبات علو الله» (٢/ ٢٢٢) لأسامة القصاص -رحمه الله-.

(٣) المتحيز في اللغة: اسم لما يتحيز إلى غيره، يقال: هذا لا بد أن يحيط به حيز وجودي، ولا بد أن ينتقل من حيز إلى حيز، قال -جلّ وعلا-: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[الأنفال:١٦] ومعلوم أن الخالق=

يقول أبو بكر الضبعي: العرب تضع (في) موضع (على) كقوله: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة:٢] وقوله: ﴿قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه:٧١] وقوله: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [المُلك:١٦] أي: على العرش فوق السماء كما صحت بذلك الأخبار(١).

=-سبحانه- لا يحيط به شيء من مخلوقاته، فلا يكون متحيزاً بهذا المعنى اللغوي.

وأما أهل الكلام فاصطلاحهم في المتحيز أعم من هذا، فيجعلون كل جسم متحيزا، والجسم عندهم كل ما يشار إليه، فتكون السماوات والأرض وما بينهما متحيزاً، وإن لم يسم كذلك في اللغة، والحيز تارة يريدون به معنىً موجوداً وتارةً يريدون به معنىً معدوماً، فمن تكلم باصطلاحهم وقال: إن الله متحيز بمعنى أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطئ، فهو -سبحانه- بائن من خلقه وإذا كان بائناً -سبحانه- عن المخلوق امتنع أن يكون متحيزاً لهذا الاعتبار.

وإن أراد بالحيز معنىً عدمياً فالأمر العدمي لا شيء، فهو سبحانه بائن من خلقه فإذا سمي العدم الذي فوق العالم حيزاً وقيل: يمتنع أن يكون فوق العالم لألى يكون متحيزاً فهذا معنى باطل، لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه بل العالم العلوي والسفلي بالنسبة للخالق -سبحانه- في غاية الصغر.

انظر «منهاج السنة» (٢/ ٥٥٥) و «الفتاوى» (١٧/ ٣٤٧) و «الكليات» (ص ٣١٦) للكفوي و «التعريفات» (ص ٦٨) للجرجاني، و «المعجم الوسيط» (١/ ٢٠٦) و «التحفة المهدية» (١/ ١٤١).

(١) انظر «الاعتقاد» (ص ٩٠) للبيهقي و «فتح الباري» (١٣/ ٥١٣) و «موسوعة أهل السنة» (١/ ٦٧٤) للدمشقية.

وهذا أحد القولين في مسألة تناوب الحروف، وهو أن الحروف تتناوب من غير إفادة معنىً زائد، والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من إفادة الحرف التضمين، وهو الأنسب والأليق للبلاغة القرآنية، فقوله -سبحانه-: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾[الملك:١٦] فيه تحقيق لعلوه، وهذا العلو مُضَمَّنٌ معنى الملازمة التامة للذات.

ومن باب آخر فإن قوله (في السماء) ليست هي نفس السماء المعروفة التي نراها بأبصارنا، وإنما هي اسم جنسٍ للعالي الذي لا يخص شيئاً وهي على معنى العلو المطلق دون السفل(١).

يقول شيخ الإسلام كما في «الفتاوى» (٥/ ١٠٦): ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به أو تحويه فهو كاذب إن نقله عن غيره، وهو ضال إن اعتقده في ربه، وما سمعنا أحداً يقول: يُفهم هذا من اللفظ، ولا رأينا أحداً نقله عن واحد، ولو سُئل سائر المسلمين هل تفهمون من قول الله ورسوله «أن الله في السماء» أنها تحويه لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا(٢). اهـ

٤- ومن أدلة السنة أيضاً ما رواه «البخاري» (١٣/ ٤٩٤فتح) و«الترمذي» (٥/ ٣٣١) وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه أن زينب بنت جحش رضي الله عنها كانت

---

(١) انظر «مقدِّمة في أصول التفسير» (ص٤٣) -لشيخ الإسلام-، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٥٨) -للشيخ ابن عثيمين- رحمه الله-.

(٢) وانظر «تنبيه الخلف الحاضر» (ص١٠٢) للعلامة بداه الشنقيطي.

تفخر على أزواج النبي ﷺ تقول: زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سماوات.

وفي «البخاري» -أيضاً- عنها رضي الله عنها (١٣/ ٤٩٤): إن الله أنكحني في السماء.. وروى ابن جرير في «تفسيره» من طريق الشعبي -مرسلاً[١]- قالت: .. وإني أنكحنيك الله من السماء وإن السفير لجبرائيل[٢].

٥- وروى «البخاري» (١١/ ٢٥٠ فتح) برقم (٦٤٠٨) و«مسلم» (١٧/ ١٧ نووي) برقم (٦٧٨٠) -واللفظ له- من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن لله تبارك وتعالى ملائكة سيارة فُضُلاً[٣] يبتغون مجالس الذكر فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر قعدوا معهم، وحفَّ بعضهم بعضاً بأجنحتهم، حتى يملؤوا ما بينهم وبين السماء الدنيا فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء قال: فيسألهم الله وهو أعلم بهم من أين جئتم؟ فيقولون: جئنا من عند عباد لك في الأرض يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك..».



(١) وما سبق يشهد له.

(٢) «تفسير ابن جرير» (٢٢/ ٢٠).

(٣) أي: زائدون عن الملائكة الحفظة الموكلون بحفظ أعمال العباد، انظر «شرح النووي» (١٧/ ١٧) و«النهاية» (٣/ ٤٠٨) لابن الأثير.

دليل الإجماع
إجماع الناس على إثبات العلو الذاتي لله جلَّ وعلا

وهذا إجماع يقيني معتبر، منقول في أكثر مصنفات اهل السنة في أبواب العقائد، وقلما يذكر أحد من اهل العلم من أهل السنة هذه المسألة إلا وينقل الإجماع عليها.

يقول الإمام أبو عثمان الصابوني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ويعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله فوق سبع سماواته على عرشه كما نطق به كتابه.. وعلماء الأمة وأعيان سلف الأمة لم يختلفوا أن الله تعالى على عرشه وعرشه فوق سماواته[1].

ويقول الإمام الدارمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سماواته[2]. اهـ

ويقول أبو عمر الطلمنكي: أجمع المسلمون من أهل السنة أن الله استوى على العرش بذاته، وأنه استوى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز، وأن الله

---

(١) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص١٠٩) وانظر «القاعدة المراكشية» (ص ٧٨) -العجمي-.

(٢) «نقض الدارمي عثمان بن سعيد» (١/ ٢٢٨) وانظر «سير إعلام النبلاء» (١٣/ ٥٢٣).

تعالى في السماء وعلمه في كل مكان[(١)].

ويقول الإمام الأوزاعي: كنا والتابعون متوافرون نقول أن الله تعالى على عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته[(٢)].

ويقول الحافظ البوشنجي: هذا ما رأينا عليه أهل الأمصار، وما دلت عليه مذاهبهم فيه، وإيضاح مناهج العلماء، وصفة السنة وأهلها، أن الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وعلمه وسلطانه وقدرته في كل مكان[(٣)].

ويقول الإمام أبو الحسن الأشعري:.. وأجمعوا أنه ﷻ فوق سماواته على عرشه دون أرضه[(٤)].

بل قد أجمع أهل الأديان والملل من العرب والعجم على ان الله تعالى فوق عرشه.

يقول سعيد بن عامر الضبعي -إمام أهل البصرة-: وقد أجمع أهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش وقالوا هم ليس على العرش شيء[(٥)].

---

(١) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ١٤٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» برقم (٨٦٥) وأورده الذهبي بإسناده -مُكاتَبةً- في «السير» (٧/ ١٢٠) وذكره في «العلو» بإسناد أبي عبد الله الحاكم وجود إسناده الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٧).

(٣) «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٢١٣).

(٤) «أصول أهل السنة والجماعة» (ص٧١) وانظر «الإبانة» (ص١١٥).

(٥) ذكره البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص١١) وابن القيم في «الاجتماع» (ص٢١٥)=

ويقول شيخ الإسلام (٥/ ٤٠٦): وفي الإنجيل أن المسيح عليه السلام قال للحواريين: «إن أنتم غفرتم للناس فإن أباكم[1] الذي في السماء يغفر لكم.. وأبوكم الذي في السماء هو الذي يرزقكم[2]. اهـ

ويقول ابن قتيبة: والأمم كلها عربها وعجمها تقول أن الله تعالى في السماء ما تركت على فطرها ولم تنقل عن ذلك بالتعليم[3].

ويقول شيخ الإسلام (٥/ ٣٢٠): ولأنك لا تسأل أحداً من الناس عنه -أي: العلو- عربياً ولا عجمياً ولا مؤمناً ولا كافراً فتقول: أين ربك؟ إلا قال في السماء إن أفصح أو أومأ بيده أو أشار بطرفه إن كان لا يُفصح، ولا رأينا أحداً إذا دعا إلا رافعاً يده إلى السماء ولا وجدنا أحداً غير الجهمية يُسأل عن ربه فيقول في كل مكان كما يقولون، وهم يدعون أنهم أفضل الناس كلهم، فتاهت العقول، وسقطت الأخبار واهتدى جهمٌ ورجلان معه نعوذ بالله من مضلات الفتن. اهـ

ويقول أيضاً -رحمه الله- كما في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢١٥) ناقلاً كلام الموفق ابن قدامة:

=وانظر «الفتاوى» (٥/ ١٣٨). ومِن نكد الزَّمان وغربته أن يخرج عليك النُّفاة قائلين: إنّ إثبات العلو والصفات مأخوذ من عقائد اليهود والنصارى!! ضاربين بنصوص الوحيين عرض الحائط، فنعوذ بالله من الخذلان، ونسأله سبحانه الثبات على السنة والموافاة على الإيمان.

(١) انظر «الدين الخالص» (١/ ٦١) لصديق حسن خان و «مختصر العلو» (ص ٢١٦).

(٢) وانظر «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٧٣) لابن قتيبة.

(٣) «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٧٢).

وقال الإمام الزاهد العلامة الشيخ أبو محمد المقدسي: فإن الله وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك رسوله محمد خاتم الأنبياء، وأجمع على ذلك العلماء من الصحابة الأتقياء والأئمة من الفقهاء، وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين، وجمع الله عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروزاً في طباع الخلق أجمعين، فتراهم عند نزول الكرب بهم يلحظون السماء بأعينهم، ويرفعون نحوها للدعاء أيديهم، وينتظرون مجيء الفرج من ربهم وينطقون بذلك بألسنتهم، لا يُنكر ذلك إلا مبتدع غالٍ في بدعته أو مفتون بتقليده واتباعه على ضلالته. اهـ

قلت: وفيما سبق من تقريرا ت بديعات، وإجماعات محكمات كفاية وهداية لكل مؤمن صادق، والله الهادي.



العلم بإثبات العلو ضروريٌّ فطريٌّ

وهو تلك الحاجة التي يجدها كل إنسان في نفسه، فإذا أراد شيئاً أو دعا بشيء وجد نفسه طالباً لجهة العلو.

وإذ أنسَى فلا أنسى ذلك الدكتور الجامعي -الأشعري- حينما كان يتكلم عن تعظيم الله ومحبته في محاضرة له، وكان يشير بإصبه إلى السماء في موقف يظهر فيه سلطان الفطرة، وتندحر فيه فلول البدعة والشبهة، لكنه سرعان ما أنزل يده حينما تذكر نفسه، فقلت في نفسي: سبحان الله !! كيف ينكر العاقل يقينية الفطرة متنكراً لها ويُحكّم في ذات الوقت ظنية الشبهة، والعقليات الفاسدة المزعومة !!

ثم إن دليل الفطرة هذا أقوى من دليل العقل عند من أنصف لاستناده إلى فطرة الله التي فطر الناس عليها، فلا يستطيع أحد تبديلها أو إنكارها إلا أن تنقل عن ذلك بالتعليم، «وذلك أن الله ﷻ قد فطر عباده على أن يتوجهوا في دعائهم إلى جهة الفوق رافعي أكفهم رانين بأبصارهم، فكل من نابه من العباد أمر أو مسه ضر فإنه يُرى متوجهاً بفطرته إلى جهة العلو وحدها دون الأمام أو الخلف أو اليمين أو الشمال، ولو رجع المعطلة إلى أنفسهم لوجدوا هذا المعنى مركوزاً في فطرهم كحال صاحبنا الدكتور، ولكنهم يكابرون ويحاولون إثارة الشبهات حول ما هو معلوم بالنقل والعقل والفطرة، فنهاية شبهاتهم هي إثارة

الشكوك في وجه الإيمان، وهيهات هيهات أن يُعارَض الامر الثابت اليقيني بالشبهات الزائفة، فإنها سرعان ما تضمحل وتزول ويبقى الحق ثابتاً، فشتان بين وهم أو صى به كل معطل من خلفه، وبين أمر فطر الله العباد عليه، وما هما في ميزان العدل سواء»[١] -لو يعقلون-.

ورحم الله ابن القيم، حيث قال في «النونية» (١/ ٢٠١ هراس):

وعلوه فوق الخليقة كلها	فطرت عليه الخلق والثقلان
لا يستطيع معطل تبديلها	أبداً وذلك سنة الرحمن
كل إذا ما نابه أمر يرى	متوجهاً بضرورة الإنسان
نحو العلو فليس يطلب خلفه	وأمامه أو جانب الإنسان
ونهاية الشبهات تشكيك	وتخميش وتغبير على الإيمان
لا يستطيع تعارض المعلوم والـ	معقول عند بدائه الإنسان
فمن المحال القدح في المعلوم	بالشبهات هذا بين البطلان
وإذا البدائة قابلتها هذه	الشبهات لم تحتج إلى بطلان
شتان بين مقالة أوصى بها	بعض لبعض أول للثاني
ومقالة فطر الإله عباده	حقاً عليها ما هما عدلان

ومما يحسن إيراده في هذا المقام تلك القصة المشهورة التي جرت بين أبي جعفر الهمذاني والأستاذ أبي المعالي الجويني -إمام الحرمين-.

(١) «شرح القصيدة النونية» (١/ ٢٠١-٢٠٢) لهراس.

يقول شيخ الإسلام كما في «الفتاوى» (٤/ ٦١):

ومن هذا الباب ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي في حكايته المعروفة أن الشيخ أبا جعفر الهمذاني حضر مرة والأستاذ أبو المعالي يذكر على المنبر: «كان الله ولا عرش» ونفى الاستواء -على ما عرف من قوله وإن كان في آخر عمره رجع عن هذه العقيدة ومات على دين أمه وعجائز نيسابور- قال: فقال الشيخ أبو جعفر «يا أستاذ دعنا من ذكر العرش -يعني لأن ذلك إنما جاء في السمع- أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارق قط «يا الله» إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟»، فصرخ أبو المعالي ووضع يده على رأسه وقال: «حيرني الهمذاني». أو كما قال ونزل.

فهذا الشيخ تكلم بلسان جميع بني آدم فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة بخلاف الإقرار بعلو الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء فإن هذا أمر فطري ضروري نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله تعالى فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا. اهـ

ولأجل هذا وغيره فقد كان السلف مطبقين على تكفيرِ من أنكر علو الله -تعالى- على خلقه[1].

---

(١)«درء التعارض» (٧/ ٢٧) و «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٣٣) وهذا التكفير هو تكفيرٌ للنوع لا للعين، إلا أن تقوم الحجة الرسالية.

* يقول عبد الملك الميموني: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عمن قال: إن الله تعالى ليس على العرش، فقال: كلامهم يدور على الكفر(١).

* ويقول الإمام الدارمي: ونكفرهم أيضاً لأنهم لا يدرون أين الله ولا يصفونه بأين، والله قد وصف نفسه بـ (أين) فقال: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥](٢).

* ويقول أبو بكر بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة: من لم يقر بأن الله على عرشه استوى فوق سبع سماواته بائن من خلقه فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عنقه وألقي على مزبلة، لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة وأهل الذمة(٣).



(١) وهذا القول ثابت النسبة عن الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-، انظر «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة» (١/ ٣١٨).

(٢) «الرد على الجهمية» (ص ١٧٥).

(٣) أثر صحيح، وقد سبق، انظر (ص٨).

الدليل العقلي

وعلو الرب -سبحانه- فوق خلقه يثبته العقل الصريح الموافق للنقل الصحيح، وهذا الدليل العقلي يعرف بدليل السبر والتقسيم[1]، وصورته:

أن الله -جلَّ وعلا- كان ولا شيء قبله، ثم إنه -سبحانه- خلق الخلق، فإما أن يكون خلقهم داخل ذاته، أو خلقهم خارج ذاته، أو خلقهم لا داخلها ولا خارجها، فهي قسمة ثلاثية.

* **أما الأول** فباطل باتفاق، حيث يلزم منه أن يكون الرب -سبحانه- محلًّا للخسائس والقاذورات، وهذا قول حلولية الجهمية، وهو كفر باتفاق العقلاء.

* **وأما الثالث**، فهو -أيضاً- ممتنع عقلاً، حيث يلزم منه نفي وجوده -تعالى- فهو وصف له بارتفاع النقيضين، وتشبيه له بالعدم.

* **فتعيّن الثاني**، وهو كونه خلقهم خارج ذاته الكريمة فلزمت المباينة، ويلزم حينئذٍ أن يكون عالياً على خلقه، مستوياً على عرشه[2]، فلن تخرج القضية إذن عن صور ثلاث:

---

(١) وطريقة السبر والتقسيم عند المناطقة وأهل الأصول هي: أن يحصر المستدل الأقسام التي يتصورها العقل ثم يبطلها واحدً بعد آخر، ويبقى ما قام عليه الدليل، والنظر الصحيح، انظر «الهداية الربانية» (١/ ٤١١).

(٢) «الهداية الربانية» (١/ ٤١٢).

أولاً: أن يكون -سبحانه- أسفل خلقه، وهذا باطل كما لا يخفى.

ثانياً: أن يكون مساوياً ومحاذياً لهم، وهذا باطل أيضاً كالذي قبله.

ثالثاً: أن يكون -سبحانه- فوق خلقه عالياً عليهم، وهذا هو الصحيح المؤيد بالدلائل والبراهين وهو اللائق بكمال ذاته وصفاته -سبحانه-.

والمقصود هنا أن جماهير الخلائق من مثبتة علو الله على خلقه ومن نفاة ذلك على اختلاف أصنافهم يقولون بإثبات هذا التقسيم والحصر، وهو أن الشيء إما أن يكون مبايناً لغيره وإما أن يكون مُحايِثاً مداخلاً، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر ويقولون: إن هذا معلوم بالضرورة[1].



(١) «الفتاوى» (٥/ ٢٧٦).



الفصل الثالث
أبرز شبه المخالفين والجواب عنها

مدخل:

مقالات الطوائف والفرق التي ضلت في هذا الباب ثلاثٌ:

الطائفة الأولى: حلولية الجهمية، وهم القائلون بالحلول والإلحاد، وأن الله -جلَّ وعلا- في كل مكان بذاته، وهذا المذهب معلوم بطلانه بالاضطرار، من دين المسلمين.

الطائفة الثانية: وهم معطلة الجهمية والماتوريدية، ومتأخرو الأشاعرة[١] الذين يقولون أن الله -تعالى- لا في مكان، فليس هو داخل العالم ولا خارجه ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه ولا فوقه ولا أسفل منه، فينفون عنه الوصفين المتقابلين[٢]، وهو رَفعٌ للنَّقيضَين ممتنع ببداهة العقول.

---

(١) وقد اقتصَرْتُ في رسالتِي هذه على شُبهِهِم دُون باقي الطوائف وذلك بسبب شُهرتِها وانتشارِها.

(٢) وهذا الاعتقاد الفاسد المتناقض إنما ورثه أصحابه عن مناطقة اليونان وفلاسفتهم، حيث أرادوا تطبيق تلك المنطقيات الفاسدة على النصوص الشرعية، فإذا قيل لهم بأن هذا الذي اعتقدتموه في ربكم ممتنع في ضرورة العقل، قالوا: إنما يمتنع ذلك إذا كان الله قابلاً لها، فالدخول والخروج والفوق والتحت إنما هو للمتحيزات، والله منزه عن التحيز فانتفى قبوله لها.

والجواب: وحيثُ سَبَقَ بيانُ معنَى المتحيِّز، فنقول: =

الطائفة الثالثة: وهم طوائف مِن أهل الكلام والتصوُّف، وهؤلاء يقولون أن الله تعالى بذاته فوق العرش وفي الوقت نفسه في كل مكان.

فالقول الأول من هذه الأقوال الثلاثة هو الغالب على عباد الجهمية، وأما القول الثاني فهو الغالب على نُظّارهم ومتكلميهم، وأهل البحث والقياس منهم، والسبب في أن القول الأول هو قول عُبادهم والثاني هو قول متكلميهم ذلك أنهم -أي: متكلموهم ونُظّارهم- في حال بحثهم ونظرهم وقياسهم يقولون بسلب الوصفين المتقابلين، فيقولون: ليس هو داخل العالم ولا خارجه وأما في حال التعبد والتأله فيقولون -أي عُبادهم- أنه في كل مكان، ولا يخلو منه شيء، ومنشأ ذلك أن العبادة والقصد والتوجه والدعاء فيه طلب موجود

= **أولاً**: إن امتناع هذين النقيضين عام لا يستثنى منه موجود، فالتفريق بين المتحيز وغيره باطل.

ثانياً: إن التحيز المذكور يراد به: إما أن المتحيزات تحيط به، فهذا هو الداخل في العالم، وإما أنه منحازٌ أي: مباينٌ للعالم فهذا هو الخارج، وهو الذي يوصف الله به.

ثالثاً: فالتحيز يراد به ما هو داخل العالم وما هو خارج العالم فهم يقولون ليس بمتحيز ويحملونه على المعنيين، وهو لا داخل العالم ولا خارجه، فكان معنى التحيز عندهم هو عين قولهم: لا داخل العالم ولا خارجه، وإنما غيروا العبارة ليموهوا كل من لا يفهم حقيقة قولهم، وهو معلوم بضرورة العقل، فالحاصل أن قولهم: لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباين له ولا مداخل له، خلاف المعلوم بالضرورة، فإن العقل لا يثبت شيئين موجودين إلا أن يكون أحدهما مبايناً للآخر أو داخلاً فيه، أما إثبات موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه ولا يكون داخل العالم ولا خارجه، فهذا مما يُعلم ببداهة العقل استحالته.

انظر: «الفتاوى» (٥/ ٢٨٥ وما بعدها)، و«التحفة المهدية» (١/ ١٢٥).

مقصود مرغوب، لأجل هـذا يثبتـون موجـوداً في كـل مكـان، وهـذا بخـلاف البحث والكلام والنظر فإنه يتعلق بالموجود والمعدوم، فإن لم يكن القلب في تألهٍ وعبادة تسهل عليه النفي والسلب[1].

وأمـا الطائفـة الثالثـة فـأرادت أن تجمـع بـين الـوحي والفلـسفة فـضلت وأضلت.

وهؤلاء جميعاً معترفون أن مُستندهم ليس خبر الأنبياء وأقوال الـسلف بـل يقولون معنا البراهين العقلية، فقبح الله تلك البراهـين المزعومـة، والمعقـولات الفاسدة الموهومةالتي يُعارض بها كلام الله ورسوله.

يقول شيخ الإسلام كما في «الفتاوي» (١٦/ ١١٠)

والنفاة للعلو ونحوه من الصفات معترفون أنه ليس مستندهم خبر الأنبيـاء لا الكتاب ولا السنة ولا أقوال السلف، ولا مستندهم فطرة العقل وضرورتـه، ولكن يقولون: معنى النظر العقلي وأما أهل السنة المثبتون للعلـو فيقولـون: إن ذلك ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، مع فطرة العباد عليهـا، وضرورة العقـل ومع نظر العقل واستدلاله. اهـ

قلت: ففي الشريعة، الكفاية والهداية لو يعلمون.

قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[الأنعام:١٠٦].

(١) انظر «الفتاوى» (٥/ ٢٧٢).

وقال -سبحانه-: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[الأحزاب:٢].

وقال -جلَّ شأنه-: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾[الزُّمَر:٥٥].

فيا معشر العقلاء، أفيكون نظر العقل أهدى من شريعة الله -جلَّ وعلا- سبحانك!! ما يكونُ ولن يكون.



شُبَه النفاة، والجواب عنها

الشُّبَه العقلية:

○ **الشُّبهة الأولى:**

زعم نفاة العلو -ونفاة الصفات عموماً- أن إثبات العُلُوّ يلزم منه أن يكون الله -سبحانه- في جهة أو في مكان أو أنه جسم متحيز متركبٌ من أجزاء وأبعاض.

والجوابُ -مُجملاً- مِن وجهَين:

أَوَّلاً: وجوب العلم باختصاص الرَّبّ -سُبحانه- بالكمالات من الصِّفات مع وجوب إدراك المايزة والمفارقة بين الخالق والمخلوق.

ثانياً: قد سَبَقَ فيما سبقَ مِن تقريراتٍ: أنَّ الذي أوقعَ النُّفاة في مِثل هذه العقائد والانحرافات هو إنزالهم معاني المصطلحات الفلسفية على الألفاظ الشرعية، وهو باب ضلال عريض -كما سبق-، وعليه: فإن مِثل هذه اللوازم الفاسدة لا تقوم على ساقٍ أبداً، بل هي لوازمُ منقوضةٌ مهدودة لم تقُم إلّا في عقول أصحابها ومدعيها من أتباع الفلاسفة وأحفاد المناطقة.

ثم إنّ المذهب الصواب والطريقة المرضية التي سار عليها المحققون من العلماء قديماً وحديثاً هي الاستفصال عن معاني تلك الألفاظ المجملة التي لم ترد في الكتاب والسنة نفياً أو إثباتاً فإن فُسرت بمعانٍ توافق ما جاء في الكتاب

والسنة قُبلت معانيها وأوقفت ألفاظها، وإن فُسرت بما يخالف أو يناقض الكتاب والسنة رُد لفظها ومعناها.

يقول شيخ الإسلام (٢/ ٥٥٤) من «منهاج السنة»:

فالواجب أن ينظر في هذا الباب فما أثبته الله ورسوله أثبتناه وما نفاه الله ورسوله نفيناه والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني وننفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني وأما الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين مثل لفظ الجسم والجوهر والمتحيز والجهة ونحو ذلك فلا تطلق نفياً ولا إثباتاً حتى ينظر في مقصود قائلها فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنى صحيحاً موافقاً لما أخبر به الرسول صوب المعنى الذي قصده بلفظه ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص لا يعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد بها والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها وأما إن أريد بها معنى باطل نُفِي ذلك المعنى، وإن جمع بين حق وباطل أثبت الحق وأبطل الباطل.. اهـ

إذا تقرر ذلك، فإن تلك المصطلحات -الجهة والتحيز والتركيب- هي ألفاظ حادثة، أدخلها المتكلمون ليلبسوا على الناس دينهم، مُعبرين بتلك الألفاظ المجملة المنفرة.

ومن المسالك المعروفة عند أهل الأهواء والبدع أنهم يسمون الأشياء بغير اسمها الشرعي تنفيراً للناس عنها، -فمثلاً- نُفاة الصفات الاختيارية، وهي

التي يفعلها الرب بمشيئته وإرادته، يطلقون على صفات الأفعال ما يسمونه بـ (حلول الحوادث) فإذا سمع العامي مثل هذه الألفاظ ظنها عقيدة سوء أو قولاً مستنكراً، وكذلك الأمر في صفة العلو، فإذا قام السُني مثبتاً لله صفة العلو، قال النفاة: معاذ الله!! يثبتون لله الجهة والجسمية، أو قام السني مثبتاً لله صفة الوجه واليد والساق وسائر صفات الذات مما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله قالوا: معاذ الله أنتم مجسمة وحشوية، إلى آخر تلك التهويلات والتحريفات، والتي يعلم كل عاقل براءة أهل السنة والحديث من تلك المعاني الفاسدة واللوازم الباطلة، لذلك كان تحرير المصطلحات والتحقيق في معانيها هو الواجب في هذا المقام، وعليه -وهو الجواب المفصَّل-:

فإن من أراد بلفظ الجهة والمكان أمراً عدمياً وهو العلو المطلق أي: ما فوق العالم المخلوق، فالله -جلَّ وعلا- فوق العالم على عرشه بهذا المعنى حيث جاءت بذلك الأخبار وتواترت في إثباته الآثار، وصُنفت فيه المصنفات والأسفار وهذا المعنى للجهة والمكان حقٌّ، وهو مراد من أطلقه من أهل السنة كالإمام الدارمي وغيره -رحم الله الجميع-[1].

---

(١) يقول ابن رشد -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «مناهج الأدلة» (ص ١٧٦):.. القول بالجهة: وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة في أول الأمر يثبتونها لله -سبحانه وتعالى- حتى نفتها المعتزلة ثم تبعتهم على نفيها متأخروا الأشاعرة... وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة.

ويقول الإمام القرطبي -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «تفسيره» (٧/ ٢١٩-٢٢٠): وقد كان السلف الأول لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا بإثباتها كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم يُنكر أحدٌ من السلف أنه استوى على عرشه حقيقةً وإنما جهلوا كيفية الاستواء. =

وأما من أراد بالجهة والمكان ما يتبادر لأذهان جماهير الناس عند الإطلاق، فالله -جلَّ وعلا- منزه عن الجهة والمكان بهذا المعنى والذي مؤداه أن يكون الله حالاً في خلقه، وأن خلقه محيطون به.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- كما في «الفتاوى» (٣/ ٤١-٤٢): فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السماوات وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه كما في إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك وقد عُلم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق والخالق مباين للمخلوق -سبحانه وتعالى- ليس في مخلوقاته شيء من ذاته؛ ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. فيقال لمن نفَى الجهة:

أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلاً في المخلوقات.

أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟

فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات وكذلك يُقال لمن قال الله في مكان:

أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟

أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟

= مع التَّنبيه على أنَّ مذهب القرطبي في هذه المسألة يحتاج إلى تحرير فقد فسَّرَ -رحمه الله- العُلُوّ في مواضع أخرى بعلوّ القدر والمكانة. انظُر «التَّذكرة» (١/ ١٤١).

فإذا أردت الاول فهو حق وإذا أردت الثاني فهو باطل..اهـ[1]

وما قيل جواباً على اعتراض المعطلة بالجهة والمكان، يقال كذلك على اعتراضهم بالتجسيم والتركيب والتحيز.

وجوابنا هنا هو من جنس جوابنا السابق، وهذا الباب لا يحتاج إلى كثير كلام في تقريره وتأصيله، حيث إن الكلام فيه مُقرر، وعامة مصنفات أئمتنا وعلمائنا لا تخلو من ذكره وبيانه، ولكن نذكر طرفاً من كلام شيخ الإسلام في هذه المسألة وذلك لفائدتين:

الأولى: بيان أن منهج السلف هو منهج تأصيلي نقدي يقوم على تقديم النصوص، واحترام العقل، وإعماله فيما خُلق له، ولكن ضمن حدوده ومجاله.

الثانية: رد الباطل والافتراء عن شيخ الإسلام، والذي ينسبه إليه أعداؤه وخصومه، من القول بالجسمية والتركيب والجهة والمكان ونحوها، ورحم الله شيخ الإسلام كم أعيا وأتعب كل مبطلٍ، بحسن تأصيله وتقريره حتى صار الكذب والتدليس صفةً لازمة لكل من ينقل عنه وينسب إليه -رَحِمَهُ اللَّهُ- خلاف ما عليه أئمة السنة والحديث.

والحاصل أن نسبة القول إلى أهل السنة أنهم يقولون -بإطلاق- بأن الله جسم أو أن لازم قولهم أنه متركب من أجزاء وأبعاض وأنه متحيز، أقول: هي نسبة باطلة، وافتراء صريح، ودونك البيان:

---

(١) وانظر «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٥٥٨).

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما في «منهاج السنة» (٢/ ١٣٤): لفظ الجسم فيه إجمال، قد يُراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجُمعت أو ما يقبل التفريق والانفصال... والله تعالى منزه عن ذلك كله عن أن يكون متفرقاً فاجتمع أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضاً وانفصاله عنه أو غير ذلك من التركيب الممتنع عليه.

وقد يُراد بالجسم ما يُشار إليه أو ما يُرى أو ما تقوم به الصفات والله تعالى يُرى في الآخرة وتقوم به الصفات ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله ليس بجسم هذا المعنى قيل له: هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول وأنت لم تقم دليلاً على نفيه، وأما اللفظ فبدعة نفياً وإثباتاً فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله -تعالى- لا نفياً ولا إثباتاً..

ويقول -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- (٢/ ٢١١):

إذا قال القائل إن الباري تعالى جسم قيل له: أتريد أنه مركب[1] من الاجزاء

---

(١) ولفظ التركيب له معانٍ: **أحدهما**: التركيب من متباينين فأكثر ويسمى تركيب مزج كتركيب الحيوان من الطبائع والأعضاء وهذا المعنى منفي عن الله بالاتفاق، ولا يلزم من علوه -سبحانه- أو اتصافه بصفات الكمال أن يكون مركباً بهذا المعنى.

الثاني: تركيب الجوار، كمصراعي الباب، ولا يلزم من ثبوت صفاته سبحانه ثبوت هذا المعنى مِن التَّركيب. =

كالذي كان متفرقاً فركب أو أنه يقبل التفريق سواء قيل اجتمع بنفسه أو جمعه غيره أو أنه من جنس شيء من المخلوقات أو أنه مركب من المادة والصورة أو من الجواهر المنفردة فإن قيل هذا قيل: هذا باطل، وإن قال: أريد به أنه موجود أو قائم بنفسه كما يذكر عن هشام ومحمد بن كرام وغيرهما ممن أطلق هذا اللفظ أو أنه موصوف بالصفات أو أنه يُرى في الآخرة أو أنه يمكن رؤيته أو أنه مباين للعالم فوقه ونحو هذه المعاني الثابتة بالشرع والعقل قيل له: هذه معانٍ صحيحة ولكن إطلاق هذا اللفظ على هذا بدعة في الشرع مخالف للغة فاللفظ اذا احتمل المعنى الحق والباطل لم يطلق بل يجب أن يكون اللفظ مثبتاً للحق نافياً للباطل[1].

وإذا قال: ليس بجسم قيل: أتريد بذلك أنه لم يركبه غيره ولم يكن أجزاء متفرقة فركب أو أنه لا يقبل التفريق والتجزئة كالذي ينفصل بعضه عن بعض.

= الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة، وهي الجواهر المفردة، والتي هي أصغر شيء في المادة.

الرابع: التركيب من الهيولي والصورة، كالخاتم -مثلاً- هيولاه الفضة، وصورته معروفة وهذا المعنى والذي قبله منفيان أيضاً عن الله سبحانه.

الخامس: التركيب من الذات والصفات، وهذا النوع سماه أهل الكلام تركيباً لينفو به صفات الرب تعالى، وإطلاق لفظ التركيب على هذا المعنى لا يُعرف في اللغة ولا في استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم على هذا الإطلاق وهذه التسمية، ولإن سموا إثبات الصفات تركيباً، فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ، سموه ما شئتم، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم، فلو اصطلح على تسمية اللبن خمراً لم يُحرم بهذه التسمية. «شرح العقيدة الطحاوية» (٢٤٥-٢٤٦).

(١) انظر «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٧٢-٢٧٣).

أو تريد به شيئاً يستلزم نفي اتصافه بالصفات بحيث لا يرى ولا يتكلم بكلام يقوم به ولا يباين خلقه ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل منه شيء ولا تعرج إليه الملائكة ولا الرسول ولا ترفع إليه الأيدي ولا يعلو على شيء ولا يدنو منه شيء ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا مباين له ولا محايث له ونحو ذلك من المعاني السلبية التي لا يُعقل أن يتصف بها إلا المعدوم.

فإن قال: أردت الأول قيل: المعنى صحيح لكن المطلقون لهذا النفي أدخلوا فيه هذه المعاني السلبية ويجعلون ما يوصف به من صفات الكمال الثبوتية مستلزمة لكونه جسماً فكل ما يُذكر من الامور الوجودية يقولون هذا تجسيم ولا ينتفي ما يسمونه تجسيماً إلا بالتعطيل المحض..

ويقول -رَحِمَهُ اللهُ- كما في (٢/ ١٦٤) من «منهاج السّنة»:

فيُراد بالمركب ما ركبه غيره، وما كان متفرقاً فاجتمع، وما يقبل التفريق، والله -تعالى- منزه عن هذا بالاتفاق. وأما الذات الموصوفة بصفات لازمة لها، فإذا سمي هذا تركيباً كان هذا اصطلاحاً خاصاً، ليس هو المفهوم من لفظ المركب(١).اهـ

---

(١) لفظ الجسم في لغة العرب ولغة القرآن يطلق على كل ما يُشغل حيزاً، قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[المنافقون:٤] وعلى هذا فلا يقال للهواء في لغة القرآن: جسم، ولا يقال للنفس الخارج من الإنسان: جسم، ولا يقال للروح التي في الإنسان: جسم، ولكن الفلاسفة اصطلحوا على إطلاق لفظ الجسم على هذه الأشياء وعلى غيرها من المركب من الجواهر=

قلت: وهذا كلام نفيس دقيق، المقصود منه الاستفصال والتفصيل فيما يطلقه أهل الكلام من الألفاظ الحادثة المتضمنة للمعاني الباطلة، ومحصلة ما قرره شيخ الإسلام أن من أطلق لفظ الجسم أو نفاه عن الباري -جلَّ وعلا- فهو مخطيءٌ، حيث إن في النفي سلب ما قد يكون واجباً على الله مِن الصِّفات والكمالات كما قد يكون في الإثبات ما مُقتضاه تشبيه الله بخلقه، فلذلك كان التفصيل هو الصواب، فمن أطلق على الله لفظ الجسم وأراد به إثبات ذات موصوفة بصفات، وأنه سبحانه يُشار إليه ويُرى في الآخرة، ونحو هذه المعاني الصحيحة، فالمعنى صحيح دون اللفظ، وأما من أطلق لفظ الجسم على الله وأراد أنه -سبحانه- جسم كالأجسام المركبة من أجزاء وأبعاض كأعضاء الآدمي التي تقبل التفرق والاجتماع، فإطلاقه باطلٌ لفظاً ومعنىً، وعليه:

* فمن نفى إطلاق لفظ الجسم على الله وأراد المعنى الأول فقد نفى ماأثبته الله لنفسه من الصفات والكمالات اللائقة به -سبحانه- ومن أثبته فقد أصاب في المعنى دون اللفظ.

* وأما من نفى إطلاق لفظ الجسم على الله وأراد به المعنى الثاني فهو مصيب، حيث نفى عن الله ما مقتضاه مماثلة المخلوقين، ومشابهة المحدثين.

=والأعراض أو المادة والصورة، أو الجوهر الفرد، أو القائم بنفسه... إلخ من هذه المعاني الموجودة عندهم، وبناءً على هذا الأصل الفاسد نفوا عن الله الصفات والكمالات. انظر «درء التعارض» (١/ ٢٨٠ وما بعدها)، و«منهج السلف بين العقل والتقليد» (ص١٠٠- ١٠١).

* وأما من أطلق لفظ الجسم على الله وأراد بـه المعنـى الثـاني فقـد شـبّه الله بخلــقه.

ومن نفس الباب إطلاق لفظ التحيز أو نفيه.

يقول الشيخ العلامة محمـد بـن صـالح العثيمـين -رَحِمَهُ اللَّهُ- كـما في «تقريـب التدمرية» (ص ٥٣- ٥٤):

لفظ المتحيز أو الحيز ليس في الكتاب والسنة إثباته ولا نفيه عن الله-تعالى-، فليس فيهما أنه في حيز أو متحيز ولا أنه ليس كذلك...

أما اللفظ، فلا نثبته ولا ننفيه، لعدم ورود السمع به، وأمـا المعنـى، فينظـر: ماذا يُراد بالحيز أو المتحيز؟

أيُراد به: أن الله -تعالى- تحوزه المخلوقات وتحيط بـه، فهـذا معنـى باطـل، منفي عن الله -تعالى-، لا يليق به، فإن الله أكبر وأعظم وأجل مـن أن تحـيط بـه المخلوقات وتحوزه، كيـف وقـد وسـع كرسـيه الـسماوات والأرض، والأرض جميعـا قبـضته يـوم القيامـة، والـسماوات مطويـة بيمينـه؟! وفي «الـصحيحين» وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه النبي ﷺ قال: «**يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة، ويطوي السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملـك، أيـن ملـوك الأرض؟**»(١)، وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ما الـسماوات الـسبع والأرضـون الـسبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»(٢).

---

(١) «البخاري» في مواضع منها (٨/ ٧٠٠ - فتح)، ومُسلم (١٧/ ١٢٩ - نووي).

(٢) أخرجَه ابنُ جَرير في «تفسيره» (٢٤/ ١٧٠)، وانظُر «العُلو» (١/ ٨٥٣).

أم يُراد بالحيز أو المتحيز: أن الله منحاز عن المخلوقات، أي: مباين لها، منفصل عنها، ليس حالًّا فيها، ولا هي حالّةٌ فيه، فهذا حق ثابت لله، كما قال أئمة أهل السنة: هو فوق سماواته، على عرشه، بائن من خلقه. اهـ.

ومن خلال ما سبق ذكره وتفصيله يظهر لكل منصفٍ صادق صحة مسلك أهل السنة في المنهج والاستدلال، والتأكيد على أنه منهجٌ تحليليٌّ، منضبط بقواعد العقل وضمن إطار الشرع.



○ الشبهة الثانية:

اعترض نفاة العلو على أدلة السمع كلها بأنها معارضة بالعقل، وقالوا: العقل مقدم على النقل عند التعارض.

والجواب عن هذا الأصل الفاسد والمُسمى بالقانون الكلي من وجوه:

١- إن أمور السمع التي يُقال إن العقل عارضها معلومةٌ بالاضطرار، ومن ذلك إثبات الصفات والمعاد، فإن هذه الأصول، مما عُلم بالضرورة أن الرسول ﷺ جاء بها، وما كان معلوماً بالاضطرار من دين الإسلام مع كثرة نصوصه ودلائله امتنع أن يُعارِضَهُ العقلُ فضلاً أن تكون دلالة العقل أقوم وأهدى منه سبيلاً.

٢- إن تقديم العقل على النقل مناقض أشد المناقضة لما هو معلوم من أن مهمة الرسل عليهم السلام هي البيان والهدى وإرشاد الخلق إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم، بأقوم العبارات وأفصحها وأبينها وأحكمها، فتقديم العقل على النقل مناقض لبيان الرسل وهو من قول المكذبين الرادين على الله ورسله أخبارهم وأحكامهم، وبيان هذا الأصل:

أ- أن معارضة أقوال الرسول ﷺ بأقوال غيره هو من فعل الكفار، قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ [غافر:٤] وقال: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّۖ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوٗا﴾ [الكهف:٥٦].

ومعلومٌ أن كل من عارض القرآن، وأخبار الرسول ﷺ، وجادل في ذلك بعقله -مع وضوح النصوص وظهورها- أنه داخلٌ في ذلك وإن زعم عدم تقديمه كلامه على كلام الله ورسوله، بل إذا قال ما يوجب المرية والشك فيما دل عليه كلام الله وكلام رسوله فقد دخل في ذلك، فكيف بمن يزعم أن ما يقوله بعقله ورأيه مقدم على نصوص الكتاب والسنة.

ب- قد ذمّ الله -سبحانه- أهل الكفر لصدهم عن سبيل الله ولأنهم يبغونها عوجاً، قل الله -جلَّ وعلا-: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[آل عمران:٩٩].

ومعلومٌ أن سبيل الله هو ما بعث به رسله مما أخبر به وأمر به، فمن صدهم عن ذلك، وأخبر أن العقل يخالف ذلك ويناقضه، وأنه يجب تقديم العقل على ما أخبرت به الرسل فقد دخل في حزب الصادين عن سبيل الله، وانتظم في سلك من يبغونها عوجاً.

ج- إن الله تعالى أرسل رسوله بالهدى والبينات ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ودلائل هذا في القرآن كثيرة لا تُحصَى، وقول هؤلاء مناقض لهذه الحقيقة مناقضة تامة، لأنهم يزعمون أن ما جاء به الرسول ﷺ من إثبات الصفات معارَضٌ بالعقول فيجب تأويله، ونتيجة قولهم أن النصوص ليس فيها الهدى والنور والبيان الشافي.

د- أننا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: «هذا

القرآن الذي بلغته إلينا قد تضمن أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا فلو قبلنا جميع ما تقوله لكان هذا قدحاً في عقولنا التي علمنا بها صدقك أو قدحاً في معقولاتنا». لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول ﷺ ولم يرضَ النبي ﷺ منه هذا، ولا شك أن هذا القانون الفاسد هو مِن جنس مقالة هذا الرجل، فحكمهما واحد.

هـ- إن معارضة الأنبياء بمثل هذه المقدمات العقلية الفاسدة هو من فعل الشياطين المعادين للأنبياء. قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام:١١٢] وهذا منطبق على هؤلاء الذين ابتدعوا كلاماً محدثاً صدوا به عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

و- قد ذَكَرَ اللهُ في كتابه أنه ضمن الفلاح لمن اتبعه. قال -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:٢]، وقال -تعالى-: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[طه:١٢٣-١٢٦].

والآيات في ذلك كثيرة جداً دالةٌ على ما جاء به القرآن وبيان الرسول ﷺ فيه الهداية التامة وأن من اتبعه وصدقه فقد اهتدى إلى الصراط المستقيم ومن أعرض عنه فقد ضل وغوى، فكيف بمن قال بنقيض ما جاء به؟! ومعلوم أن للضلال تشابهاً في شيئين:

- الإعراض عما جاء به النبي ﷺ.

- معارضته بما يناقضه من المعقولات والتأويلات، وأهل الكلام لهم نصيب وافر من هذين[1].

٣- ومن لوازم هذا القانون الفاسد أيضاً ما يؤدي إلى الاعتقاد أن الرسول ﷺ لم يبين للناس أصول دينهم ولا عرفهم علماً يهتدون به بل العقل أهدى وأقوم في بيان الحق، وهذا باطل، فبيان الرسول ﷺ في الأمور التي ادعوا فيها المعارضة أبين وأظهر، ودليل ذلك أن النبي ﷺ قد بين للناس ما نزل إليهم من ربهم بياناً كاملاً شاملاً في دقيق أمورهم وجليلها، ظاهرها وخفيها، حتى علمهم ما يحتاجون إليه في مآكلهم ومشاربهم ومساكنهم وملابسهم...إلخ، فعلمهم آداب الأكل والشراب والتخلي وآداب النكاح واللباس ودخول المنزل والخروج منه، كما علمهم ما أمروا به من عبادة الله -جلَّ وعلا- كالطهارة والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج...، وعلمهم أيضاً ما أمروا به من معاملة الخلق من بر الوالدين وصلة الأرحام وحسن الصحبة والجوار...إلخ.

قال أبو ذر رضي الله عنه كما في «مسند أحمد»: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا فيه علماً»[2]. اهـ

---

(١) ذكر هذه الوجوه وغيرها شيخ الإسلام في «درء التعارض»، وقد نقلتها مع شيء من التهذيب والاختصار مما كتبه صاحب كتاب «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٢/ ٨٣٧-٨٤٢). وانظرها في «مختصر الصواعق» (١/ ١٥٥ وما بعدها).

(٢) انظر (ص ٣٣).

وفي «صحيح مسلم» (٣/ ١٤٤) برقم (٦٠٥) عن سلمان رضي الله عنه أَنَّهُ قيل لـه: «علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة، فقال: أجل، لقد نهانا أن نـستقبل القبلـة بغائط أو بول أو أن نستنجي باليمين أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار». اهـ

فإذا كان النبي ﷺ قد بين للأمة كل شيء فمن الممتنع في العقـل والـدين أن يترك أجلَّ العلوم والمعارف وهو العلم بأسماء الرب وصفاته من غير تبيـان ولا إحكام بحيث يكون بيان العقل في هذا الباب أقوم وأهدى سبيلاً.

يقول شيخ الإسلام كما في «الفتاوى» (٥/ ٦) في تأصيلٍ جامعٍ بـديعٍ: فمـن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخـرج الله بـه النـاس مـن الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب الحق، ليحكم بين الناس فيما اختلفـوا فيـه وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بُعـث بـه مـن الكتـاب والحكمة وهو ما يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بـصيرةٍ وقـد أخـبر الله بأنـه أكمل له ولأمته دينهم وأتم عليهم نعمته محالٌ مع هذا وغيره أن يكون قد تـرك باب الإيمان بالله والعلم به مُلتبساً مشتبهاً ولم يميز بين ما يجـب لله مـن الأسـماء الحسنى والصفات العليا وما يجوز عليه وما يمتنع عليه، فإن معرفة هـذا أصـل الدين وأساس الهداية وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلـوب وحـصلته النفـوس وأدركته العقول فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسـول وأفـضل خلـق الله بعد النبيين لم يُحكموا هذا الباب اعتقاداً وقولاً ومن المحال أيضاً أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته كل شيء حتى الخراءة وقال: «**تـركتكم عـلى المَحَجَّـةِ البيـضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**»[1] وقال فيما صحَّ عنـه أيـضاً: « مـا

(١) سبق تخريجه.

بعث الله من نبيٍّ إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم»[1]. وقال أبو ذر: لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً[2]. وقال عمر ابن الخطاب: «قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فذكر بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه»[3] رواه البخاري.

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين -وإن دقَّت- أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين الذي معرفته غاية المعارف وعبادته أشرف المقاصد والوصول إليه غاية المطالب. بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مُسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام ثم إذا كان قد وقع ذلك منه.

فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه، ثم من المحال أيضاً أن تكون القرون الفاضلة -القرن الذي بُعث فيه رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم- كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق. وكلاهما ممتنع.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه؛ أعني بيان ما ينبغي اعتقاده لا معرفة كيفية الرب وصفاته. وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر. وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية فكيف يُتصور مع قيام هذا المقتضي -الذي هو من أقوى المقتضيات- أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق وأشدهم إعراضاً عن الله وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله -تعالى-؛ فكيف يقع في أولئك؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه: فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم.

ثم الكلام في هذا الباب عنهم أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى وأضعافها يعرف ذلك من طلبه وتتبعه. اهـ

شُبهة:

وقد يقول معترض: إن العقل هو الذي دلَّ على صحة الشرع، فوجب تقديمه عند التعارض.

والجواب: بأننا نسلم بالمقدمة دون النتيجة، فالعقل هو الذي دلَّ على صحة الشرع ولكن أن يُقدم العقل على الشرع عند التعارض فهذا من أفسد الفاسد، حيث من لوازمه إبطال العقل والنقل جميعاً وبيانه:

إن الذي أرشد إلى صحة الشرع هو العقل، فالعقل -بهذا الاعتبار- دليلٌ، والشرع مدلول، فإذا قلنا ببطلان الدليل من جهة دلالته عاد البطلان على المدلول ولا بد، يوضحه: ما رواه مسلم في «صحيحه» (٣/ ٩٩ نووي) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تُقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»**[١].

فلو قال قائل: صلاة المُحدث صحيحة[٢] لكان قوله هذا مبطلاً ناقضاً للدليل[٣].

فالعقل وإن دل على صحة الشرع إلا أنه عاجزٌ تمام العجز عن الحكم على تفاصيل الشرائع، تعليلاً وتحليلاً أو فهماً وإدراكاً. فإذا ظهر في الشرعيات ما يصعب على العقل فهمه، فلا ينبغي للعقل أن يتهم الشرع أو يرده، ذلك أن علاقة العقل بالشرع هي علاقة تعلم وتلقٍ، «وكثيراً ما نجد في كتابات السلف ضرب الأمثلة التي توضح علاقة العقل مع الوحي فهي تشبه إلى حد كبير موقف العامي الذي يعلم أن فلاناً هو المفتي وجاء إليه من يسأله عن هذا المفتي فدله عليه، وبين له أن العالم المفتي الذي يستفتيه الناس عند الحاجة، ثم وقع خلاف بين هذا الرجل العامي والمفتي، ترتب عليه أن العامي قال لسائله: يجب أن تسمع قولي، ولا تسمع قول المفتي، وحينئذٍ وقع المستفتي في حيرة؛ أيسمع

---

(١) وهذا هو الدليل.

(٢) وهذا هو المدلول.

(٣) وهذا باعتبار القول لا باعتبار الحقيقة.

كلام المفتي أم كلام الرجل العامي الذي دله على عنوان المفتي ؟! وحينئذٍ يجب على السائل المستفتي أن يقدم قول المفتي لا قول الرجل العامي. فإذا قال له الرجل العامي: أنا الأصل في علمك بأنه مفت، قال له السائل: أنت شهدت بأنه عالم مفت، وزكيته، ودللت عليه، فشهدت بوجوب تقليده والأخذ عنه دون تقليدك؛ وموافقتي لك في العلم بأنه مفت لا يستلزم بالضرورة أني أوافقك بالعلم بأعيان المسائل التي هي محل خلاف بينكما، وخطؤك في أعيان المسائل التي خالفت فيها المفتي لا يلزم منها خطؤك في أنك دللت عليه، وشهدت له، وزكيته، وفي علمك بأنه مفت.

هذا مع الفارق الكبير، فإن المفتي قد يجوز عليه الخطأ؛ أما الرسول فإنه معصوم، ولذلك وجب تقليده على كل من آمن به؛ سواء وافقه عقله أم خالفه. وكذلك الأمر بالنسبة لمن شهد له الناس بالطب ومهارته فيه، ثم جاء المريض وسأل العامي عن عنوان الطبيب الماهر؛ فدل العامي المريض على عنوان الطبيب الحاذق؛ فذهب إليه المريض، فوصف له الطبيب العلاج المناسب لعلاج ما يشكو منه، ولما خرج المريض سأله الرجل العامي قائلاً: ماذا وصف لك الطبيب؟ فأخبره المريض بنوع العلاج، فقال له العامي: إن هذا العلاج غير صحيح، وينبغي أن تتركه، ولا تأخذ به، فقال له المريض: أنت لا تعرف شيئاً في مهنة الطب، أما الطبيب فهو أهل الاختصاص، فقال العامي: لا، بل يجب أن تسمع قولي؛ لأني قد دللتك على عنوان الطبيب، وأنا الذي زكيته لك، فيجب أن تأخذ بقولي في محل الخلاف؛ لأن عدم الأخذ بقولي يقدح في الأصل الذي عرفت به الطبيب.

وهنا يُقال للعامي: علمك بأنه طبيب ماهر لا يعني أبداً علمك بمهنة الطب.

وكذلك العقل لما دلنا على أن نبوة محمد ﷺ صحيحة، وأنه صادق فيما أخبر به عن ربه، كان ذلك صحيحاً منه لوضوح دلائل النبوة لكل ذي عقل، ومعرفة العقل بأن محمداً نبي بدلائله الواضحة لا يعني أبداً أن العقل متخصص في علم النبوة، وأنه يعلم ما علمه النبي، لا؛ بل هنا يُقال للعقل: (ليس هذ بعشك.. فادرجي!!)[1].

ومما يحسن إيراده في هذا المقام، ما ذكره ابن القيم -رحمه الله- في كتابه «طريق الهجرتين» (ص ٢٠٣) واصفاً حال أولئك العقلانيين، وليعذرني القارئ الكريم على طول النقل، لكنه كلام في غاية النفاسة، قال -رحمه الله-:

فإذا ضاق عليهم المجال وغلبتم النصوص وبهرتهم شواهد الحقيقة من اطرادها وعدم فهم العقلاء سواها ومجيئها على طريقة واحدة وتنوع الألفاظ الدالة على الحقيقة واحتفافها بقرائن من السياق والتأكيد وغير ذلك مما يقطع كل سامع بأن المراد حقيقتها وما دلت عليه، قالوا: الواجب ردها وأن لا يشتغل بها! وإن أحسنوا العبارة والظن قالوا: الواجب تفويضها وأن نَكِلَ علمها إلى الله من غير أن يحصل لنا بها هدى أو علم أو معرفة بالله وأسمائه وصفاته، أو ننتفع بها في باب واحد من أبواب الإيمان بالله وما يوصف به وما ينزه عنه، بل

(١) «منهج السلف بين العقل والتقليد» (ص٨٧-٨٨).

نجري ألفاظها على ألسنتنا ولا نعتقد حقيقتها لمخالفتها للقواطع العقلية! فسموا أصولهم الفاسدة وشبههم الباطلة-التي هي كبيت العنكبوت وكما قال فيها القائل شعراً:

شُبَهٌ تهافت كالزجاج تخالها حقاً وكل كاسرٍ مكسور

قواطع عقلية، مع اختلافهم فيها وتناقضهم فيها ومناقضتها لصريح المعقول وصحيح المنقول، فسموا كلام الله ورسوله (ظواهر سمعية) إزالة لحرمته من القلوب، ومنعاً للتعلق به والتمسك بحقيقته في باب الإيمان والمعرفة بالله وأسمائه وصفاته، فعبروا عن كلامهم بأنه (قواطع عقلية) فيظن الجاهل بحقيقته أنه إذا خالفه فقد خالف صريح المعقول، وخرج عن حد العقلاء، وخالف القاطع! وعبروا عن كلام الله ورسوله بأنه (ظواهر) فلا جُناح على من صرفه عن ظاهره وكذب بحقيقته واعتقد بطلان الحقيقة، بل هذا عندهم هو الواجب.

وقد أشهد الله عباده الذين أوتو العلم والإيمان أن الأمر بعكس ما قالوه، وأن كلامه وكلام رسوله هو الشفاء والعصمة والنور الهادي والعلم المطابق لعلومه، وأنه هو المشتمل على القواطع العقلية السمعية والبراهين اليقينية، وأن كلام هؤلاء المتهوكين الحيارى المتضمن خلاف ما أخبر به عن نفسه وأخبر به عنه رسوله هو الشبهات الفاسدة والخيالات الباطلة، وأنه كالسراب الذي يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب، وهؤلاء هم أهل العلم حقاً الذين شهد الله لهم به فقال: ﴿ وَيَرَى

ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ:٦]. ومن سواه من الصم البكم الذين قال الله فيهم: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك:١٠] وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد:١٩] وكان ما شهدوه من ذلك بالعقل والفطرة لا بمجرد الخبر، بل جاء إخبار الرب وإخبار رسوله مطابقاً لما في فطرهم السليمة وعقولهم المستقيمة فتضافر على إيمانهم به الشريعة المنزلة والفطرة المكملة والعقل الصريح، فكانوا هم العقلاء حقاً وعقولهم هي المعيار، فمن خالفها فقد خالف صريح المعقول والقواطع العقلية.

ومن أراد معرفة هذا فليقرأ كتاب شيخنا وهو «بيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح» فإنه كتاب لم يطرق العالم له نظير في بابه، فإنه هدم فيه قواعد أهل الباطل من أسها فخرَّت عليهم سقوفه من فوقهم، وشيد فيه قواعد أهل السنة والحديث وأحكمها ورفع أعلامها وقررها بمجامع الطرق التي تقرر بها الحق من العقل والنقل والفطرة والاعتبار فجاء كتاباً لا يستغني عنه من نصح نفسه من أهل العلم فجزاهُ الله عن أهل العلم والإيمان أفضل الجزاء، وجزى العلم والإيمان عنه كذلك. اهـ.



○ الشُّبهة الثالثة:

قالوا إن إثبات العلو لو كان من البديهيات لامتنع اتفاق جماهير الناس على إنكاره، وهم من سوى الحنابلة والكرامية.

والجواب: إن العكس هو الصحيح، فإن جماهير الناس على إثبات العلو لله -جلَّ وعلا- فإنه لم يطبق على نفي العلو إلا من أخذوا علومهم ومعارفهم بعضهم عن بعض من الأفراد والجماعات كما أخذ النصارى دينهم بعضهم عن بعض، وكذلك اليهود والرافضة، أما أهل الفطر السليمة التي لم تتغير فلا ينكرون ذلك، وعليه: فإن أهل المذاهب الموروثة ممن سبق ذكرهم وغيرهم لا يمتنع إطباقهم على جحد العلوم الضرورية أما جمهور الناس وعوامهم فقد يوافق بعضهم على إنكار الجهة أو المكان حين يقصد بنفيها معنىً صحيحاً مثل نفي أن الله محصور في خلقه أو أنه مفتقرٌ إلى مخلوق إلى غير ذلك من المعاني التي يجب نفيها عن الله -تعالى-.

أما لو قُصد بذلك أن الله ليس فوق السماوات، وأنه ليس فوق العالم إله موجود فهذا لا يوافق عليه أحد بفطرته، وإنما يوافق عليه من قامت عنده شبهة من شبه النفاة[1].

ومن وجه آخر، فإن إجماع المسلمين قديماً ثابت على خلاف ما كان عليه

(١) «درء التعارض» (٦/ ٢٧١) باختصار وتهذيب، وانظر -لزاماً- «الفتاوى» (٥/ ٢٧٤) و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٤٤).

أهل التأويل، فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمة وهم الصحابة الذين هم خير القرون، والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مجمعين على ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وهم خير القرون بنص الرسول ﷺ، وإجماعهم حجة ملزمة لأنه مقتضى الكتاب والسنة[1].

فجمهور الناس ممن سلمت فطرتهم على إثبات العلو، ولم يخالف في ذلك إلا من قامت عنده شبهة من شبه النفاة أو من ورث دينه عمن قامت عنده شبهة، كأصحاب المذاهب الموروثة ممن تقدم ذكرهم.



(١) انظر «درء التعارض» (٦/ ٩١) و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٤٦) و«القواعد المُثلى» (ص ٧٩-٨٠).

○ **الشُّبهة الرابعة:**

اعترض نفاة العلو على استدلالنا على العلو برفع الأيدي إلى السماء حين الدعاء بأن ذلك لأجل أن السماء قبلة الدعاء، وقالوا: قولكم منقوض بوضع الجبهة على الأرض.

والجواب: إن دعوى أن السماء هي قبلة الدعاء كما أن الكعبة هي قبلة الصلاة هي دعوة باطلة، وبيانه:

إن المسلمين مجمعون على أن قبلة الداعي هي قبلة الصلاة [(١)] ودليل هذا ما ثبت من اطراد فعله ﷺ، فقد روى البخاري في «صحيحه» (٢٠٠/ ٦٦٥ فتح) من حديث زيد بن عبد الله الأنصاري قال: خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى يصلي، وأنه لما دعا أو أراد أن يدعو [استقبل القبلة] وحول رداءه. وقد بوب الإمام البخاري بقوله باب [استقبال القبلة في الاستسقاء]، وقال في (١١/ ١٧٢ فتح) باب [الدعاء مستقبل القبلة].

قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ١٧٣): .. وقد ورد في استقبال القبلة في الدعاء من فعل النبي ﷺ عدة أحاديث منها حديث عمر عند الترمذي، ولمسلم[(٢)] والترمذي[(٣)] من حديث ابن عباس عن عمر: لما كان يوم بدر نظر

---

(١) «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٤٨) و «الرد على البكري» (١/ ٢٤).

(٢) (١٢/ ٣٠٥ - نووي).

(٣) (٥/ ٢٥٠) برقم (٣٠٨١)، وانظُر «إرواء الغليل» (٥/ ٤٥-٤٦).

رسول الله ﷺ إلى المشركين فاستقبل القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه.. الحديث، وفي حديث ابن مسعود: (استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا على نفر من قريش..) الحديث متفق عليه، وفي حديث عبد الرحمن بن طارق عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان إذا جاء مكاناً من دار يصلي استقبل القبلة فدعا.

الحديث أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له[1].

وفي حديث ابن مسعود: رأيت رسول الله ﷺ في قبر ذي.. الحديث، وفيه: فلما.. من دفنه استقبل القبلة رافعاً يديه.. أخرجه أبو عوانة في «صحيحه». اهـ من الفتح.

ويقول شيخ الإسلام -رحمه الله- كما في «الرد على البكري» (١/ ٢٤) في معرض نقضه للرواية المكذوبة على الإمام مالك في استحباب استقبال قبر النبي ﷺ حين الدعاء، يقول: .. فما أعلم إماماً خالف في أنه يستقبل القبلة حين الدعاء، بل الأئمة متفقون على ان قبلة المسلمين التي يستقبلونها في جميع أدعيتهم وأمكنتهم هي الكعبة، ويُستحب لكل من دعا الله أن يستقبل الكعبة حيث كان وأين كان، كما كان النبي ﷺ يستقبلها، فيستقبل وقت الذكر والدعاء بعرفة ومزدلفة وبين الجمرات وعلى الصفا والمروة وعقب الصلاة[2]. اهـ

---

(١) قال الإمامُ الألباني -رحمه الله-: إسناده ضعيف لجهالة عبد الرحمن بن طارق واضطرابه في إسناده؛ فمرَّةً قال عن أمه، وتارةً عن أبيه، وتارةً عن عمِّه، قال البُخاريُّ: لمْ يصح. اهـ.

وانظُر «ضعيف سنن أبي داود» (ص١٥٦) برقم (٢٠٠٧)، والنَّسائي «الصُّغرى» برقم (٢٨٩٩).

(٢) وانظر «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٢٩٢).

فالقول بأن السماء قبلة الدعاء مردود، فالدلائل والبراهين ترده ولا تعضده[١].

ثم إن القبلة هي ما يستقبله الإنسان بوجهه، أما ما يرفع الإنسان إليه رأسه أو بصره فهذا بالاتفاق لا يُسمى قبلةً لا حقيقةً ولا مجازاً، قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:١٤٤] فلا يجوز بعد هذا أن يُقال إن السماء قبلة بعد أن حوّل الله نبيه ﷺ إلى قبلة واحدة دون التي كان يقلب وجهه فيها.

* وأما دعواهم بأن إثباتنا للعلو منقوضٌ بالسجود أو بوضع الجبهة على الأرض، فباطل أيضاً، فإن وضع الجبهة على الأرض هو علامة تعظيم لمن يُسجد له، فهو مما يفعله الناس لكل من يعظمونه من غير أن يكون في ذلك تلازم مع اعتقاد العلو أو عدمه. ولهذا يسجد المشركون لأصنامهم ومعبوداتهم[٢].

---

(١) سُئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي -رَحِمَهُ اللهُ- سؤالاً نصه: ما هي قبلة الدعاء؟ فأجاب: السماء هي قبلة الدعاء ورفع اليد إلى السماء من أدلة أهل السنة على علو الله -تعالى-. اهـ. «فتاوى سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي» (ص ٣٥٣).

قلت: وهذا القول خطأٌ من الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- إلا أنه لا يعدو أن يكون خطأً فرعياً لا ينبني عليه خللٌ أو زلل في الاعتقاد، حيث إن قائله مثبت لعلو الله -سبحانه-، وهذا بخلاف من جعل هذا القول أصلاً يصرف به النصوص والأدلة المثبتة لعلوه -سبحانه- عن حقائقها ومعانيها.

(٢) «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٤٨).

وفي لفتة بديعة يقول الشيخ أسامة القصاص -رحمه الله- (١/ ٧٤): فالسجود عندما كان غاية في التذلل والخضوع، وصفته تتضمن الاعتراف بالسفول، شُرع لنا أن نقول أثناء ذلك (سبحان ربي الأعلى) وهو الاعتراف باللسان بعلو الله -تعالى- مقابل الاعتراف بسفول المخلوقات. اهـ.



○ الشُّبهة الخامسة:

قال النفاة: العالم كرة، فإذا قلتم إن الله في جهة فوق لكان أسفل بالنسبة لسكان الوجه الآخر، فانتقض قولكم في مسألة العلو.

والجواب: إن القائلين بأن العالم كرة يقولون: إن السماء عالية على الأرض من جميع الجهات والأرض تحتها من جميع الجهات، وكذلك الأرض باعتبار سكانها هم فوقها من جميع الجهات، فلا يُقال فيهم: فوق وتحت، بل كلهم فوق فالأفلاك والسماوات والأرضون ما لها إلا جهتان، علوٌ وسفول فإذا كنت في مكان وشخصٌ آخر في جهة الأرض الأخرى فهو يتصور أنك تحته، وأنت تتصور أنك فوقه، والواقع أن الجميع في العلو بالنسبة للأرض، والسُفل إنما هو للمركز في وسط الأرض بمعنى: أنه لو انخرق من هنا خرقٌ ومن جهة الأرض الأخرى خرقٌ، ونزل من هنا شخصٌ ونزل من هناك شخصٌ آخر فإنه ستلتقي رجلاهما في المركز، فإذا استمرا بعد ذلك وتجاوزا المركز فإنهما يكونان صاعدين والحالة هذه، فالمقصود أن الأرض والسماء ما لهما إلا جهتان: العلو والسُفل، أما سائر المخلوقات المتحركة فلها جهاتٌ ستٌ أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت[1].

فإذا كان الأمر كذلك، فإن الملائكة الذين في السماوات هم كلهم فوق الأرض، وليس بعضهم تحت بعض[2]، ولا هم تحت شيءٍ من الأرض، فالذين

(١) «الهداية الربانية» (١/ ٤٦٥).

(٢) باعتبار النظر إلى السَّماء المُقابلة التي تلي جهة الأرض الأُخرَى، لا باعتبار الفوقية المباشرة.

في ناحية الشمال -مثلاً- ليسوا تحت الذين في ناحية الجنوب، وكذلك ليست السماء تحتنا في حالٍ من الأحوال، فإن هذا هو العلو الذاتي، وعليه: فلا يلزم من كون الخالق سبحانه فوق السماوات أن يكون تحت شيء من المخلوقات، فمن احتج بهذه الحجة فهو مُحتجٌ بالخيال والأوهام، مما لا حقيقة تحته.

فإذا كانت المخلوقات التي في السماوات لا يلزم من علوها على ما يُقابلها أن تكون تحت ما في الجانب الآخر من العالم فالعلي الأعلى -سبحانه- أولى أن لا يلزم من علوه على العالم أن يكون تحت شيءٍ منه، فالله -جلَّ وعلا- أجلُّ وأعظم من أن يقدر العباد قدره، أو تدركه أبصارهم، أو يحيطون به علماً، وكل من في السماوات والأرض في قبضته، لم يجب -والصورة هذه- أن يكون -جلَّ وعلا- تحت العالم أو تحت شيءٍ منه فإن الواحد منا إذا قبض شيئاً في يده وأحاطت يده بذلك الشيء، فلا يجوز أن يُقال هنا: إن أحد جانبي هذا الشيء المقبوض فوق اليد وذلك لكمال إحاطة اليد بهذا المقبوض ولو قُدِّر من جعله فوق بعضها بهذا الاعتبار، لم يكن هذا صفة نقص بل هو كمال، وذلك لكمال الأحاطة كما قدمنا.

يقول أبو محمد الجويني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في رسالته «إثبات الاستواء والفوقية» والمطبوعة ضمن «الرسائل المنيرية» (١/ ١٨٦) قال: في تقريب مسألة الفوقية من الأفهام بمعنى من علم الهيئة لمن عرفه: لا ريب أن أهل هذا العلم حكموا بما اقتضته الهندسة، وحكمها صحيح لأنه ببرهان لا يكابر الحس فيه بأن الأرض في جوف العالم العلوي، وأن كرة الأرض في وسط السماء كبطيخة في

جوف بطيخة، والسماء محيطة بها من جميع جوانبها، وأن أسفل العالم هو جوف كرة الأرض وهو المركز، ونحن نقول جوف الأرض السابعة وهم لا يذكرون السابعة، لأن الله تعالى أخبرنا عن ذلك، وهم لا يعرفون ذلك وهذه القاعدة عندهم هي ضرورية لا يكابر الحس فيها أن المركز هو جوف كرة الأرض، وهي منتهى السُفل، والتحت، وما دونه لا يسمى تحتاً، بل لا يكون تحتاً، ويكون فوقاً بحيث لو فرضنا خرق المركز وهو سُفل العالم إلى تلك الجهة لكان الخرق إلى جهة فوق، ولو نفذ الخرق إلى السماء من تلك الجهة الأخرى لصعد إلى فوق.

وبرهان ذلك أنا لو فرضنا مسافراً سافر على كرة الأرض من جهة المشرق إلى جهة المغرب، وامتدت مسافة المشي على كرة الأرض إلى حيث ابتدء بالسير وقطع الكرة مما يراه الناظر أسفل منه، وهو في سفره هذا لم تبرح الأرض تحته والسماء فوقه، فالسماء التي يشهدها الحس تحت الأرض هي فوق الأرض لا تحتها؛ لان السماء فوق الأرض بالذات فكيف كانت السماء كانت فوق الأرض من أي جهة فرضتها، ومن أراد معرفة ذلك فليعلم أن كرة الأرض النصف الأعلى منها ثقله على المركز، والنصف الأسفل ثقله على النصف الأعلى أيضاً على جهة المركز، والنصف الأسفل هو أيضاً فوق النصف الأعلى، كما أن النصف الأعلى فوق النصف الأسفل، ولفظ الأسفل فيه مجاز بحسب ما يتخيل الناظر، وكذلك كرة الماء محيطة بكرة الأرض إلا سدسها، والعمران على ذلك السدس، والماء فوق الأرض كيف كان، وإن كنا نرى الأرض مدحية على الماء

فإن الماء فوقها، وكذلك كرة الهواء محيطة بكرة الماء وهي فوقها، وإذا كان الامر كذلك فالسماء التي تحت النصف الأسفل من كرة الأرض هي فوقه لا تحته؛ لأن السماء على الأرض كيف كانت، فعلوها على الأرض بالذات فقط لا تكون تحت الأرض بوجه من الوجوه.

وإذا كان هذا جسم وهو السماء علوها على الأرض بالذات فكيف من ليس كمثله شيء، وعلوه على كل شيء بالذات، كما قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، وقد تكرر في القرآن المجيد ذكر الفوقية: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]، و: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر:١٠]، و: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٨]، لأن فوقيته -سبحانه- وعلوه على كل شيء ذاتيٌّ له، فهو العلي بالذات، والعلو صفته اللائقة به، كما أن السفول والرسوب والانحطاط ذاتي للأكوان عن رتبة ربوبيته، وهو كما كان قبل خلق الأكوان، وما سواه مستقل عنه بالذات، وهو سبحانه العلي على عرشه يدبر الأمر من السماء إلى الأرض، ثم يعرج الأمر إليه فيحيي هذا، ويميت هذا، ويمرض هذا، ويشفي هذا، ويُعِزُّ هذا، ويذل هذا، وهو الحي القيوم القائم بنفسه، وكل شيء قائم به، فرحم الله عبداً وصلت إليه هذه الرسالة، ولم يعالجها بالإنكار وافتقر إلى ربه في كشف الحق آناء الليل والنهار، وتأمل النصوص في الصفات، وفكر بعقله في نزولها، وفي المعنى الذي

نزلت له، وما الذي أُريد بعلمها من المخلوقات، ومن فتح الله قلبه عرف أنه ليس المراد إلا معرفة الرب تعالى بها، والتوجه إليه منها، وإثباتها لها بحقائقها وأعيانها، كما يليق بجلاله وعظمته، بلا تأويل ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، ولا جمود ولا وقوف، وفي ذلك بلاغ لمن تدبر، وكفاية لمن استبصر إن شاء الله تعالى، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وسلم، والله -سبحانه- أعلم. اهـ.

وخلاصة كلام الجويني -رحمه الله- أن السماء فوق الأرض بالذات، فليست هي تحت جزء الأرض الآخر، كما قد يُتصور للناظر، ودليل ذلك أن المسافر لو انطلق من نقطةٍ ما، ودار حول الأرض ثم وصل إلى حيث بدأ، فإن الأرض ما زالت تحته، والسماء ما زالت فوقه، فعلو السماء على الأرض علو ذاتي، فلا يصح إطلاق القول بأن السماء تحتنا، أو الملائكة الذين في جزء الأرض الآخر أسفل منا، وهكذا، فهذا لم يقل به أحد، فإذا تقرر ذلك وعُلم أن السماء فوق الأرض من كل الجهات، وكذا سكانها وعُمارها من الملائكة هم أيضاً فوق الأرض من كل وجه، فليُعلم أيضاً أن علو الخالق -سبحانه- هو أولى وأولى، ومن غير أن يكون في ذلك محاذير مظنونة ولوازم موهومة.

* وأما دعوى أنه يلزم أن يكون الله فلكاً مستديراً محيطاً بالعالم حتى يكون عالياً عليه.

فيقال: على هذا التقدير إذا كان الله -جلَّ وعلا- محيطاً لم يكن سافلاً البتة،

بل يكون عالياً مطلقاً وعلى هذا فإذا كان هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، وهو الباطن الذي ليس دونه شيء كان محيطاً بالعالم عالياً عليه مطلقاً ولم يلزم من ذلك أن يكون فلكاً ولا مشابهاً للفلك، فإن الواحد من الآدميين تحيط قبضته بما في يده من جميع جوانبها، وليس شكلها شكل يده، ولا شكل يده شكلها، ثم إن العلو لا يشترط فيه الإحاطة، وإن كانت الإحاطة لا تناقضه، أوَلَيس يعلمون أن الله تعالى فوق العالم وإن لم يعلموا أن الله محيط به[1] . اهـ



(١) «درء التعارض» (٣/ ٢٧٧).

○ **الشُّبهة السادسة:**

قال النفاة: إن أكثر علماء الأمة هم من الأشاعرة وعلى رأسهم أئمة كبار شهدت لهم الأمة بالفضل والخيرية كالحافظ ابن حجر والإمام النووي، فصار مذهبنا واعتقادنا صواباً، إذ عليه جمهور العلماء، وأئمة الدين.

قلت: وهذه الدعوى العريضة يعوزها السبر والتحقيق وصاحبها أحد رجلين:

- رجل دُعي، متعلق بالظنون والأوهام، يسعى لنصرة مذهبه وعقيدته بمجرد الظن والتخمين وكيفما اتَّفَقَ الأمر، ومعلومٌ عند العقلاء أن هذه علامة الإفلاس.

- وعالمٌ محققٌ نحرير قد استقرأ مناهج أئمة الإسلام استقراءً تاماً، فظهر له بجلاء ذلك التمايز بين من كان منهم على عقيدة الأشاعرة أصولاً وتقريراً واستدلالاً ونصرةً[1] وبين من كان منهم على عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين -أيضاً- أصولاً وتقريراً واستدلالاً ونصرةً.

ولا شك أن هذا الأخير غير موجود، بل ولا يكاد يوجد إذ أن مثل هذا العمل يحتاج إلى مؤسسات علمية، ومراكز بحثية ضخمة يقوم عليها اهل خبرة واختصاص.

---

(١) وهذه قيود مهمة، إذ تظهر بها المايزة والمفارقة بين الفريقين، فليس كل من وافق فرقة أو طائفة في مسألة أو بحث صحت نسبته إليها.

ثم إن المتابع للأبحاث والأطروحات العلمية التي عُنيت بدراسة عقيدة إمام من الأئمة، يرى الجهد الكبير الذي يعانيه الباحث في تتبع كلام ذلك العالم، سواءٌ في مصنفاته ومؤلفاته المطبوعة والمخطوطة، أو فيما كُتب عنه، وقيل في منهجه وعقيدته، وهذا يحتاج إلى جَلَد وصبر شديدين في تتبع المظان، والفتش فيها، مع ما ينبغي أن يكون عليه الباحث من عدل وإنصاف، وأمانة علمية حين بحثه وتصنيفه.

والمقصود أن مثل هذه الأبحاث أمرها عَسِرٌ مع أنَّ متعلقها إمام أو عالم واحد، فكيف الأمرُ ببحث مجموع علماء الأمة -عقيدةً ومنهجاً- فرداً فرداً؟!، وبناءً عليه:

فإن صاحب تلك الدعوى هو رجلٌ دعي متعلقٌ بما هو أوهى من بيت العنكبوت.

وفيما يتعلق بالحافظ ابن حجر والإمام النووي -رحمهم الله- فلا ننكر تأثر عقيدتهم بتقريرات الأشاعرة، ولكن الذي ننكره أن يُنسَبَا إلى المذهب الأشعري بإطلاق، فالحافظ ابن حجر كانت له عناية خاصة بعلم الحديث، مع عدم إنكار فضله وتَبَحُّرِه في كثير من العلوم والفنون، والإمام النووي كانت عنايته الكبرى في علم الفقه ولم يكن لهما -رحمهما الله- عناية خاصة أو تحقيق في علم العقيدة والتوحيد، بل لما حققوا بعض المسائل العقدية أو ما يسمونه (الكلامية)، حققوها على خلاف ما عليه أئمة المذهب الأشعري، كمسألة أول واجب -مثلاً- حيث رد الحافظ ابن حجر في هذه المسألة على الأشاعرة بالاسم، وأيد

مذهب السلف بأن أول واجب هو التوحيد[١]، وليس النظر أو القصد إلى النظر كما يقول الأشاعرة[٢]، فمن الظلم أن يُنسب الحافظ ابن حجر إلى المذهب الأشعري هكذا بإطلاق، من غير قيدٍ أو تفصيل.

وأما الإمام النووي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- «فقد سار في «شرحه» على «صحيح مسلم» في مسائل الصفات على نهج المازري والقاضي عياض، فما من موطن من المواطن التي أوّل فيها الصفات، إلّا وينقل إمّا عن المازري أو القاضي عياض ويصرح بذلك تارة ويلمح أخرى، ويأتي بالنص أحياناً وينقله بالمعنى في أحايين أخرى، وعليه:

فإن الإمام النووي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لم يكن محققاً في هذا الباب وإنما وقعت له عبارات من سبقه من العلماء فارتضاها من غير تمحيص وتحقيق، وصدقت عليه فيها مقولة الإسنوي لما قال عنه في «أوائل المهمات»:

اعلم أن الشيخ محي الدين النووي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لما تأهل للنظر والتحصيل، رأى المسارعة إلى الخيرات، أن جعل ما يحصله ويقف عليه تصنيفاً ينتفع به الناظر فيه، فجعل تصنيفه تحصيلاً وتحصيله تصنيفاً، وهو غرض صحيح، ومقصد جميل، ولولا ذلك لم يتيسَّر له من التصانيف ما تيسَّر له. اهـ.

ثم إن الإمام النووي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كان في عصر انتشر فيه المذهب الأشعري، فمن المعلوم أن إمام الأشعرية المتأخر الذي ضبط المذهب، وقعّد أصوله هو

---

(١) انظر «الفتح» (١٣/ ٤٢٦-٤٣٣).

(٢) انظر «الأشاعرة عرض ونقد» (ص ٢٢).

الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ثم خلفه الآمدي (ت ٦٣١ هـ) والأرموي (ت٦٨٢) فنشرا فِكره في الشام ومصر، واستوفيا بعض القضايا في المذهب.

فتأثر -رَحِمَهُ اللَّهُ- بكلام هؤلاء وغيرهم، إذ كان ما ضبطوه وهو السائد المنتشر آنذاك سيما في الديار الشامية والمصرية»[1].

كما أنه لم يتيسر له -رَحِمَهُ اللَّهُ- الوقوف على المصنفات التي نقضت هذا المذهب، وعلى رأسها كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا ملحظٌ مُهم ينبغي أخذه بعين الاعتبار، فتتبع المصادر والموارد التي يستقي منها العالم علمه مع معرفة البيئة التي يعيش فيها وطبيعة الزمان والمكان كل ذلك أصلٌ في الحكم على الأشخاص والأعيان.

وفي جوابٍ منشور عبر شبكة الإنترنت[2]، سُئل شيخنا أبي عبيدة مشهور ابن حسن سؤالاً هذا نصه:

ما رأيكم بقول القائل: «إن أكثر علماء الأمة أشاعرة، وأن اعتقادهم هو الأصح؟».

فأجاب -حفظه الله-:

القول بأن الأشعرية هي الاعتقاد الأصح، فهذه فرية بلا مرية، فالصحابة

(١) الردود والتعقبات على ما وقع للإمام النووي في «شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات» (ص ١١-١٢) وانظر ما بعده فإنه مهم.

(٢) http://almenhaj.net/makal.php?linkid=317

ماتوا ولم يعرفوا الصفات السلبية والوجودية ولا الجوهر والعرض، ولا الاصطلاحات الفلسفية الحادثة، وكان السلف يقولون: العلم بعلم الكلام جهل، والجهل به علم، وكان الشافعي يقول: «حُكمي على من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على كلام الفلاسفة أن يطاف بهم بين القبائل والوديان، وأن يرموا بالجريد والنعال، ويقال: هذا جزاء من أقبل على علم الكلام وترك الكتاب والسنة».

وعلماء الأمة المزكون الأطهار الأخيار الذين نحبهم ونجلهم هم الذين كانوا في العصور الثلاثة الأولى وهي العصور المفضلة، وهذه العصور كانت موجودة قبل أن يخلق أبو الحسن الأشعري، فأبو الحسن الأشعري توفي سنة ٣٣٠ هـ، فهل العلماء الذين كانو قبله وقد زكاهم النبي ﷺ، هل كان دينهم ناقصاً حتى جاء أبو الحسن الأشعري؟!

وأبو الحسن الأشعري كان معتزلياً ثم لما عرف مذهب أحمد رجع وتاب، وإن كان رجوعه بالجملة وبقي عنده غبش في بعض الجزئيات، ومن كان على شيء ورجع عنه فإنه يرجع رجوعاً جملياً وليس جزئياً، فإن تعلق بعض أتباعه ببعض هذه الجزئيات فلا يجوز لهم من خلالها أن يشككوا في رجوع أبي الحسن، لأن الإنسان يظل إنساناً فيعلق به ما كان يقول به سابقاً، ورجوعه رجوع إلى قواعد كلية، فأبو الحسن الأشعري بريء مما عليه المتأخرون.

وبعض العلماء مثل النووي وابن حجر تأثروا بكلام الأشاعرة ونقلوه وارتضوه وما كانوا محققين في علم التوحيد، فابن حجر كان محققاً في علم

الحديث، والنووي كان محققاً في علم الفقه، ولما حققوا بعض المسائل حققوا ما هو على خلاف الأشاعرة، فالحافظ ابن حجر لما حقق مسألة الصوت لله في «الفتح» اختار خلاف مذهب الأشاعرة[1]، والنووي في مقدمة «المجموع» لما حقق أول تكليف واجب على المكلف، والأشاعرة يقولون إن أول واجب على المكلف النظر، فلما حقق ذلك خطأ هذا القول، وقال: أول واجب على المكلف النطق بلا إله إلا الله، لأن التوحيد الذي ندعو إليه فطري، بعيد عن الفلسفة، وعن علم الكلام، فجعل ابن حجر والنووي كالباقلاني والجويني وغيرهم من الأشاعرة الأقحاح المنشغلين بعلم الكلام، البعيدين عن نصوص الوحيين الشريفين، هذا ظلم.

فابن حجر والنووي ما أنشئا تأويلاً، ولا شيئاً جديداً عند الأشعرية، وكل الذي وقع منهم أنهم نقلوا عبارات لمؤلفين قبلهم ولبعض مشايخهم وسكتوا عنها، وفرق بين من جدد في المذهب واخترع فيه وزاد عليه وأنشأ، وبين من نقل بغفلة وعدم تحقيق، فالقول بأن ابن حجر والنووي أشاعرة كسائر الأشاعرة هذا خطأ، والقول بأن علماء الأمة أشاعرة ليس بصحيح، فالأمة الطائفة المنصورة موجودة فيها، وهي ما كانت على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه،

---

(١) والحافظ -رَحِمَهُ اللهُ- وإنْ خالَفَ الأشاعرة في مسألة الصوت إلّا أنّه لمْ يُوافق ما عليه أئمّة السُّنَّة مِن إثبات الصَّوت لله! حيث سَلَكَ فيه مَسلَك التَّفويض أو التّأويل، حيثُ قال -رَحِمَهُ اللهُ-: «وإذا ثبت ذِكر الصَّوت بهذه الأحاديث الصَّحيحة وجبَ الإيمانُ به، ثمَّ إمّا التَّفويض وإمّا التأويل وبالله التوفيق» اهـ. انظُر «الفَتح» (١٣/ ٥٥٩).

فالنبي ﷺ بين لنا الدين، والله أنزله كاملاً على قلبه وهذه الاصطلاحات الفلسفية التي عند الأشاعرة ما كانت موجودة، وما كان يعرفها لا أبو بكر ولا عمر، ولا سائر أصحاب رسول الله ﷺ، وكان سعيد بن المسيب يقول، فيما أسنده إليه ابن عبد البر: «ما لم يعرفه البدريون فليس من دين الله في شيء»[1]، وأهل بدر ما علموا هذه الأشياء.

وبعض الأشاعرة يريد أن يتلطف مع الصحابة والتابعين فيقولون: ما كان عليه الصحابة أسلم، وما كان عليه المتأخرون أحكم، وهذه شنشنة فارغة، فما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ أسلم وأحكم، وهو دين الله الذي ارتضاه وأحبه وبلغه النبي ﷺ، فالزعم بأن علماء الأمة كلهم أشاعرة هذا كلام من لا يدري ماذا يخرج من بين لحييه كلام جاهل لا يعرف شيئاً، والله أعلم.



(١) أسنده الحافظ ابن عبد البر إلى سعيد بن جبير في موضعين مِن «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٣٧ و١١٨) وهذا القول صحيح بالجملة، إذ البدريون من الصحابة معفوٌّ عنهم، فهم أقرب للحق والصواب من غيرهم، وهذا لا يتنافى مع القول بخطئهم، أو بخروج الحق خارجاً عن دائرتهم في مواضع وإن كانت يسيرة بل قد يضيق الأمر جدًّا في أبواب العقائد فيُمنع القول بوقوع الحق خارجاً عن مجموعهم وجمهورهم.

○ **الشُّبهة السابعة:**

قال النفاة: لازم قولكم أن الله -تعالى- منفصل عن العالم بائن عنه أنه توجد مسافة بين العالم وبين الله، وهذه المسافة إن كانت عدمية فقد صار الله مُماسًّا بالعالم، وإن كانت وجودية فهي جزء من العالم، فيلزم أن الله -تعالى- منفصل عن العالم بجزء من العالم(١).

والجواب مُجمَلٌ ومُفصَّل: أمَّا المُجمَل: فإن أسعد الناس، وأقربهم للحق هو ألزمهم للدليل فالسلف -رحمهم الله- قالوا بما نطق به الكتابة والسُّنَّة أنَّ الله -تعالى- فوق العالم، بائن عنه، فلم يتجاوزوا آيات الكتاب وأحاديث السنة، حيث إن هذا القدر كافٍ في العقيدة، كما أنهم -رحمهم الله- لم يخوضوا في هذا الباب بما لم يحيطوا به علماً، وهل بين الله وبين خلقه مسافة أم لا؟ وكم مقدار هذه المسافة؟ وهل تلك المسافة جزء من العالم أم لا؟

فالواجب على المسلم أن يعتقد بما دلَّ عليه الدليل، وأن لا يتجاوز القرآن والحديث، معتقداً أن الله تعالى فوق العرش قاهرٌ فوق عباده، عالٍ على خلقه، كما أن الواجب على المسلم أن يحترم عقله، وأن ينزله منزلته اللائقة به حتى لا يكون ذلك وبالاً عليه يوم القيامة.

أما مفصلاً:

فإننا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الموجود موجودان خالق

---

(١) «حسن المحاججة» (ص ١٤).

ومخلوق، فالله -تعالى- بذاته وصفاته خالق، وما سواه مخلوق فليس وراء هذا الكون شيء موجود غير الله تعالى، لا المسافة ولا غيرها، ثم إن القول إنه لا تمييز بين مكان الخالق والمخلوق وأنه لا مسافة ولا تحديد ولا مباينة.

أقول: إن ذلك يقتضي قسمة عقلية ثنائية لا ثالث لها:

١- فإما أن يكون الرب تعالى حالاً في الخلق، ومداخلاً لهم فهو -على هذا القول- في كل مكان، ولا يختص به مكان دون آخر، حتى أجواف الحيوانات، والأمكنة الخبيثة، وهذا مذهب الحلولية، وهو غاية الكفر ومنتهاه.

٢- وإمَّا أنه لا مكان لله أصلاً، ومن ليس له مكان فليس له جهة، وبالتالي فهو عدم لا وجود له، لذلك كان العدم في حقيقة الأمر هو إله المعطلة والملاحدة[1].

---

(١) «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (٢/ ٤٨٥) للغنيمان.

يقول ابن كلاب (٢٤٠ هـ) -إمام الكلابية والأشعرية- في الرد على المعطلة: وأخرج من النظر والخبر قول من قال: إن الله لا في العالم ولا خارج منه، لأنه لو قيل له: صفة بالعدم، ما قدر أن يقول فيه أكثر منه، فإن قالوا: لا فوق ولا تحت أعدموه، لأن ما كان لا تحت ولا فوق فعدم، فإن قالوا: فهو لا مماس للعالم ولا مبائن للعالم، قيل لهم: فهو بصفة المحال، ثم قيل لهم: أخبرونا عن معبودكم؟ مماس هو أم بائن، فإذا قالوا: لا يُوصف بهما، قلنا لهم: فصفة إثبات خالقنا كصفة العدم، فلم لا تقولون صريحاً: إن الله عدم. اهـ «درء التعارض» (٦/ ١١٩).

وتذكر معي أيها اللبيب الألمعي ما قاله شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥/ ٢٨٧): «وكل عاقل سليم الفطرة إذا عرضت عليه وجود موجود خارج العالم غير محايث للعالم، ووجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، تكون نفرة فطرته عن الثاني أعظم، وإن قُدِّر أن فطرته تقبل الثاني مقبولها للأول أعظم. اهـ

○ **الشُّبهة الثامنة:**

قلنا للنفاة: إن قولكم بأن الله -جلَّ وعلا- ليس داخل العالم ولا خارجه هو رفع للنقيضين[1]، وهو ممتنع ببداهة العقول.

قالوا: إن القول بأن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ليس فيه رفع للنقيضين إلا إذا كان المحل متصفاً أو قابلاً لأحد هذين النقيضين، أما إذا امتنع عليه الاتصاف أو القبول لأحد هذين النقيضين جاز رفعهما عنه، فالحائط -مثلاً- يجوزُ أن يُقالَ فيه: لا حي ولا ميت ولا أعمى ولا بصير.

الجواب: القول بأنَّ الحياة والموت والعمى والبصر يصحُّ نفيهما عما ليس قابلاً لهما هو اصطلاح اصطلح عليه الفلاسفة المشاؤون[2] اتباع أرسطو، فهو اصطلاح فلسفيٌّ خاصٌّ وليس حكماً عقلياً ولا شرعياً، والاصطلاحات اللفظية الخاصة -كما سبق- لا تُحاكم عليها النصوص الشرعية والعقائد الدينية، كما لا تنفي الحقائق العقلية ولا تغير شيئاً فيها.

فدعوى أنه يجوز نفي هذه المتقابلات عما ليس قابلاً لها كما مثلوا في نفي الحياة والموت عن الجوار، هي دعوى مردودة، فعند العقلاء، وفي لغات العالم الجدار ميت، والحجر ميت، والعصا ميتة.

---

(١) النقيضان: أمران أحدهما وجودي والآخر عدمي لا يجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم. انظر «تسهيل المنطق» (ص ٢٢) و «شرح لقطة العجلان» (ص ٥٦).

(٢) وسُمُّوا بالمشَّائين لأنَّهُم كانُوا يتعلَّمُونَ الفلسفة حال مَشْيِهِم.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل:٢٠-٢١] فسمى الجماد ميتاً وهذا معروف في لغة العرب وغيرهم(١).

ودعوى أن الجدار غير قابل للحياة وكذلك العصا فغير مسلمٍ به، فالعصا قبلت الحياة، كما في عصا موسى، وكذلك الطين فإنها تقبل الحياة كما في قوله -سبحانه- لعيسى عليه السلام: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي ۖ وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي ۖ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [المائدة:١١٠].

* أما العمى والبصر فليسا من النقيضين عند أهل المنطق بل هما من قبيل العدم والملكة وهما الأمران المتقابلان اللذان أحدهما وجودي والآخر عدمي، وهو عدم ذلك الوجودي عما من شأنه أن يقبله كالحياة والموت بالنسبة للإنسان فإنه يمتنع نفيهما عنه، وكذلك البصر والعمى، فالمتباينان إذا كانا من قبيل العدم والملكة فحينئذٍ يجوز رفعهما عن المحل الذي لا يتصف بهما كأن تقول: هذا الجدار لا أعمى ولا بصير، بخلاف المتقابلات تقابل السلب والإيجاب كالوجود والعدم والدخول والخروج فإنه لا يجوز جمعهما ولا رفعهما إطلاقاً

(١) وانظر «الصفدية» (١/ ٩٥) و «شرح التدمرية» (ص ١٣٢) للبراك.

لعدم الواسطة بينهما، ويكون قولهم قولاً فاسداً حيث لا يصح في اللغة إطلاق الموت والحياة على الجدار والجمادات، خلافاً لما اصطلحوا عليه، كما أنه يجوز نفي الوصفين المتقابلين -العمى والبصر- عما كان غير متصفٍ بهما أو قابلٍ لهما كالجدار، حيث إنهما من قبيل العدم والملكة، أما الدخول والخروج فمتقابلان تقابل السلب[1] والإيجاب فلا يجتمعان ولا يرتفعان بحال، وعليه:

فإن القول: بأن الله ليس داخل العالم ولا خارجه قول باطلٌ فاسد، مخالفٌ للعقول المستقيمة والفطر السليمة.

ثم إن ما مثلوا به من العمى والبصر والحياة والموت هو تشبيه لله تعالى بالجدار الناقص الذي لا يقال له أعمى ولا بصير.

فكما أن الجدار لا يقبل العمى والبصر فكذلك الله -على زعمهم- لا يقبل الدخول والخروج فتعالى الله عما يقول الضالون علوّاً كبيراً[2].



(١) وسواءٌ عبَّرنا بلفظ الدُّخول والخُروج أو بلفظ الدُّخول واللَّادُخول أو الخُروج واللَّاخُروج فكُلُّ هذا مِن باب رَفع النَّقيضَين، فالعبرة بحُصول المُناقضة التَّامَّة بين المُتقابِلَين مِن غير واسطة، وليس فقط بدخول النفي على أحد المُتقابلَيْن.

(٢) انظر «شرح الرسالة التدمرية» (ص ١٣١-١٣٢) للبراك، و«الأجوبة المرضية لتقريب التدمرية» (ص ٨٣).

○ **الشبهة التاسعة:**

قال النفاة : إن المعهود من هدي النبي ﷺ في تلقينه الإيمان، واختبار اسلام الشخص هو بالسؤال عن الشهادتين وليس بالسؤال عن (أين الله)، ولذلك، فإن حديث الجارية الذي استشهدتم به يرده واقع النبي ﷺ مع من أسلم في حضرته.

والجواب :

إن هذه الدعوى، وهذا الحكم العام مما يحتاج إلى تتبع واستقراء من مدعيه،فمقدماته غير مسلمٍ بها،بل حديث الجارية ينقض ذلك، إذ فيه شهادة النبي ﷺ لها بالإيمان لإقرارها بأن الله في السماء، فإذا كان مستند القائل لذلك القول المنقوض هو ما جاء من أحاديث عن الرسول ﷺ باختبار ايمان الشخص بالاقرار بالشهادتين، فمستند من يقول بأن النبي ﷺ كان يختبر إيمان الشخص بسؤاله اياه بـ: «أين الله» هو حديث الجارية، حيث إن الإقرار بذلك من جملة الإيمان، وأحد شعبه، وليس هو الإيمان على وجه الكمال والتمام، وقد بوب الإمام ابن خزيمة -رَحِمَهُ اللَّهُ- على هذا الحديث في كتاب التوحيد[1] بقوله: «باب ذكر الدليل على أن الإقرار بأن الله -عز وجل- في السماء من الإيمان»، فدعوى حصر ثبوت الإيمان بمجرد النطق بالشهادتين ليس صواباً ، فضلاً عن دعوى التواتر، مع الاقرار بأن الامتحان بالشهادتين هو الغالب فيما لو سلمنا بأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) «التوحيد» (١ / ٢٧٨).

لم يكن يقبل أحداً إلا بعد اختباره وتلقينه الإيمان، وأن ذلك لازمٌ لكل أحد، بل لو قيل إن المعهود من حال المسلمين في عهده ﷺ هو الاقرار بالشهادتين بغير إمتحان وقبوله ذلك منهم لكان صواباً، لكن الجزم بأحدهما مما يعوزه التتبع والاستقراء .

وبالجملة؛ فإن تلك الدعوى ضعيفةٌ في ميزان العلم[1]، حيث إنها معارَضة بما دل عليه حديث الجارية[2].



(١) وهذا القيد -أعني العلم- هو الأصل والأساس، وعنه الصدور ابتداءً وانتهاءً، فكل الناس يحسن التشويش والتهويش،بالدعاوى الفارغة والكاذبة، وأما العلم، والبحث، والنظر في مآخذ الأقوال، ثم التعامل معها قبولاً وردًّا بناءً على قواعد العلم الصحيح، فإن ذلك مما يَنْدُرُ وجوده جدًّا، وأهل البدع هم أبعد الناس عن هذا الأصل، فيرحم الله العلم.

(٢) انظر «تكحيل العين بجواز السؤال عن الله بأين» (ص١٤٤-١٤٥).

○ **الشبهة العاشرة:**

قالوا: إن الاعتقاد بأن الله في السماء هو اعتقاد مشركي العرب، بدليل قصة إسلام حصين والد عمران، لما سأله الرسول ﷺ: «**كم إلهاً تعبد ؟**» قال : سبعة؛ ستة في الأرض وواحدٌ في السماء.. الحديث، وعليه: فليس اعتقاد علو الرب -سبحانه - من عقائد أهل الإسلام، ولا من جملة شعب الإيمان.

والجواب هنا من وجوه :

** إن إقرار المشركين بأن الله في السماء هو لكون هذه العقيدة مما استقر في فِطر بني آدم جميعهم - مؤمنهم وكافرهم -، فهي عقيدة خلق الله أجمعين[١]، فهي لا تفتقر إلى برهان نظري، ولا إلى استدلال عقلي، ولذا أطبقت الأمم كلها على التسليم بها-وقد سبق بيان ذلك-، وعليه :

** فإن إنكار علو الله -تعالى- بحجة أن ذلك من عقائد المشركين جهلٌ وضلالٌ من مدعيه، إذ يلزم من ذلك إنكار كل عقيدة كانت تعتقدها العرب في ربها و خالقها ولو كانت حقًّا، فيلزمُ المعترضُ إنكار ربوبية الله وما تتضمنه من إثبات كونه الخالق والرازق والمدبر، بل و ويلزم المعترض أيضاً بناءً على ذلك الأصل الفاسد إنكار وجود الرب - جلَّ وعلا - حيث إن الإيمان بربوبية الله فرعٌ عن الإيمان بوجوده -سبحانه-.

---

(١) يقول الإمام الدارمي في كتابه «نقض الإمام عثمان بن سعيد» (١/ ٢٢٨) : «وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء». اهـ.

والحاصل؛ أن إنكار علو الرب على خلقه لِعِلَّةِ أن ذلك من عقائد المشركين هو قول من لا يدري ما يخرج من فيه، ولا من رأسه، ثم :

** إن الجزم ببطلان كل ما كان عليه أهل الجاهلية من العقائد والعوائد جهلٌ، وجرأةٌ، إنما هذا حيث دل الدليل من الكتاب والسنة على بطلان شيء من ذلك، أما عقيدة العلو فإنها وإن كانت من عقائد أهل الإشراك -بل والآدميين!! عموماً- والتي لم تأت الشريعة بإبطالها ونقضها، إلا أن شواهدها ودلائلها في الكتاب والسنة كثيرة جدًّا، بل لا يكاد يعُدّها العادّ إلا بكلفةٌ وجهدٍ شديدين، فضلاً عن دليلي العقل والفطرة.

ومن المتقرر عند جميع العقلاء أن موافقة أهل الباطل لأهل الحق في شيء، أو في بحث، أو في عقيدة لا يعود على أصل الدليل الشرعي، أو على تلك العقيدة بالنقض، فما ذنب أهل الإسلام، بل وما ذنب النصوص والدلائل إن اعتقد كافرٌ أو مشركٌ عقيدةً وافق فيها أهل الإسلام؟!

** وقد سبقت الإشارة إلى أن أهل السنة مثبتة الصفات، لا يجعلون الاعتقاد بعلوّ الرب فوق خلقه -مُجَرَّداً- يحصل به الإيمان الكامل المطلق، بل يقولون: هو من جملة الإيمان، وشُعبة مِن شُعَبِهِ، وجزء من أجزائه.

** وعلى القول بثبوت قصة حُصين مع النبي ﷺ -وليست كذلك-[1]،

---

(١) حديث حصين رواه الترمذي في «سُننه» (٥ / ٤٨٥) من طريق شبيب بن شيبة عن الحسن البصري عن عمران بن حصين عن أبيه، ورواه أيضاً من طريق شبيب الدارمي في «رده=

فهي حجةٌ لأهل السنة لا عليهم، فهُم أَسعَدُ بالحديث، وأولاهم به من المعطلة -لو صح وثبت-، حيث لم ينكر النبي ﷺ على حُصين لما سأله : «فأيهم تعده لرغبتك ورهبتك؟ فقال : الذي في السماء».

يقول الإمام الدارمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-[1]: «... فلم ينكر النبي ﷺ على الكافر أن عرف أن إله العالمين في السماء.. فحصين الخزاعي كان يومئذٍ على كفره أهلم بالله الجليل الأجلّ من المريسي وأصحابه، مع ما ينتحلون من الإسلام إذ ميز بين الإله الخالق الذي في السماء، وبين الآلهة والأصنام التي في الأرض المخلوقة». اهـ[2].

قلت: وهذا واضحٌ لا يحتاج إلى بيان، والحمد لله رب العالمين.



=على المريسي» (١/ ٢٢٧)، والذهبي في «العلو للعلي العظيم» (١/ ٣١٥) وغيرهم -رحم الله الجميع- وهو حديث ضعيف، ووجه ضعفه:

أ- ضعف شبيب؛ حيث ضعَّفه الأئمة.

ب- الانقطاع بين الحسن البصري وبين عمران، وقد روي هذا الحديث من طرقٍ أخرى وجميعها لا تصح، ولا تنجبر، وانظر -إن شئت- الكلام عليها بتفصيل في رسالة «تكحيل العين بجواز السؤال عن الله بأين» (ص١٤٨-١٥٥)، ففيه بحث حديثي جيد.

(١) «نقض الإمام عثمان بن سعيد» (١/ ٢٢٨).

(٢) انظر «تكحيل العين» (ص ١٤٥- ١٤٩).

الشُّبه النقلية، والجواب عنها

احتج نفاة العلو ببعض النصوص المتشابهة، ومما احتجوا به ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (١٧/ ٣٨ نووي) برقم (٦٨٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: « ...**اللهم أنت الاول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء..**»، قالوا -أي النفاة-: إن قوله ﷺ في الحديث: «**أنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»: دليلٌ على أن الله -جلَّ وعلا- ليس في مكان فليس فوقه شيء، كما أنه ليس تحته شيء، فهو إذاً لا في مكان.

قال الإمام البيهقي[1] -رحمه الله- كما في «الأسماء والصفات» (ص ٤٠٠)

---

(١) الإمام البيهقي -رحمه الله- يقرر عقيدة الأشاعرة في كثير من مسائل الاعتقاد وخاصة الصفات الفعلية، كالاستواء والكلام والإرادة، ويستدل على حدوث الكونيات بأنها محلٌ للحوادث كسائر الأشعرية، ويسلك في صفة النزول وكذا الاستواء مسلك التفويض، وفي بقية الصفات الفعلية الخبرية مسلك التأويل كالضحك والفرح ونحوها، وهو موافقٌ لمذهب السلف في صفات الذات الخبرية كالوجه واليدين والعينين. انظر «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (ص٢٣١) و «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٢/ ٥٨٤) و «فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي» (ص٧٨-٧٩).

واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقوله (..أنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء..) وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان.

الجواب: إن الأسماء الأربعة الواردة في الحديث هي أسماء متقابلة، اسمان منها لأزلية الله -جلَّ وعلا- التي لا أول لها، وأبديته التي لا آخر لها[1]، وهما (الأول والآخر). واسمان لعلوه وقربه وهما (الظاهر والباطن) فاسمه (الظاهر) دالٌ على علوه -سبحانه-، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾[الكهف:٩٧] أي: يعلوه، واسمه (الباطن) دالٌ على قربه وعلمه وإحاطته فهو مع علوه فوق سماواته إلا أنه قريب، أقرب إلى أحدنا من عنق راحلته، وعليه:

فليس المقصود بـ (ليس دونك شيء..) أي: ليس تحتك شيء، (فالدون) هنا معناه القرب وليس معناه (التحت) وكذا (البطون) فإن معناه القرب، والعلم ببواطن الأشياء.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في كتابه «طريق الهجرتين» (ص ٢٨):

فأولية الله عَزَّ وَجَلَّ سابقة على أولية كل ما سواه وآخريته ثابتة بعد آخرية كل ما سواه فأوليته سبقه لكل شيء وآخريته بقاؤه بعد كل شيء وظاهريته -سبحانه-

---

(١) انظر «شرح مختصر الروضة» (١/ ٦٥-٦٦) و«الكليات» (ص ٨٠) للكفوي و«التعريفات» للجرجاني (ص ١١).

فوقيته وعلوه على كل شيء ومعنى الظهور يقتضي العلو وظاهر الشيء هو ما علا منه وأحاط بباطنه وبطونه -سبحانه- إحاطته بكل شيء بحيث يكون أقرب إليه من نفسه وهذا قرب غير قرب المحب من حبيبه هذا لون وهذا لون فمدار هذه الأسماء الأربعة على الإحاطة وهي إحاطتان زمانية ومكانية فإحاطة أوليته وآخريته بالقبل والبعد فكل سابق انتهى إلى أوليته وكل آخر انتهى إلى آخريته فأحاطت أوليته وآخريته بالأوائل والأواخر وأحاطت ظاهريته وباطنيته بكل ظاهر وباطن فما من ظاهر إلا والله فوقه وما من باطن إلا والله دونه وما من أول إلا والله قبله وما من آخر إلا والله بعده فالأول قدمه والآخر دوامه وبقاؤه والظاهر علوه وعظمته والباطن قربه ودنوه فسبق كل شيء بأوليته وبقي بعد كل شيء بآخريته وعلا على كل شيء بظهوره ودنا من كل شيء ببطونه فلا تواري من سماء سماء ولا أرض أرضاً ولا يحجب عنه ظاهر باطناً بل الباطن له ظاهر والغيب عنده شهادة والبعيد منه قريب والسر عنده علانية فهذه الأسماء الأربعة تشتمل على أركان التوحيد فهو الأول والآخر في أوليته والظاهر في بطونه والباطن في ظهوره لم يزل أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.. اهـ

ثانياً: احتج نفاة العلو بما ثبت في «الصحيحين»[1] وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: « **إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه إذا صلى** ».

---

(١) «البخاري» (١/ ٦٥٩ فتح) و «مسلم» (٥/ ٤٠ نووي).

قالوا: هذا دليل على أن الله ليس على العرش لأنه قِبل وجه المصلي، وما كان قبل وجه المصلي لا يكون عالياً عليه[1].

والجواب مِن وَجهَين مُجمَل ومُفصَّل:

أمَّا المُجمَل: فإنَّ الحديث الذي احتجوا به ليس فيه دلالةٌ على ما ذهبوا إليه، لا من قريب ولا من بعيد، فهو من باب المتشابه الذي يُردّ إلى المحكم من النصوص المثبتة لعلو الله تعالى على خلقه.

يقولُ الشّيخ عبد العزيز ابن باز -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تعليقِه على «فتح الباري» (١/ ٦٥٨): ليس في الحديث المذكورِ ردٌ على من أثبت استواء الربّ -سبحانه- على العرش بذاته، لأن النصوصَ من الآياتِ والأحاديثِ في إثبات استواء الربّ سبحانه على العرش بذاته محكمةٌ قطعيةٌ واضحةٌ لا تَحتمل أدنى تأويل.

وقد أَجمعَ أهلُ السّنة على الأخذ بها والإيمان بما دلت عليه على الوجه الذي يليق بالله -سبحانه- من غير أن يشابه خلقه في شيء من صفاته.

وأما قوله في هذا الحديث: «**فإن الله قبل وجهه إذا صلى**» وفي لفظ: «**فإن ربه بينه وبين القبلة**» فهذا لفظ محتمل يجب أن يفسر بما يوافق النصوص المحكمة.

كما قد أشار الإمام ابن عبد البر إلى ذلك، ولا يجوز حمل هذا اللفظ وأشباهه على ما يناقض نصوص الاستواء الذي أثبتته النصوص القطعية المحكمة الصريحة والله أعلم.

---

(١) انظر «فتح الباري» (١/ ٦٥٨).

أمَّا المفصَّل: فإنه لا منافاة بين أن يكون الشيء قِبل وجهك، وهو في ذات الوقت فوقك، واعتبر لذلك بالقمر أو النجم، فإنك لو توجهت إلى نجمٍ -مثلاً- وخاطبته فإنك لا تتوجه إليه إلا بوجهك، وهو في الوقت نفسه فوقك.

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «الفتاوى» (٦/ ٥٧٦):

ومن المعلوم أن من توجه إلى القمر وخاطبه -إذا قدر أن يخاطبه- لا يتوجه إلا بوجهه مع كونه فوقه، فهو مستقبلٌ له بوجهه مع كونه فوقه، ومن الممتنع في الفطرة أن يستدبره ويخاطبه مع قصده التام له، وإن كان ذلك ممكناً، وإنما يفعل ذلك من ليس مقصوده مخاطبته، كما يفعل من ليس مقصوده التوجه إلى شخص لخطاب فيُعرض عنه بوجهه ويخاطب غيره، ليسمع هو الخطاب، فأما مع زوال المانع، فإنما يتوجه إليه، فكذلك العبد إذا قام إلى الصلاة فإنه يستقبل ربه وهو فوقه، فيدعو من تلقائه لا من يمينه ولا من شماله ويدعو من العلو لا من السفل، كما إذا قُدر أنه يخاطب القمر[1]. اهـ

قلت: وأما تأويل الحديث على معنى أن القبلة التي أمر الله المُصلي بالتوجه إليها بالصلاة قِبَل وجهه فليصنها عن النخامة، وأن في الحديث إضمارٌ وحذفُ واختصار كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا ۖ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٩٣] أي:

---

(١) وانظر «الفتاوى» (٥/ ١٠٧).

أُشرِبُوا في قُلوبهم حب العجل، وكقوله -تعالى-: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[يوسف:٨٢] يريد أهل القرية[1]،..

فغير مقبول، إذ الأصل في الكلام حمله على حقيقته وظاهره وأن لا يُصار إلى التقدير إلا إذا كان السياق يقتضيه، وضابط ذلك: أن لا يستقيم المعنى إلا بتقدير محذوف؛ فقوله -تعالى-: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [يوسف:٨٢] هو استدلالٌ في غير محلّه، فلفظ القريةِ في لغة العربِ يُطلق ويُراد به المساكن والبيوت تارةً وأهل القرية وعُمَّارها تارةً أُخرى[2]، فليس

---

(١) انظر «عون المعبود» (٢/ ٢٠٤).

(٢) ذهب كثيرٌ من أهل البلاغة واللغة والتفسير إلى أن هذا من باب مجاز الحذف وهذا بعيد، فالقرية تطلق ويراد بها أحد أمرين:

الأول: القرية التي هي البنيان والمساكن.

الثاني: أهل القرية وسكانها من الآدميين.

وهذا ما دلت عليه اللغة، مثال ذلك: النهر، فإنه يطلق على المجرى الذي يسير فيه الماء، كما ويطلق على الماء الجاري نفسه، وإنما يتوجه اللفظ على أحد هذين المعنيين من خلال السياق الذي ورد فيه ذلك اللفظ.

فلو قلتَ -مثلاً-: حفرتُ النهر، لكان لفظك دالاً على المجرى الذي يجري فيه الماء.

ولكنك لو قلتَ: شربتُ من النهر، لكان اللفظُ دالاً على نفس الماء الذي يكون في المجرى، فلفظ النهر يحتمل الحالّ كما يحتمل المحلّ، يحتمل الشيء، ويحتمل الشيء الذي يسكن فيه.

وأصل القرية المكان الذي يجتمع فيه الناس، فلفظ القرية يطلق على المكان كما يطلق على أهل المكان كقول الله ﷻ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[النحل:١١٢]. =

معنى الآية مما يحتاجُ إلى تقديرِ محذوف ابتداءً، فضلاً عن أن يُقال بوجوبه.

وأمّا قولُه -تعالى-: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا ۖ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[البقرة:٩٣].

فلا بدّ فيه من تقدير محذوف، إذ لا يستقيم المعنى ولا يَظهر إلّا بالتّقدير، فبنو إسرائيلَ لم يُشربوا العجل وإنّما أُشربوا حُبّه حتى صارَ حائلاً بينهم وبين الإيمان، فكان لا بدّ من تقديرِ محذوف حتى يظهرَ المعنى المراد.

وأمّا الحديث الذي احتجّوا به، فالأصل بقاؤه على ظاهره من غير حاجةٍ إلى تقدير محذوف، فمعنى أنّ الله -جلَّ وعلا- فوق خلقه، وهو في ذات الوقت قِبل وجه المصلّي إذا صلَّى، هو معنىً ظاهرٌ مستقيمٌ مستغنٍ عن تقدير محذوف.



= فالمقصود بالقرية هنا: أهل القرية دون الحاجة إلى تكلف أو تأويل أو مجاز فاللغة هي التي دلت على ذلك، فالقرية تطلق على المكان كما تطلق على ساكني المكان، فقوله -سبحانه وتعالى- : ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف:٨٢] ليس فيه مجاز وليس فيه حذف، بل هو على ظاهره، كما لا يمتنع -أيضاً- مِن وجهٍ آخَر- أنْ يُنطق الله البيوت والمساكن لرسله وأنبيائه، وهذا أمرٌ مَعلوم كالعِلم بوُجود الشَّمس والقَمَر، أعني مِن جِهة ثُبوت المُعجِزات، فما الحاجة إذاً إلى القول بالمجاز!!

نتائج البحث

١- مسألة العلو من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد أو الاختلاف،حيث إن دلائلها قطعيةٌ من جهة ثبوتها ومعناها .

٢-الواجب في نصوص الكتاب والسنة فهمها على ظاهرها، وبما تقتضيه الإضافات ، والسياقات، والقرائن، دل على ذلك المنقول والمعقول، ودعوى أن ظواهر النصوص غير مرادة فيها جنايةٌ عظيمة على الشريعة،وقدح فيها، فالشريعة فيها الهدى،وأحسن البيان، وعلى غير هذا الأصل يلزم محاذير أهمها: أن لا يكون في الكتاب والسنة الهدى والبيان، فإن من خاطب غيره بما يريد منه خلاف ظاهره - بدون بيان- فإنه لم يبين له ولم يهده، والله -جل وعلا- يقول: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[النساء:٢٦].

٣- صفات الرب - جل وعلا - معلومة لنا من جهة معانيها،ومجهولة من جهة الكيفيات، وبغير هذا التقرير تكون نصوص وأدلة الصفات ألفاظاً مجردة عن معانٍ، وهو ما لا ينبغي أن يعتقده مسلم في نصوصٍ شرفها جاء من شرف معلومها،وعظمة مُشرعها، والآمر بها .

٤-الصحابة لم يختلفوا - بحمد الله - في مسائل العقيدة، نعم، وقع اختلاف يسير في بعض دقيق المسائل وخفيها مما تحتمله الأدلة،ويكون الجميع فيها - بفضل الله - متقلباً بين أجرٍ، وأجرين .

٥- بيان أسماء الله وصفاته قد وقع في النصوص على أكمل وجهٍ وأحكمه،إذ هو أشرف العلوم، وعليه : فإن دعاوى التأويل أو التفويض في نصوص الأسماء والصفات لا يؤيدها علم أو برهان .

٦- المشكلات من المرويات والمنقولات عن السلف ينبغي التعامل معها بمنهجية علمية، واستقراء جيد،كما وينبغي ردها إلى الأصول والمحكمات من قواعد وتأصيلات أؤلئك الأئمة،بذلك تستبين المقاصد،ويظهر المراد .

٧- نسبة التأويل أو التفويض إلى مذهب السلف هو إما جهلٌ، وإما كذبٌ من مدعيه،فنصوص السلف في الإثبات مشهورة معلومة،وما أشكل من ذلك - مما ثبت وصح - ليس دليلا - مطلقاً - على أنهم مفوضة أو مؤولة،فغاية الأمر أن يُرد المشكل إلى المحكم، فيزول الإشكال والإيهام .

٨- العقل لا يملك أدوات التعامل مع عالم الغيب إلا بالقبول والفهم والتسليم، وأما في الكونيات والحسيات فتلك هي مسرحه ومجاله التي يملك أدوات التعامل معها،والتي جاء الشرع حاثاً إياه بالتفكر فيها والتأمل في عجائبها .

٩- أدلة علو الله - تعالى- على خلقه كثيرةٌ، ومتنوعة، وصريحة في الكتاب والسنة، وقد أيدها الإجماع، والعقل، والفطرة الصحيحة، فالمخالف لتلك العقيدة مخالفٌ لما هو أجلى وأوضح من الشمس في رابعة النهار، حيث إنها عقيدةٌ اتفقت عليها سائر الأمم .

١٠ - حديث الجارية حديث صحيح باتفاق، وهو صريحٌ في دلالته ومعناه، والدعاوى في تضعيفه، أو صرف دلالته لا وزن لها في ميزان العلم .

١١- من أصول البدع حمل الألفاظ الشرعية على المعاني الفلسفية، وهذا من جملة الأسباب التي أوقعت النفاة في نفي الصفات عموماً.

١٢- الواجب في الألفاظ المجملة الحادثة التي يطلقها نفاة الصفات -كالجهة والجسم والحيز- هو الاستفصال عن معانيها، فلا تُقبل مطلقاً ولا تُردّ مطلقاً،بل يُقبل ما فيها من حق، ويُنفى ما فيها من باطل .

١٣- تقديم دلالة العقل على الشرع مناقضٌ أشدّ المناقضة لشرائع المرسلين - عليهم الصلاة والسلام - .

١٤- جمهور الخلائق ممن سلمت فِطَرهم من المسلمين على إثبات علو الله - جل وعلا - مع التنبيه على أن العبرة ليست بالكثرة،بل بموافقة الحق الذي جاء في الكتاب والسنة،بل لو قُدّر أن أكثر الخلق على نفي العلو فإن ذلك لا يضر الحق شيئاً.

١٥- قبلة الصلاة هي قبلة الدعاء، دل على ذلك السنة القولية والعملية، والقول بأن السماء هي قبلة الدعاء مخالفٌ لما استفاضت في بيانة السنة، ومخالفٌ لما عليه جمهور أهل العلم سلفاً وخلفاً .

١٦- القول بأن الله إذا كان في جهة فوق لكان أسفل - تعالى الله - بالنسبة لسكان الوجه الآخر من الأرض ،هو قولٌ فاسد،واعتقادٌ كاسد، ناشيءٍ عن جهلٍ، أو قصورٍ في التصور، حيث ليس ثمة هناك - أي السماوات والأفلاك - إلا العلو المطلق .

١٧- القول بأن الله ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه، ولا تحته، ولا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه هو قولٌ خارجٌ عن النظر، إذ فيه رفعٌ للنقيضين،

وذلك ممتنع ببداهة العقول السليمة، والفطر المستقيمة.

١٨ – دعوى أن أكثر علماء الأمة من الأشاعرة هي دعوى عريضة جداً يعوزها التتبع والاستقراء، فلا يُسلم بها إلا لمن اسقرأ مناهج أئمة الإسلام سلفاً وخلفاً،فظهر له ذلك التمايز بين من كان منهم أشعرياً ، ومن كان منهم سنيًّا سلفيًّا، وهذا – بالقطع واليقين – عملٌ لم يقم به أحد.

١٩– ليس عند نفاة الصفات دليل نصي صريح من الكتاب أو السنة على نفي علو الله، بل هم معترفون أن مستندهم ليس خبر الانبياء، بل يقولون: معنا دليل العقل، ثم هم يحتجون ببعض النصوص من المجملات التي يعارضون بها جيوش الأدلة من المحكمات.

٢٠ – منهج السلف الصالح فيه العلم والسلامة والحكمة، وأهل البدع هم أبعد الناس عن العلم الصحيح،والبحث الصادق، وذلك يستلزم – ولا بُدّ – انعدام السلامة والحكمة، وبالتالي الغلط في النتائج والآثار .

وبهذا المقدار ممّا أوردناه نكون قد أتينا على شيءٍ يسير من مباحثِ هذه المسألة، وهو جهد المُقِلّ، ذو البضاعة المزجاة، وظنّي بربّي حسن أن يتقبل منّي هذا الكتاب بقبول حسن، وأنْ يجعلَه في صحيفةِ حسناتي يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلبٍ سليم، كما وأرجو الله أنْ ينفعَ به المسلمين، والحمدُ لله ربّ العالمين.



فهرس المحتويات

الموضـــوع الصفحة





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



من نظم المؤلف:

قد خالفوا شرعاً حكيماً مُنزلاً	بالعقل والتخبيط والهذيان
لم يُثبتوا نصّاً صحيحاً محكماً	بل قولهم في غاية الكفران
أعني نُفاة الشرع من جهمية	ما قولهم والإفك يفترقان
قالوا الحديث إشارة لمكانة	من غير نطقان ولا لمكان
والكوثري قد ادّعى من إفكه	ضعف الحديث وهديه ذا الشانِ
بالاضطراب أعله هذا الذي	قد ساقه الإعراض للنكران
ما قال ذلك بالدليل وإنما	من عقله بل شبهة الشيطان
جحد النصوص ولم يعظم حقها	يا حسرة العميان خلف فلان
فاحفظ لنص الشرع حقّاً قدره	عقل وشرع ليس يستويان
بالسنة العصماء كن مستمسكاً	واحذر طريق الغي والخذلان
فيها الكرامة والسعادة كلها	من غير تبخيس ولا خسران



للطباعة والنشر والتوزيع
Telfax: +962 6 5658045
Mob.: +962 79 5943456

ISBN : 978-9957-554-00-2 : ردمك